سلسلة مداخلات وأوراق نقدية

متى تعود الابتسامة إلى عالمنا؟

وقائع مؤتمر مواطن السنوي
السادس والعشرين

مضر قسيس

فيجاي براشاد

هالا يوسفي

راجيش تاندون

مصطفى كامل السيد

رائف زريق

باسم الزبيدي

ريم بهدي

هيثم مناع

آدم هنية

جلبير الأشقر

جورج جقمان

صامويل موين

متى تعود الابتسامة إلى عالمنا؟

وقائع مؤتمر مواطن السنوي
السادس والعشرين

متى تعود الابتسامة إلى عالمنا؟
ضمن سلسلة: مداخلات وأوراق نقدية
When will the Smile Return to Our World?
Part of the series: Critical Interventions

نشر لأول مرة في سنة 2025، بيرزيت
من قبل معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت

ISBN-13:

978-9950-408-20-3 (النسخة الورقية)
978-9950-408-21-0 (النسخة الإلكترونية)

© معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان - جامعة بيرزيت 2019. هذا الكتاب مُصنَّف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي. يمكن الاطلاع على شروط الرخصة من خلال الوصلة:
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/deed.ar

مضر قسيس وآخرون
متى تعود الابتسامة إلى عالمنا؟ وقائع مؤتمر مواطن السنوي السادس والعشرين
168 صفحة، 21*15 سم

1. جائحة كوفيد -19
2. فايروس كورونا
3. الرأسمالية
4. حقوق الإنسان
5. النظام العالمي
6. الجنوب العالمي
أ. العنوان
ب. السلسلة

معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان
جامعة بيرزيت
www.muwatin.birzeit.edu

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY
معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان
Muwatin Institute for Democracy and Human Rights

المحتويات

المساهمون في الكتاب ..... **ج**

مقدّمة **1**
مضر قسيس

أجندة للجنوب العالمي بعد جائحة كوفيد-19 ..... **7**
فيجاي براشاد

السيادة الوطنيَّة في الدول العربيَّة: هل هي طوباوية؟ **15**
هالا يوسفي

إعادة تخيل مستقبل تكون فيه جميع الحيوات مهمة:
الديمقراطيَّة التشاركيَّة في عصر ما بعد الجائحة **31**
راجيش تاندون

أزمة الرأسمالية في ظل الفوضة العالمية الراهنة **39**
مصطفى كامل السيد

حنة أرندت: السياسة الشعبوية والتوتاليتارية **55**
رائف زريق

إعادة تموضع الفساد السياسي في النظام العالمي الراهن **67**
باسم الزبيدي

هل التضامن الدولي ممكن عبر الفجوة التي يمكن - ولا يمكن إصلاحها؟ **77**
ريم بهدي

المقاومة المدنية واللاعنف **87**
هيثم مناع

رأسماليَّة الخليج العربي والاقتصاد السياسي العالمي المتغيّر **111**
آدم هنية

بل متى كان عالمنا يبتسم؟ **125**
جلبير الأشقر

العالم العربي ما بعد وباء كوفيد-19 ..... **131**
جورج جقمان

سقوط الرفاه وصعود حقوق الإنسان **143**
صامويل موين

المساهمون في الكتاب

جلبير الأشقر

أستاذ في دراسات التنمية والعلاقات الدولية في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن. له مؤلفات عديدة، بينها: العرب والمحرقة النازية: حرب المرويات العربية-الإسرائيلية (2010)، الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية (2013)، وانتكاسة الانتفاضة العربية: أعراض مرَضية (2016).

فيجاي براشاد

مؤرخ وصحفي هندي، مدير معهد ترايكونتيننتال للبحوث الاجتماعيّة (له مقرات في الهند وجنوب أفريقيا، والأرجنتين، والبرازيل). يعمل محرراً رئيسياً لمنشورات «LeftWord» ومراسلاً رئيسياً وكاتباً في صحيفة «Globetrotte»، وينشر في العديد من الصحف. عمل أستاذاً للتاريخ والعلاقات الدولية في كلية ترينيتي في الولايات المتحدة الأمريكية.

ريم بهدي

عضو الهيئة الأكاديمية في كلية القانون في جامعة وندسور في كندا، وعضو الجمعية الملكية الكندية (كلية العلماء والفنانين والباحثين الجدد)، والمديرة المشاركة لمبادرة وندسور - بيرزيت للكرامة.

راجش تاندون

قائد وممارس معروف دولياً للبحث والتطوير التشاركي. وهو الرئيس المؤسس ولمركز البحوث التشاركية في آسيا (PRIA) منذ سنة 1982، وهو مشارك في كرسي اليونسكو للبحوث المجتمعية والمسؤولية الاجتماعية في التعليم العالي منذ عام 2012، وهو كرسي يهدف إلى دعم مبادرة اليونيسكو إلى دعم الدول في بناء مجتمعات المعرفة على المستوى العالمي.

جورج جقمان

عضو الهيئة الأكاديمية في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية وفي برنامج الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبرنامج الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة. اشتغل سابقا عميدا لكلية الآداب وعميدا مؤسسا لكلية الدراسات العليا في نفس الجامعة. وعمل مديراً عاماً لمؤسسة مواطن في رام الله.

باسم الزبيدي

عضو الهيئة الأكاديمية في دائرة العلوم السياسية، وفي برنامج الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت.

رائف زريق

باحث وأستاذ مختص في الفقه حاصل على الدكتوراه في القانون من جامعة هارفرد. آخر مقالة له تحمل عنوان «العدالة التاريخية: حول الحجج من الدرجتين الأولى والثانية للعدالة».

مصطفى كامل السيد

أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة، لديه العديد من المنشورات حول الاقتصاد السياسي للتنمية، والنظرية السياسية، والتغيير السياسي في الدول العربية. درس في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وجامعة هارفارد (1998) وجامعة كولجيت (2005)، وقضى بعض الوقت كباحث في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس (1990) ومؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (2002).

مضر قسيس

مدير معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان، وعضو الهيئة الأكاديمية لدائرة الفلسفة والدراسات الثقافية، ومدير برنامج الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان، والمدير المشارك لمبادرة كرامة في جامعة بيرزيت.

هيثم منّاع

رئيس المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان (جنيف). درس الطب والعلوم الاجتماعية والقانون الدولي. له أكثر من خمسين مؤلفاً بالعربية والفرنسية والإنجليزية. شغل عدة مناصب في المنظمات الحقوقية الدولية، وهو مؤسس تيار «قمح» لقيم اللا عنف والمواطنة والحقوق الأساسية.

صاموئيل موين

أستاذ التاريخ والقانون في جامعة ييل منذ سنة 2017. عمل قبل ذلك استاذاً للتاريخ في جامعة كولومبيا لمدة 13 عاماً، واستاذاً للتاريخ والقانون في جامعة هارفارد. مهتم بالتاريخ الفكري الأوروبي في العصر الحديث، مع اهتمام خاص بفرنسا وألمانيا. يعمل محرراً لمجلة «Humanity».

آدم هنية

عضو الهيئة الأكاديمية في برنامج دراسات التنمية في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية في جامعة لندن. درّس في جامعة زايد في الإمارات العربية المتحدة. تقع اهتماماته البحثية في مجالات الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط، وهجرة العمالة، وتشكل الطبقات والدولة في دول الخليج، وفلسطين.

هالة يوسفي

عضو الهيئة الأكاديمية في دائرة الإدارة والتنظيم في جامعة باريس دوفين. مختصة في علم اجتماع المنظمات. تركز في أبحاثها على التغيير المؤسسي والتنمية الاقتصادية، ودراسات ما بعد الكولونيالية للإدارة والحركات الاجتماعية. صدر لها عن دار روتلدج «النقابات العمالية والثورات العربية: حالة أتحاد الشغل التونسي» (بالإنجليزية 2017).

مقدّمة

مضر قسيس

انعقد مؤتمر مواطن السنوي في نسخته السادسة والعشرين (25-27 أيلول/ سبتمبر 2020) في ظروف جائحة كوفيد-19، في ظل أزمة اقتصادية، مرافقة للأزمة الصحية، وترافقهما أزمة في عملية التعليم. وفوق هذا وذاك انعقد المؤتمر بعد فترة وجيزة من الإعلان عن تحالفات أمنية بمسمى اتفاق سلام (الاتفاقات الإبراهيمية)، جوهرها إعلاء شريعة الغاب على القانون الدولي، تمنح المستعمِر صك غفران، وتوجه إلى شعبنا الفلسطيني صفعة ترافقها ابتسامة صفراء، تعلن ما يعتقدون أنه انتصار المال على النضال. وبغض النظر عن هذه الوقائع، شكلت «الكمامات» التي استخدمناها للوقاية من الفيروس حجاباً يُخفي أي ابتسامة محتملة. هكذا جاء عنوان المؤتمر ليؤكد على قناعة مفادها أننا ما نزال نطمح إلى الوصول إلى ظروف تعود فيها الابتسامة. تلك الابتسامة التي ترتسم على الوجوه عند انتهاء حرب دامية رغم ما خلّفته من موت ودمار، وعند تحقيق إنجاز عظيم مثل جلاء قوات الاحتلال الفرنسي عن الجزائر،

أو انتصار الثوار الفيتناميين على الجيش الأمريكي المعتدي، أو عند تأميم قناة السويس، وعندما يتحرر الشعب الفلسطيني، وعندما نتجاوز الجائحة.

ورغم اعتقادي أن الموضوع الحيوي اليوم هو تغيير العالم، بيد أني أعتقد أيضاً أن الحاجة إلى تفسيره ما تزال قائمةً. فهناك خطر داهم في هدف التغيير الذي أدعو إليه، وهو من المخاطر التي يلتقي في تشكيلها اليمين واليسار: إن من يعمل على التغيير وفق خطط وآليات تدفع ثمنها غالبية المجتمع من دون نخبِهِ، يقوم بعمل غير أخلاقي، ولكن على هدف تغيير الواقع أن يكون أخلاقياً، ويتطلب ذلك، ضمن أمور أخرى، الانتقال إلى النقد العملي، أي الاشتراك في عملية التغيير، بدلاً من الاكتفاء بالاعتراض وإلقاء اللوم.

إن القلة المستفيدة من وضع العالم الراهن ستدافع بشراسة عن بقائه. وهي تمتلك الكثير من الأدوات والمقومات التي تساعدها في ذلك، فلطالما استخدمتها للوصول إلى الوضع الذي عليه العالم اليوم. وهي الأدوات ذاتها التي تستخدمها للحفاظ على مكانتها وتعزيزها. ولكنها لا تمتلك الموارد الأهم التي تصبح أدواتها غير ذات قيمة بدونها، وهم الناس الذين يشكلون الغالبية الضرورية لتوفير تلك المقومات التي تمتلكها القلة المستفيدة.

وهنا يأتي دور المثقف، حيث يشكل الانتقال إلى النقد العملي تجسيداً لفكرة المثقف العضوي، الذي يتصرف بمهنية، وينتقل من التعليق على الأحداث إلى تصميمها، وتنفيذها. ويتطلب ذلك التمرد على ما يطلق عليه «الخطاب الدارج» الذي تروج له النخب المهيمنة وتمليه وتدعمه. لقد ضاق هذا الخطاب إلى حدٍ بات فيها خانقاً، إلى درجة صار فيها الخطاب كمّاً للأفواه. لقد باتت الوسطية في الحقبة النيوليبرالية متطرفةً. ومن اللافت

للنظر أن ما يتم تعريفه على أنه منضبط ضمن الخطاب الدارج ما فتئ يزداد ضيقاً، ويقل تنوعاً، وينزاح إلى اليمين باضطراد منذ عدة عقود. فاليمين القومي، وخاصةً ذو النزعات النازية الجديدة كان يُعتبر تطرفاً مرفوضاً في أوروبا في ثمانينات القرن الماضي، وهو اليوم يعتبر موقفاً يمينياً يشكّل جزءاً من وجهات النظر التي لها حصة «شرعية» في السياسة. وعلى العكس، فالمقاطعة التجارية والثقافية لجنوب أفريقيا إبان نظام الأبارتهايد كان موقفاً سائداً في أوروبا، بينما تُعتبر الدعوة إلى مقاطعة البضائع الإسرائيلية اليوم جريمةً.

لننظر إلى الخيار الذي يضعه الخطاب الدارج أمامنا في زمن الجائحة: الموت بسبب المرض؛ أو الموت بسبب الجوع. ولسبب ما، فإن استخدام الموارد المالية المتراكمة لدى قلة من الناس (يملك ستة وعشرون شخصاً منهم نصف ثروة الكوكب) لتمكين العمال، وصغار التجار، ومقدمي الخدمات، والذين يعتاشون من العمل بالقطعة، وغيرهم، من أجل تجنّب الوباء، إنّما هو أمر غير وارد. بل إن وضع فكرة من هذا القبيل للنقاش يعتبر تطرفاً، بل وربما تطرفاً عنيفاً!

إننا نختنق في الفضاء الرحب للعولمة النيوليبرالية، نختنق من الإبداع، والتمكين، والفرص، والتميّز. فقد اتضح أنها جميعها وعود تتحول إلى ما يذكّرنا بوعود موسوليني وهتلر بالوظائف، والاعتزاز القومي، وإنكار الصراع الطبقي! أليس هذا هو ما تجسده النسخة الأخيرة من قادة الحقبة النيوليبرالية؟ أليست هذه هي وعودهم؟ إنهم يعِدون بأخذ النيوليبرالية إلى قمَّتها الفاشية. إنهم يعيدون إنتاج أبشع مراحل التاريخ، بأحدث الأدوات والإمكانات التقنية.

ولكي نتجنب هذا المصير الأسود (بقمصان سود أو من دونها)، لا بد من التمرد على هذه المنظومة. فخيارات المستقبل

المنظور هي إما الفاشية أو المساواة، ولا أرى خياراً ثالثاً. لقد أشرت إلى التمرّد على أنه النقد العملي، وهو ممكن، وقادر على دفع عملية التغيير، ويمكن استخلاص شروطه من التاريخ، ومن الشارع، ومن النظرية، وهي ليست جديدةً ولا معقدةً:

أولاً: العمل الجماعي المنظم، والهادف، والمستند إلى رؤية نظرية، ويمتلك استراتيجيةً، يتم بناءً عليها تحديد آليات العمل وتكتيكاته المناسبة، بما في ذلك التحالفات المبدئية طويلة الأمد، والتكتيكية قصيرة الأمد. ويعني ذلك ضرورة إحياء أنماط مناسبة للتنظيم السياسي، قادرة على نقل الشرعية إلى منبعها، إلينا.

ثانياً: التخلي عن الوسطية وإعطاء مكانة مركزية في التحليل والتخطيط للصراع الطبقي. علينا أن نرفض الشعار القائل بأننا كلنا في المركب نفسه. فكما بات الكثيرون يرددون مؤخراً، نحن فعلاً في نفس البحر، ولكننا موجودون في مراكب تختلف من حيث سرعتها وأمانها. إن تحديد الأصدقاء والأعداء وبناء التحالفات يحتاج إلى تقييم وثيق للظواهر، وللمظاهر، وللدوافع والمصالح.

ثالثاً: التوقف عن التفاوض بشروط القوى المهيمنة، فلا يمكن إحراز نجاحات في حال القبول بالشروط التي تفرضها هذه القوى، بل يجب فرض شروط عادلة للتفاوض حول مستقبلنا. يتطلب ذلك التخلي عن الفكرة الدارجة القائلة بأن ما نعيشه هو «شروط اللعبة» التي صممها أحدهم وباتت قدراً لنا، فحياتنا ليست لعبةً. ثم إن اللعبة هذه مثل الكازينو، الرابح المضمون فيه هو مالكه، وعلى الأغلبية الساحقة أن تخسر لكي يربح هو.

رابعاً: يجب التوقف عن القبول بالليبرالية بديلاً للديمقراطية، فالليبرالية بدون تعددية تعني فقط هيمنة السوق، أما التعددية الحقيقية، فتتطلب ديمقراطيةً قادرةً على لجم السوق. ويعني ذلك أن نناضل في سبيل تحقيق ديمقراطية راديكالية، فلا يوجد

نظـام آخـر قـادر علـى وقـف احتـكار المـال، والقـوة، والسياسـة، ومقومـات العيـش. إن مقتـل مـا يسـمّى اليـوم باليسـار الليبرالـي يكمـن فـي قبولـه بـ «شـروط اللعبـة» التـي تعتـرف بالتعدديـة فقـط فـي نطـاق مـا هـو دارج، ولا يسـمح للجميـع بـدور متكافـئ فـي عملية تحديـد النطـاق. فقـد بـات جليـاً الطابـع الإقصائـي والتهميشـي للمنظومـة الليبراليـة المعاصـرة. ويعلـم الجميـع، أن العديـد مـن الأكاديمييـن جربـوا شـخصياً عمليـة كـم الأفـواه فـي حاضنـات الحريـات الأكاديميـة التـي تتغنـى بليبراليتهـا.

خامساً: يحتـاج الـرد علـى الفعـل المعولـم إلـى فعـل جماعـي عالمـي وأممـي. وهـذه قضيـة معقـدة تحتـاج إلـى مؤتمـر خـاص بهـا. ولكـن بالإمـكان طـرح أسـئلةً تؤطـر الإشـكاليات المحتملـة لهـذه القضيـة: هـل يمكـن إنشـاء فعـل عالمـي عـن طريـق تجميـع الأفعـال المحليـة؟ هـل بالإمـكان الاسـتناد إلـى العلاقـات الدوليـة فـي الـرد علـى الفعـل المعولـم؟ أم نحتـاج إلـى تحالفـات شـعبية بـدلاً مـن تحالفـات الـدول؟ فـي صالـح إي مـن المعسـكرين تلعـب سياسـات الهويـة فـي نهايـة الأمـر؟ هـل تشـكّل الهويـات الأصلانيـة، والإثنيـة، والعرقيـة، والمناطقيـة، والدينيـة سـنداً لـرد الفعـل العالمـي أم عبئـاً عليـه؟

تتطـرق فصـول هـذا الكتـاب إلـى الأسـئلة عـن الواقـع الراهـن، وأزمتـه، والمخاطـر الكامنـة فيـه، بغـرض فحـص فـرص وسـبل تجاوزهـا، وشـروط ذلـك، وتناقـش آفـاق المسـتقبل، والمخـاوف المتعلقـة بـه.

أجندة للجنوب العالمي
بعد جائحة كوفيد-19

فيجاي براشاد

يتزامن افتتاح هذا المؤتمر مع الذكرى السابعة عشر لرحيل أحد عمالقة فلسطين العظماء، إدوارد سعيد. من المهم التحدث عن سعيد اليوم في ظل ما بذله الإمبرياليون من جهد وضغط لمحو فلسطين من العالم منذ رحيله عام 2003. أعتقد أنَّه ربما حتى سعيد كان سيتفاجأ بمدى الضغط الذي يمارسه الإمبرياليون، وصفقة القرن السخيفة هذه، دون أي مقاومة عالميَّة تُذكر، وهم بذلك يدعمون أجندة لصالح الإسرائيليين. يتطلب منا هذا التفكير والعمل المتسقين، فهناك الكثير من المشاكل في العالم، والوباء ليس أقلها، لكنني لا أعتقد أنَّه يجب نسيان مسألة تحرير فلسطين. سواء كان ذلك في خضم أزمة كوفيد أو ما بعدها، علينا أن نصر على إبقاء مسألة تحرير فلسطين على الأجندة. وعندما تبدأ الحكومات اليمينيَّة المتطرفة - مثل حكومتي مودي في الهند وبولسينارو في البرازيل - بتشكيل الجنوب العالمي، علينا أن نتأكد من أنَّ الحركات الشعبيَّة يجب

ألا تسمح لها بتحديد موقفنا من التحرر الفلسطيني، وهذه هي النقطة الافتتاحية. وإضافة لها، أود أن أوضح ثماني نقاط حول هذا الوباء:

أولاً- الاعتداء على الإنسانية: أصدرت منظمة العمل الدوليَّة بالأمس تقريراً مزعجاً للغاية، أظهر أنَّ العمال والفلاحين حول العالم خسروا 3.5 تريليون دولار أمريكي من دخلهم في الأشهر الستة الماضية، أي حوالي 11% من الدخل العالمي. وفقد عمال البلدان الفقيرة 15% من دخلهم. إنَّ هذه كارثة على العاملين، فبما أنَّ المال في أيدي العمال أصبح أقل، فهم بالتالي يستهلكون أقل، ومع قلة الاستهلاك تأتي قلة الأكل. كذلك، فإنَّ معدلات الجوع قد ارتفعت، رغم أن لدينا ما يكفي من الطعام على الكوكب، ولكن مشكلة الرأسماليَّة هي ليست قص الطعام، بل أنَّ العاملين لا يملكون المال لشرائه. المال هو العائق أمام الأكل، وأول ما يجب أن نصر عليه هو وضع أجندة للدعم الفوري لدخل العمال في جميع أنحاء العالم، والتوصيل الفوري للغذاء إلى ملياري شخص جائع.

ثانياً- القضاء على أصحاب المتاجر والأعمال الصغيرة: في الوضع الطبيعي، تقضي الرأسماليَّة على أصحاب المتاجر والأعمال الصغيرة، ولكن تُظهر منظمة العمل الدولية أنَّه نتيجة للوباء، يواجه 436 مليون مشروع صغير مخاطر عالية. وفي أجزاء كثيرة من العالم، هناك تحول إلى المنصات الرأسماليَّة؛ فيشتري الناس سلعاً وخدمات من الإنترنت، ويتجاهلون الشركات الصغيرة، ومن المهم جداً أن يكون هناك نضال لدعم الشركات الصغيرة في هذا الوقت.

ثالثاً- العنف البطريركي: نتيجة للإغلاقات لدواعي الوقاية من الوباء، كان هناك زيادة كبيرة جداً في العنف البطريركي؛ فتقوم النساء بحوالي 80% إلى 90% من الأعمال المنزليَّة،

وبسبب الوباء تزايدت الحاجة لأدوار النساء كعاملات في القطاعات الاقتصاديَّة الأساسيَّة، أي في اقتصادات الرعاية الصحيَّة (الممرضات، والطبيبات، والعاملات في القطاع الطبي)، إضافة إلى تعليم أطفالهنّ في المنزل، وإبقاء العائلات مجتمعة. وبالتالي في وسط هذا الضغط الهائل على النساء العاملات حول العالم، يأتي العنف الأبوي. يجب على أي أجندة توضع للجنوب العالمي أن تهتم فوراً بهذه القضية.

رابعاً- الهجوم على الديمقراطيَّة: حاولت الحكومات حول العالم «تقليل» الديمقراطيَّة إلى الحد الأدنى بشكل دراماتيكي، مستغلة أزمة كوفيد-19. على سبيل المثال، أوقفت الحكومة في الهند قوانين العمل، وقبل أيام قليلة أقرت الحكومة بشكل غير ديمقراطي ثلاثة مشاريع لقوانين ضد المزارعين والعمال الزراعيين. في البرازيل وجنوب إفريقيا، تطرد الحكومات الفقراء من منازلهم. ومن بوليفيا إلى تايلاند، نرى إقبالاً على الانقلابات، وتأخيراً للانتخابات. وكما تعلمون، في خضم كل هذا هناك محاولات لتغيير النظام في فنزويلا، وفي إيران، وإيقاف للأنشطة السياسيَّة في كولومبيا وجنوب إفريقيا، وازدياد في الضغط على فلسطين كما أشرت سابقاً. لذلك نرى سحقاً للعمليات الديمقراطيَّة في الجنوب العالمي على وجه الخصوص، بداعي الوباء أو في خضمه. وهذا يجب معالجته في عالم ما بعد كوفيد. علينا أن نناضل لاستعادة الحقوق التي انتُزعت أثناء الوباء، لاسيما الحق في العمل وحقوق المزارعين ووغيرها، وهي جميعها حقوق انتزعت تحت غطاء الوباء.

خامساً- الانتقال إلى الطاقة النظيفة على حساب العمال: جرى استخدام الأزمة البيئيَّة والوباء لإنقاذ الرأسماليَّة، ودون الانتقال بالضرورة إلى نوع جديد من الطاقة؛ فعلى سبيل المثال نسمع من الغرب عن الصفقة الخضراء الجديدة، وتبدو هذه الصفقة رائعة! يريدون استخدام الوباء لتطبيق بعض

منهـا. يريـدون اسـتخدام التمويـل العـام، ودفـع الأمـوال لشـركات الطاقـة للانتقـال مـن الكربـون إلـى الطاقـة النظيفـة، ولكـن مـا مـدى نظافـة هـذه الطاقـة؟ تعتمـد الطاقـة الشمسـيَّة، والطاقـة الهيدروليكيَّـة وكل أنـواع الطاقـة هـذه علـى البطاريـات، وتحتـاج البطاريـات إلـى الكوبالـت، والإنديـوم، والليثيـوم. أمـا الكوبالـت فموجـود فـي جمهوريـة الكونغـو الديمقراطيَّـة المزعزعـة بالحـرب، حيـث يُسـحق العمـال فيهـا مـن قبـل شـركات التعديـن الأوروبيَّـة، مثـل جلينكـور التـي تسـتغل العمـال ولا تدفـع لهـم شـيئاً تقريبـاً. ويأتـي الليثيـوم بشـكل أساسـي مـن تشـيلي، والأرجنتيـن، وبوليفيـا، ورأيتـم كيـف صنعـوا الانقـلاب فـي بوليفيـا. لـذا فـإنَّ هـذا الانتقـال إلـى الطاقـة الخضـراء ليـس بالأمـر النظيـف، فهـو يعتمـد علـى عمالـة الأطفـال فـي الكونغـو، وعلـى الانقـلاب فـي بوليفيـا، ويعتمـد علـى التمويـل العـام لدعـم الشـركات الخاصـة. هنالـك دعـوة جيـدة إلـى جعـل تحـول الطاقـة يتبـع للقطـاع العـام الـذي يتقاضـى فيـه العمـال فـي الكونغـو و بوليفيـا أجـوراً جيـدة مقابـل عملهـم. مـا مـن أحـد ربمـا يعـارض إخـراج الكوبالـت مـن المناجـم، لكـن ادفعـوا للكونغـو وللعمـال الكونغولييـن أجـوراً عادلـة، ولا تطيحـوا بحكومـة إيفـو مورالـيس فـي بوليفيـا. لمـاذا يجـب أن تبـرم صفقـة خضـراء جديـدة علـى حسـاب السـكان الأصلييـن فـي بوليفيـا؟ إذاً فالنقطـة الخامسـة هـي: لا ينبغـي أن نسـمح لهـذه الصفقـة الخضـراء الجديـدة أن تتـم علـى أكتـاف العمـال فـي الجنـوب العالمـي.

سادسـاً- الضغـط علـى الصيـن: جـرى اسـتخدام أزمـة الوبـاء هـذه لزيـادة الضغـط علـى الصيـن، بمـا أشـبه بحـرب بـاردة كبيـرة جديـدة ضدهـا. تتظاهـر حكومـة الولايـات المتحـدة بأنَّهـا المدافعـة عـن المسـلمين مـن خـلال الحديـث عـن الأويغـور فـي سـنجان. هـذه هـي حكومـة الولايـات المتحـدة، وهـذا هـو وزيـر خارجيتهـا مايـكل بومبيـو الـذي يريـد تدميـر إيـران، هـذه هـي الحكومـة التـي دمـرت العـراق، وأطاحـت بنظـام الحكـم فـي ليبيـا، وتريـد المزيـد

من الدمار في سوريا، ومحو فلسطين، وما زالت تواصل حربها في أفغانستان. وفجأة تتوجه إلينا هذه الحكومة لتقول أنَّها تدعم مسلمي مقاطعة سنجان في الصين! إذا كنت تؤمن بهذا، فقد فقدت عقلك!

ما هي المشكلة الحقيقيَّة مع الصين؟ المشكلة الحقيقيَّة هي أنَّ الصين قد طورت صناعة عالية التقنية خاصة في مجال الاتصالات والروبوتات، فتُعتبر شركتي Huawei وZTE أكثر تقدماً من شركات الاتصالات الأمريكيَّة أو حتى شركة نوكيا وغيرها. فتوفر الشركات الصينية تقنية الجيل الخامس للعالم بأسعار أفضل بكثير وجودة أعلى. وتعرف الولايات المتحدة أن الصين إذا وثبت وأصبحت القوة الرئيسية في مجال تقنية الجيل الخامس، وتكنولوجيا تحديد المواقع GPS، وما إلى ذلك، فإنها ستتقدم بمقدار جيل أو جيلين على شركات الاتصالات الأمريكيَّة. لمنع هذا، ولأنهم لا يستطيعون المنافسة تجارياً، يستخدمون الضغوط الإمبرياليَّة ضد الصين؛ من خلال حرب المعلومات ومن ثم تهديدها بالحرب من خلال السفن الحربية في جنوب الصين. كما يحاولون قطع علاقات الصين مع بقية العالم في مجال تنميتها الاقتصادية. كنت أنظر إلى الأرقام مؤخراً، فوجدت أنَّ الاقتصاد الأمريكي غارق في الوباء، وأنَّ قدرته على شراء البضائع تقل كثيراً، بينما الصين هي واحدة من الدول القليلة التي ينمو اقتصادها مرة أخرى. لماذا قد ترغب الدول في جميع أنحاء العالم في الاندماج بشكل أكبر مع الاقتصاد الأمريكي والانفصال عن الصين؟ يجب أن تكون مجنوناً لتفعل ذلك. دعني أطرح عليكم سؤالاً في فلسطين، كم عدد الأطباء الأمريكيين الذين قدموا إلى فلسطين لتزويدكم بمعلومات حول كوفيد-19 وكيفيَّة التعامل مع الوباء؟ صفر. بينما أرسل الصينيون الفريق الطبي إلى فلسطين في الأشهر الثلاثة الماضية لتدريب الكوادر الطبية التي تتعامل مع كوفيد-19. لذا،

بالنسبة للجنوب العالمي، يجب أن تكون كيفية فهم الصين جزءاً من الأجندة المقبلة، بينما نتعامل مع كوفيد-19، ولا ينبغي أن ننجرف في الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والصين.

سابعاً- الصحة العامة: أثبت هذا الوباء أنَّنا نحتاج في كل مكان حول الكوكب إلى أنظمة صحيَّة تابعة للقطاع العام، ولسنا بحاجة إلى رعاية صحيَّة خاصة. يجب على العالم بأسره الآن فهم أهميَّة النظام الصحي العام. لا بد أن أقول بضع كلمات حول اللقاح الذي يجري تطويره؛ فهناك محاولات لجعل اللقاح تابع للقطاع الخاص، بأن تطوره شركات خاصة وما إلى ذلك. علينا ألا نسمح بحدوث ذلك. تسعى الأمم المتحدة لتوفير اللقاح للناس، لكن المشكلة لا تكمن في نشر تركيبة اللقاح عبر الإنترنت. بصراحة، نحن في الجنوب العالمي في وضع غير مؤات، فمعظم البلدان باستثناء الهند وبعض البلدان الأخرى، ليس لديها القدرة على صنع الأدوية، حتى لو نشرت مركَّبات اللقاح مجاناً؛ فلو فعلوا ذلك، فإن معظم البلدان لا تستطيع إنتاجه، كونه ليس لديها مصانع.

في العام 1998، قصفت الولايات المتحدة أحد المصانع الرئيسيَّة في السودان (مصنع الشفاء للأدوية)، تزامناً مع الانتشار الإعلامي لفضيحة بيل كلينتون مع مونيكا لوينسكي. وليس لدى السودان حتى اليوم القدرة على بناء مصانع أدوية، ولم تقم الولايات المتحدة بإعادة بناء ذلك المصنع حتى اليوم. لذلك، نحن بحاجة إلى بناء القدرات في مجال إنتاج الأدوية، من خلال مشاريع تابعة للقطاع العام. يجب أن تساعد الأمم المتحدة البلدان في بناء قدراتها في مجال الإنتاج الدوائي، سواء على المستوى الوطني أو المستوى الإقليمي. فيمكننا أن نتخيل العالم العربي يبني قدرة صناعة دوائيَّة إقليميَّة، وهذا أمر غير متاح اليوم. قالت الشركات الكوريَّة إنَّها لا تستطيع، أو ليس لديها القدرة على التبريد لإرسال اللقاح حول العالم،

حتى لو تمكنوا من تطوير اللقاح، كيف ستحصلون عليه في فلسطين؟ لا تستطيع الشركات الكوريَّة إرساله لكم كونها لا تملك القدرة على التبريد، هل أنتم في فلسطين لديكم القدرة في مجال صناعة الأدوية لإنتاج اللقاح؟ هذا سؤال يحتاج الناس لطرحه الآن. نحن بحاجة إلى النضال من أجل بناء القطاع العام، والقدرة على إنتاج الأدوية الآن! لا يجب أن ننتظر.

وأما النقطة الثامنة والأخيرة، فقد انضممت إلى مجموعة من الأشخاص من ضمنهم رئيسة البرازيل السابقة ديلما روسيف، ووزير مالية ولاية كيرالا الهندية تي. إم. توماس إسحاق، ووزير خارجية فنزويلا السابق خورخي أريازا، ووزير ماليَّة اليونان السابق يانيس فاروفاكيس، ووقعنا بياناً معاً، ويدعوا هذا البيان إلى إلغاء الدَيْن. يبلغ الدَيْن الخارجي في الجنوب العالمي حالياً حوالي 11 تريليون دولار، ويجب إلغاؤه تماماً. إذا نظرتم إلى النقاط السبع السابقة، لا يمكن تقديم دعم للدخل، أو بناء قدرة لإنتاج الأدوية، وكل الأمور الأخرى، إذا ما كانت الدولة ما تزال تدفع لسد خدمات الديون. أخفى الأثرياء في الملاذات الضريبيَّة 32 تريليون دولار، وديننا الخارجي هو ثلث تلك الأموال المخبأة. لا يجب أن تُجمَّد ديوننا الخارجية، ولا يجب أن يتم تخفيضها، بل يجب إلغاؤها بالكامل. نحتاج إلى حركة عالميَّة في الجنوب العالمي للمطالبة بإلغاء كامل للديون، وهذا ما دعا إليه فيدل كاسترو في العام 1983، وهذا ما نحتاج أن نطالب به اليوم؛ فلا يمكننا تحريك أي أجندة إذا استمرت أزمة الديون.

لقد أشرت إلى ثماني نقاط. وأود أن أختتم بمراجعة أطروحة ماركس. فذكر الأطروحة الحادية عشرة عن فيورباخ، وهي أنَّ الفلاسفة اكتفوا بتفسير العالم، في حين أن المطلوب هو تغييره. لا بأس في مراجعة ماركس من حين لآخر، فهذا ما أعتقد أنه ينبغي على معاهد مثل معهد تراي كونتينانتال Tricontinental

ومعهد مواطن أن تفعله. يجب أن يكون نهجنا مثل ما يقوله ماركس ولكن بشكل مختلف، فأقول دائماً لباحثينا لا يمكنكم فهم العالم إذا كنتم لا تريدون تغييره. هذه مراجعة بسيطة لشعار ماركس: إذا لم ترد تغيير العالم لا يمكنك فهمه. إذا كنت لا تقدّر حقيقة أننا نعيش دائماً في عملية تغيير، فلا يمكنك فهم عملية التغيير.

إن الدعوة لإلغاء الديون هي السبيل الوحيد لفهم أزمة الديون، حيث أنني لست مهتماً بمنهجيَّة أفضل لحساب الدَيْن، ولا أعتقد أن ذلك سيساعدنا، بل علينا أن نبدأ بافتراض أنَّه يجب علينا تغيير العالم. وإذا ما بدأنا من هذه الفرضية، سنعلم أنَّ أزمة الديون الخارجيَّة الهائلة في بلداننا تمنع أي تفكير في السياسات التي تؤدي إلى نتائج تساعد شعوبنا، فبلداننا قلقة فقط بشأن حاملي السندات الأثرياء من أعضاء نوادي باريس ولندن. يجب أن نطالب حكوماتنا بألا تهتم بشأن حاملي السندات في المقام الأول، بل يجب أن تهتم بشعوبها. حكوماتنا هي حكومات حاملي السندات الأثرياء الأجانب، وتحتاج هذه الحكومات إلى تغيير مواقفها. إذا كنت لا تعتقد أنه يمكنك تغيير العالم، فلا يجب أن تكون في الحكومة. إذا كنت لا تعتقد أنه يمكنك تغيير العالم، فلا يجب أن تكون في السياسة. إذا كنت لا تعتقد أنه يمكنك تغيير العالم، فلن نبتسم مرة أخرى. سنبتسم لأننا نعتقد أنه يمكننا تغيير العالم، وسنبتسم لأنَّنا نفهم العالم، لأننا نريد تغييره!

السيادة الوطنيَّة في الدول العربيَّة: هل هي طوباوية؟

هالا يوسفي

كان المطلبان الرئيسيَّان للثورات العربيَّة اللذان هُتف بهما من تونس إلى دمشق، وصولًا إلى البحرين، «الشعب يريد إسقاط النظام» و«العمل والحريَّة والكرامة الوطنيَّة». اليوم، بعد تسع سنوات، لم تتحقق هذه الشعارات. في الواقع، ما يزال الناس يناضلون لإيجاد حلول سياسيَّة واقتصاديَّة واجتماعيَّة لهذه المشاكل، وقد تم اللجوء إلى العديد من التفسيرات الداخليَّة والإقليمية لتحليل هذه الصعوبات.

تعتبر هذه الشعارات الدولة هدفًا للاحتجاجات ومقدمة للحلول في الوقت ذاته، بصفتها صاحب عمل وضامن للسيادة الوطنيَّة، الأمر الذي يزيد من تعقيد وضوح الديناميكيات

الحالية.[1] ولا يستطيع المرء إنكار هذه المعضلة أو حلها. ومع ذلك، فإنها أنتجت – للأسف - عددًا من النظريات التبسيطيَّة؛ فيختزل أحد التفسيرات العمليَّة الثورية لتقتصر على لبرلة قضايا التحرر السياسي والاقتصادي، بينما يركز آخر على دور الدولة في إدارة المشكلات الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة.

لكن هذه النظريات لا تصمد أمام الفحص الدقيق للحقائق وتثير أسئلة أساسية: ماذا تعني عودة «السيادة الوطنيَّة» بالنسبة للأجندة السياسيَّة للدول العربيَّة؟ وفي منطقة تعاني من الحروب والإصلاحات النيوليبراليَّة، هل يمكن أن تظل الدولة (وعن أي نوع من الدول نتحدث) موضوعًا للتحليل ذا صلة؟ والأهم من ذلك كله: هل تمتلك الدولة الموارد السياسيَّة، والاقتصاديَّة، والرمزيَّة للاستجابة للمطالب التحرّريَّة لشعوب المنطقة؟

كشفت الثورات العربية في العام 2011 أنَّ الاقتصادات الوطنيَّة في المنطقة تعاني من نفس الاختلالات؛ وهي الاعتماد على قطاعات اقتصاديَّة قليلة، ومعدلات بطالة ما تزال من بين الأعلى في العالم، وتضمين الموارد الطبيعيَّة، ومستويات عالية من الفساد الذي تقوده وتنظمه الأقليَّة الحاكمة. وجلبت الثورات أيضًا إلى الواجهة ظاهرة جرى التقليل من شأنها إلى حد كبير، وهي المواجهة بين المنطق النيوليبرالي وشبكات السلطة الاستبداديَّة والزبائنية. وهي السمة المميزة لجميع دول ما بعد الاستعمار في المنطقة.[2]

من أجل فهم أفضل للتحديات التي تواجه الأنظمة العربيَّة،

[1] Choukri Hmed, "«Le Peuple Veut la Chute du Régime»: Situations et Issues Révolutionnaires lors de l'Occupation de la Place de la Kasbah à Tunis, 2011," *Actes de la Recherche en Sciences Sociales*, no. 211-212 (2016): 72-91.

[2] Ibid.

يمكن تبني منظور من شقين؛ فمن ناحية، لا يمكن فهم تاريخ تكوين الدول في المنطقة من دون تتبع تأثير التواريخ الاستعماريَّة على تحركات الناس عبر الحدود الوطنيَّة وداخلها. ومن ناحية أخرى، من الضروري تسليط الضوء على تأثير التضعيف الخارجي الممنهج للدول الناجم عن الحروب و/أو الإصلاحات البنيويَّة المختلفة التي تفرضها المنظمات الدولية، والكيفية التي غيرت بموجبها هذه العوامل الاقتصاد السياسي للمنطقة. كما يجب النظر إلى هذه العمليات في وقت واحد إذا أردنا فهم صورة كاملة للتغييرات في بُنى الأنظمة العربيَّة.

أجادل فيما يلي بأنَّه على الرغم من أنَّ الدولة لا يمكن أن تكون أداة للتغيير الاجتماعي التحرّري، إلا أنَّ تاريخ الصراع على الدولة يؤثر على توازن القوى بين الطبقات الاجتماعية، ويشكل ملامح شروط العمل السياسي والتحول الاجتماعي في المنطقة.

ما الذي تمثّله الدولة العربية؟

ولد مفهوم الدولة في أوروبا بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر مرافقًا لتطور الرأسماليَّة، وظهور البرجوازيَّة، وطبقات ملّاك الأراضي. وسواء توافق مفهوم الدولة، من وجهة نظر فيبر، مع إنشاء سلطة مركزيَّة للبيروقراطيَّة الإداريَّة واحتكار العنف المادي والرمزي، أو تم التعامل معه ضمن الإطار الماركسي كعلاقة اجتماعيَّة تشكَّلت جنبًا إلى جنب مع تطور الحكم الطبقي، فإنَّ هذه المقاربات متجذرة بعمق في تاريخ أوروبي محدد. جادل بولاني ببلاغة بأنَّ تطور اقتصادات السوق الحديثة كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتطور الدولة الحديثة في أوروبا، حيث كانت الدولة مطلوبة لفرض التغييرات في البنية الاجتماعيَّة وإنتاج المعرفة التي سمحت

باقتصاد رأسمالي تنافسي.[3] ورغم أنَّ مسارات تشكيل الدولة في أوروبا كانت عبارة عن عمليات متناقضة مليئة بالصراعات والتحولات والتوترات، إلا أنَّه تم تنفيذ البناء المؤسسي لهذه الدول القوميَّة المتكاملة بحلول أواخر القرن التاسع عشر بطريقة محليَّة، ووفقًا لثقافة سياسيَّة وتسلسلات هرميَّة اجتماعيَّة محددة. لكن لم يكن الحال كذلك في الدول العربية التي انبثقت عن التقسيم الاستعماري.

تبعًا لفرض الدولة من خلال اتفاقيات سايكس بيكو في 16 أيار/مايو 1916، وبموجب معاهدة سيفر في العام 1920، فإنَّ الحدود القوميَّة في الدول العربية تتوافق بدرجة أقل مع تطلعات الشعوب التحررية من توافقها مع توزيع النفوذ والموارد الطبيعيَّة بين الأوروبيين، أي القوى الاستعمارية في المنطقة. وقد أدى ذلك إلى مسارات غامضة وغير متجانسة لبناء الدول؛ فنجد دولًا متكاملة مثل تونس ومصر والجزائر، وسكان بلا دول ولكنهم يسعون إلى بناء دولة، مثل الفلسطينيون والأكراد والصحراويون في جبهة البوليساريو؛ ودول مفككة مثل لبنان منذ اندلاع الحرب الأهلية في العام 1975. ويمكننا أيضًا أن نذكر حالة ليبيا بعد أن أطلق العقيد معمر القذافي الثورة الثقافيَّة في 16 نيسان/ابريل 1973 وأعاد تنظيم مؤسسات بلاده في العام 1977. وبذلك أخضع الثورة الشعبيَّة لنظام استبدادي تجاوزت فيه القرارات السياسيَّة، والاقتصاديَّة، والعسكريَّة، والدبلوماسيَّة، بالكامل المؤسسات السياسية التي تمثل «الشعب». كما حدثت عملية مماثلة في شمال اليمن.

فُرضت بنيتان اقتصاديتان على الدول العربيّة ما بعد الاستقلال: الأولى، البنية ذات الطابع الرأسمالي السائدة في القطاع الصناعي، بعد أن أدخلته القوى الاستعماريَّة قبل أن ينتقل إلى

[3] Karl Polanyi, *La Grande Transformation: aux Origines Politiques et Economiques de Notre Temps*, trans., Maurice Angeno (Paris: Gallimard, 1983).

النخبة الحاكمة الجديدة. أما الثانية، فهي بنية تتميز بعلاقات إنتاج تسود عادة في عالم الفلاحين أو الحرف اليدويَّة، تنظمها عضويَّة المجتمع، وتقع خارج الاقتصاد الرسمي. وهكذا، أصبحت العلاقات الرأسماليَّة بين أصحاب العمل والموظفين القائمة على العمل بأجر متشابكة مع علاقات اجتماعية «ما قبل رأسماليَّة» تنظمها المجتمعات المحليَّة. وانخرطت النخب البيروقراطيَّة مع أشكال تضامن محليَّة وإقليميَّة وقِبَليَّة، كان لها أثر كبير على تطوير الممارسات الريعيَّة وظهور الاقتصاد غير الرسمي.[4]

ورثت هذه الدول أيضًا النموذج العسكري البيروقراطي للحكم من إداراتها الاستعماريَّة، وحافظت النخب المحليَّة على هذا النموذج من خلال التقليد، من أجل ترسيخ سيطرتها على المناطق الغنيَّة والتعامل مع الهويات القِبَليَّة، والدينيَّة، و/أو العرقيَّة البديلة (مثل البربر في المغرب، والأكراد في سوريا والعراق، والشيعة في البحرين، إلخ). وكانت هذه الهويات قد جرى حشدها بانتظام، لمواجهة الدولة والتشكيك في شرعيتها، في غياب رواية تاريخيَّة موحِّدة.

ومن هذا التاريخ تنبثق دول «ضاربة» - على حد تعبير العالم السياسي نزيه أيوبي -[5] تُعلي من أهميَّة المؤسسات الأمنيَّة في الحفاظ على روابط قوية بين الجيش، والعشائر المهيمنة اقتصاديًا، والسلطة السياسية، وتتميز أيضًا بفصل نسبي بين القوى الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة المحليَّة. تعاني هذه الدول من تشويه متأصّل في تأسيسها، وهو الافتقار إلى رواية تأسيسيَّة تضفي الشرعيَّة تاريخيًا على ارتباطها بالمجتمع. ومن الأدلة

[4] W. J. Dorman, "Exclusion and Informality: The Praetorian Politics of Land Management in Cairo, Egypt," *International Journal of Urban and Regional Research* 37, no. 5, (2013): 1584-1610.

[5] Nazih N. Ayubi, *Overstating the Arab State Politics and society in the Middle East* (London, New York: I.B. Tauris, 1991).

على هذه الصعوبات، اللجوء المنتظم والفعال إلى أيديولوجيات مثل القوميَّة العربيَّة أو الإسلام السياسي.

أدى هذا التاريخ إلى توجهات مختلفة لتشكيل الدولة في المنطقة العربية. يتعامل أحد هذه التوجهات مع الدولة على أنَّها هيئة مستوردة ومنفصلة ومسيطَر عليها بالكامل، وباعتبارها نتيجة للتوسع الإمبريالي للغرب و/أو عمليات العولمة. ويستكشف هذا التوجه تاريخ تشكيل الدولة من خلال عوامل طارئة مثل الثقافة، أو الدين، أو أساليب القيادة.[6] في المقابل، يعتمد تحليل تكوين الدولة في الإطار الماركسي على الطبيعة المحددة للتراكم الرأسمالي في هذه المجتمعات. فيما يلي، وبالتفاعل مع أعمال نيكوس بولانتزاس، أُظهر أنَّ الدولة ليست مجرد «أداة» في أيدي الطبقات الحاكمة،[7] بل هي ميدان نزاع، تُنظَّم فيه استراتيجيات الكتلة الحاكمة وحلفائها الدوليين، ويعاد تشكيلها، ووضعها. لا يجب اعتبار الدولة في المنطقة العربية على أنَّها كتلة متجانسة أو استيراد خارجي بعد الآن، بل يجب النظر إليها من خلال تنوع أجهزتها الإداريَّة، والقانونيَّة، والثقافيَّة، والتعليميَّة والشُرَطيَّة، والأيديولوجيَّة، وكذلك من خلال تنوع عمليات المقاومة والصراع ضدَّ هذه الأجهزة.

الدولة «الريعيَّة» والدولة «الضاربة» كفاعل أساسي في الإصلاحات الليبراليَّة

اتبعت النخب المحليَّة سياسات اقتصاديَّة قائمة على منطق ريعي للبقاء في السلطة، ولا تقتصر هذه السياسات على الدول المنتجة للنفط. وهكذا فضَّلت معظم الدول زيادة الاستهلاك على حساب السياسات التنمويَّة الضروريَّة لتنويع الاقتصاد التي تنطوي على

[6] Peillon Michel, "Bertrand Badie et Pierre Birnbaum Sociologie de l'État," in *Revue française de sociologie* (Paris: Grasset, 1983).

[7] Nicos Poulantzas, *State, Power, Socialism* (Verso, 2000).

مخاطر خلق منافسين للنخبة الحاكمة. تفسر هذه السياسات التنويع المنخفض جدًا في الاقتصاد العربي، والذي ما يزال يتركَّز بشكل كبير في ثلاثة أو أربعة قطاعات، وغالباً ما يرتبط بالقطاع الأولي أو التصنيع ذي القيمة المضافة المنخفضة. يشجع هذا الوضع كذلك على تنمية الاقتصاد غير الرسمي؛ فعلى سبيل المثال شهدت الجزائر، التي ما تزال عائداتها الخارجيَّة تعتمد بشكل أساسي على الهيدروكربونات، انخفاضًا حتى في القطاع الصناعي، في حين عانت الزراعة من سياسات غير متسقة، فشلت في تطوير كامل إمكاناتها. وتسبب الانخفاض الأخير في أسعار النفط والغاز في عجز بالميزانيَّة بنسبة 6% من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر في العام 2020.[8]

خلال خمسينات وستينات القرن الماضي، وبناء على حثٍّ من النخبة السياسيَّة ذات الولاءات القوميَّة العربيَّة أو السوفيتيَّة، تبنت معظم دول ما بعد الاستقلال سياسات تطوعيَّة موجهة نحو تطوير دول الرفاه وتطوير الخدمات العامة. وأصبح القطاع الأخير (الخدمات العامة) هو المشغِّل الرئيسي، مما مكّن النخب الحاكمة من الحفاظ على «سلام اجتماعي» مع السكان المحليين.

أدت الموجات الأولى من التحرّر في السبعينات، التي أصبحت أكثر وضوحًا في نهاية العقدين التاليين مع ظهور برامج التكيف الهيكلي (SAPs) التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلى إضعاف الاقتصادات العربية على نطاق واسع؛ فقوضت العديد من إنجازات النموذج الاقتصادي السابق، مما أدى إلى انخفاض مستويات المعيشة ومستويات الفقر، وحفَّزت العديد من الحركات الاجتماعية (كما حصل في مصر مطلع

[8] Yves Bourdillon, "Pétrole: l'Algérie va devoir se serrer la ceinture," Les Echos, 10 Mars 2020, https://bit.ly/43uP7gl (accessed 26 November 2022)

العـام 1977، وتونـس مطلـع العـام 1972 ومطلـع العـام 1984)[9] لتحـدي الأنظمـة الاسـتبداديَّة القائمـة. عـلاوة علـى ذلـك، وقَّعـت دول المنطقـة منـذ ذلـك الحيـن - بشـكل ثنائـي ومـن دون تعـاون بينـي - اتفاقيـات التجـارة الحـرة (FTAs) مـع الاتحـاد الأوروبـي، التـي لـم تكـن فـي مصلحتهـا.

كان دافـع النخـب العربيـة الحاكمـة بشـكل أساسـي هـو البحـث عـن الشـرعية السياسـيَّة الدوليَّـة، حتـى لـو عنـى ذلـك المعانـاة الاقتصاديَّة للشـعوب والمزيـد مـن التنميـة الإقليميَّـة غيـر المتكافئـة.[10] يشـير كل هـذا إلـى حقيقـة أنَّ الإصلاحـات التـي هندَسَـتها المؤسسـات الدوليَّـة لـم تُسـتخدم فقـط للتخلـص مـن آخـر بقايـا دولـة الرفـاه لصالـح السـوق، بـل أيضًـا لتعزيـز تدخـل نخـب الدولـة لدعـم رأس المـال. وسـرعان مـا ظهـرت العواقـب؛ فاتسـعت التفاوتـات الاجتماعيَّـة والتفاوتـات فـي الملكيـة، وازدادت معـدلات البطالـة، وتدهـورت جـودة الخدمـات العامـة، وكانـت العمالـة فـي القطـاع العـام محـدودة. وبالتالـي كُسـر العقـد الاجتماعـي الـذي تحالفـت فيـه السـلطات الاسـتبدادية مـع السـكان الخاضعيـن سياسـياً، ولكـن المحمييـن اقتصاديـاً نسـبياً.[11]

«السيادة الوطنية» في مواجهة «الانتخابات الحرة، والسوق الحرة، والهويات الحرة»

لـم تتسـبب الثـورات العربيَّـة التـي دعـت إلـى «إسـقاط النظـام» فـي انهيـار هـذا العقـد الاجتماعـي الداخلـي الضعيـف بيـن النخـب

[9] فيما عُرف بانتفاضات/ ثورات الخبز (المحرر).

[10] Mouhoud El Mouhoub, "Économie Politique des Révolutions Arabes: Analyse et Perspectives," *Maghreb-Machrek* 4, no. 210 (2011): 35-47.

[11] Irene Bono et al., *L'État d'Injustice au Maghreb. Maroc et Tunisie* (Paris: Karthala-CERI, 2015).

والسكان المحليين فحسب،[12] بل كسرت أيضًا ميثاق الاستعمار الجديد بين الدول العربيَّة وحلفائها الغربيين. وقد تجسدت دعوة الحركات الاجتماعيَّة المختلفة لإقامة الدولة بشكل مختلف باختلاف البلد؛ فكان هناك مطالبة بدولة علمانيَّة في لبنان، وبتوحيد حركة التحرر الوطني في الحالة الفلسطينيَّة، وبالتوظيف في القطاع العام في تونس. وهكذا، في 17 كانون الثاني/يناير 2019، تبنى الاتحاد العام التونسي للشغل شعار «السيادة الوطنيَّة قبل زيادة الأجور» خلال الإضراب العام في القطاع، تعبيرًا عن معارضة جذرية للإصلاحات التي فرضها صندوق النقد الدولي. وبغض النظر عن هذه الاختلافات المحليَّة، فإنَّ الهدف واضح: التغلب على التبعيَّة السياسيَّة والاقتصاديَّة للخارج التي تحافظ عليها النخب السياسيَّة والاقتصاديَّة المحلية.

الطموح هو نفسه في الأساس في كل مكان: إعادة بناء دولة خالية من التشوهات. وعندما تتخلى هذه الدولة عن الإرث الاستبدادي والزبائني، يجب أن تكون قادرة على إعادة توزيع الثروة وضمان التحرر السياسي والاقتصادي لشعوب المنطقة. وتُفهم السيادة الوطنيَّة وتُطلب كمبدأ مزدوج مفاده أنَّ: أولاً، يجب أن تكون الدول حرة من التأثير الخارجي والسيطرة الغربيَّة (بشكل أساسي)؛ وثانياً، يجب على الدول ضمان الخدمات العامة. وبدلًا من إظهار سلطة الدولة، يُنظر إلى هذه الخدمات العامة على أنَّها تحد من سلطة النخبة الحاكمة. وبعكس صيغة «دولة الرفاه»، فإنَّ هذه ليست خدمات تقدمها الدولة للشعب، بل هي خدمات تدين بها الدولة وحكامها للمحكومين.

مع ذلك، فإنَّ المسار الوحيد الذي تقدمه المؤسسات الدوليَّة هو توأمة «تعزيز الديمقراطيَّة» مع إملاءات اقتصاديَّة نيوليبراليَّة.

[12] Gilbert Achcar, *Le Peuple veut: Une exploration radicale du soulèvement arabe* (Paris: Sindbad, Actes Sud, 2013).

وعلى الرغم من أنَّ هذه ليست وصفة جديدة، إلا أنها تعكس الخطاب الذي تبناه الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في خطابه في 11 أيلول/سبتمبر 2002 (إحياءً لذكرى هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 وإضفاءً للشرعيَّة على الحرب في العراق): «نسعى للسلام. بالضبط حيث يتم استبدال القمع والاستياء والفقر بالأمل في الديمقراطيَّة، والسوق الحرة، والتجارة الحرة». يهدف هذا الخطاب بشكل أساسي إلى استغلال الدعم الظاهر لـ «الديمقراطيَّة» لزيادة اللبرلة الاقتصاديَّة مثل تدابير التقشف، والشراكات بين القطاعين العام والخاص التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أو المفاوضات لتوسيع سياسة التجارة الحرة للاتحاد الأوروبي مع الدول العربيَّة.[13] ولا يستبعد هذا بالطبع دعم الغرب المستمر للأنظمة الاستبداديَّة، ولا سيما في مصر.

تحدي اللامركزية

في قلب هذا الهجوم الليبرالي الجديد، تتخذ لامركزيَّة الحكم أشكالاً عنيفة نسبياً، وتختلف من دولة إلى أخرى. ففي العراق وسوريا تتصف هذه اللامركزيَّة بالتطرف، وبكونها مفروضة من خلال الحرب. وقد أُجريت إعادة تشكيل سياسي وإقليمي للمناطق مستوحاة من النموذج اللبناني، بموجب مبدأ المحاصصة (نظام المشاركة في الحصص العرقيَّة والطائفيَّة).[14] أما في تونس، فإذا ارتبطت اللامركزيَّة بخطاب مكافحة التفاوتات الاجتماعية، فهي إذاً تهدف بشكل أساسي إلى تأسيس منافسة مباشرة

[13] Gisela Baumgratz et al., *Development by Free Trade? Développement à travers le libre-échange?* (Bruxelles: Peter Lang Verlag, 2017).

[14] Thomas Sommer-Houdeville, "*Remaking Iraq: Neoliberalism and a System of Violence after the US invasion, 2003-2011,*" PhD Dissertation (Stockholm: Stockholm University, 2017).

بين المجتمعات/ السلطات المحليَّة على توزيع الموارد.[15] تعتبر اللامركزية في كلتا الحالتين استراتيجيَّة تزيد من احتمال تجزئة الدولة في نهاية المطاف إلى جانب اللبرلة الاقتصاديَّة.

يترافق تفعيل إعادة ظهور الهويات العرقية والدينيَّة، وتفكك الدولة، بهجوم غير مسبوق على فكرة السيادة الوطنيَّة ذاتها، التي يتم تشويهها بشكل متزايد باعتبارها من بقايا زمن مضى. في الوقت نفسه، تواجه النضالات الاجتماعيَّة التي تخوضها الثورات العربية ضد هيمنة الطبقة الحاكمة تحديات متزايدة بسبب ظهور حركات اجتماعيَّة جديدة، تحشد بعضها الأفراد ليس على أساس مسألة إعادة توزيع الثروة أو العداء الطبقي، بل على أساس الحريات الفرديَّة، وعلى أسس عرقيَّة، أو دينيَّة، أو جنسيَّة. فعلى سبيل المثال، شهدت تونس تدفقاً هائلاً لمنظمات غير حكوميَّة دوليَّة، معظمها تتخذ مقراً لها في الولايات المتحدة أو في أوروبا، وتتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر عبر دعم نضالات محددة، مثل النسوية، ومناهضة العنصريَّة، والتعدديَّة الثقافية، وحقوق مجتمع الميم،[16] من خلال تمويلها قطاع الجمعيات المحلية. وتتنافس هذه المنظمات غير الحكوميَّة الدوليَّة الجديدة على التأثير السياسي ليس فقط مع الحركات الاجتماعيَّة التي تركز على الحقوق الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة، بل أيضًا مع الهيئات المنتَخبة مثل مجلس نواب الشعب.[17]

[15] Héla Yousfi, "*Redessiner les relations État/Collectivités Locales en Tunisie: Enjeux Socio-Culturels et Institutionnels du Projet de Décentralisation,*" Papiers de Recherche, AFD, no 2017-47, Juin 2017, https://bit.ly/3JTgJoz

[16] مجتمع الميم: مفهوم يشمل مثليي الجنس ومزدوجي الميول الجنسية والمتحولين جنسياً وثنائيي الجنس (المحرر).

[17] Héla Yousfi, "«Civil Society» in Tunisia: the Ambivalence of a New Seat of Power," *orientXXI*, 24 January 2017, https://bit.ly/4nS5cUE (accessed 1 December 2022).

تتوافق هذه الإصلاحات النيوليبراليَّة والتركيز على سياسات الهوية بشكل جيد مع التوجهات التي تم تبنيها من قبل الدول الغربيَّة (ما تسميه نانسي فريزر «النيوليبراليَّة التقدمية»)،[18] التي فرضتها المؤسسات الدوليَّة والقوى الغربية الكبرى على الدول العربية بتصميم لا يتزعزع.[19] والغرض من ذلك هو تحييد الطابع السياسي للهويات والنضالات الجمعيَّة وتطبيق حكم منطق السوق، من خلال جعل المنطقة العربية سوقًا حرًا للبضائع والهويات، مع صرف الانتباه عن العلاقات الطبقيَّة المعادية.

إنَّ التكتلات الكبيرة المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بجهاز الدولة والعائلات الحاكمة في الخليج، التي يتم دمجها في دوائر الاقتصاد الدولي بقدر ما هي منفصلة عن سكانها، هي مثال جيد للمشروع الذي تتم الدعوة إليه في المنطقة بأكملها. كما أوضح آدم هنية،[20] فإنَّ دول مجلس التعاون الخليجي الست (المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وقطر، وعمان، والبحرين) هي مراكز لوجستيَّة مهمة ومواقع لسلاسل التوريد الوسيطة، ولها روابط خاصة مع القوى العالمية بما في ذلك الولايات المتحدة، وإسرائيل، والصين، ودول عربية أخرى.

وبينما أدى هذا الهجوم إلى إبطاء عمليَّة إعادة الإعمار والتحرر في العالم العربي، لا يبدو أنَّه أوقفها. وكما يُظهر

[18] Nancy Fraser, "The End of Progressive Neoliberalism," *Dissent,* 2 January 2017, https://bit.ly/4oJTjBw (accessed 1 December 2022).

[19] William Mitchell and Thomas Fazi, *Reclaiming the State, a progressive vision of sovereignty for a post-neoliberal world* (London: Pluto Press, 2017).

[20] Adam Hanieh, *Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East* (Chicago: Haymarket Books, 2013).

التاريخ أنَّ هذه الإصلاحات النيوليبراليَّة المختلفة احتاجت إما إلى العنف أو تواطؤ نخب الدولة من أجل اختراق المجتمعات، فإنَّه يثبت أيضًا أنَّ حل الأزمة الحالية يجب أن يأتي أولاً من الإصلاح الكامل للدولة على أساس إعادة التأكيد على السيادة الوطنيَّة. وبالتالي، يصبح من الملح للمهتمين بدفع الأجندات التحرريَّة السياسيَّة والاقتصاديَّة في المنطقة أن يتصوروا الدولة على أنَّها «ميدان استراتيجي»، لتحديد الثغرات التي تظهر عبر أجهزتها والتعمق فيها، لعكس ميزان القوى حيثما أمكن ذلك، لبدء واستدامة تحول جذري للدولة بالمعنى الاشتراكي.

وبعيدًا عن المعارضة الاختزاليَّة السائدة في الغرب بين القوميَّة الرجعيَّة من ناحية، وعولمة ما بعد الحداثة من ناحية أخرى، فإنَّ السيادة الوطنيَّة كما طالبت بها الثورات العربية، تعيد إحياء حركات تقرير المصير والتحرر الوطني التي سادت في الأوساط اليسارية في الشرق الأوسط في بداية القرن العشرين.

إنَّ إنشاء نظام تحرّري سياسي واقتصادي جديد، لا يتعارض مع النضال ضد العنصريَّة والتمييز، وبشكل أعم يحقق تطلعات الناس إلى العدالة الاجتماعيَّة، يتطلب إعادة تعريف الدولة الوطنية وتخليصها من ميثاق الاستعمار الجديد الذي عُقد بين النخب المحليَّة ونظرائها الغربيين.

تواجه هذه المهمة تحدياً مزدوجاً؛ فأولاً، لا يمكن اختزالها في حل القضايا السياسيَّة والاجتماعيَّة - الاقتصاديَّة فحسب، بل يجب أن ترتكز على نهج اجتماعي - ثقافي لا يرى الدولة كعلاقة اجتماعيَّة تاريخية فحسب، بل يدمج التوقعات المحليَّة لما يجب أن يكون عليه «الحكم الجيد»، بناء على فهم عميق للأطر السياسيّة والأيديولوجيَّة للطبقات الاجتماعيَّة في

المنطقة. وتعتمد شرعية المؤسسات وتبنيها من قبل السكان على هذا. ثانيًا، يجب النظر إلى الدول القوميَّة في المنطقة العربية على أنَّها كيانات سياسيَّة واقتصاديَّة مترابطة تشترك - بما يتجاوز التاريخ الجماعي، والثقافة، واللغة - ليس فقط في مجموعة محددة من العلاقات الاقتصاديَّة والسياسيَّة، بل الأهم من ذلك أنها مجتمع لمصير مشترك.

قائمة المصادر

Achcar, Gilbert. 2013. *Le Peuple veut: Une exploration radicale du soulèvement arabe*. Paris: Actes Sud.

Ayubi, Nazih N. 1991. *Overstating the Arab State. Politics and society in the Middle East*. London, New York: I.B Tauris.

Baumgratz, Gisela, et al. 2017. *Development by Free Trade? Développement à travers le libre-échange?* Bruxelles: Peter Lang Verlag.

Bono, Irene et al. 2015. *L'État d'Injustice au Maghreb. Maroc et Tunisie*. Paris: Karthala-CERI.

Bourdillon, Yves. 2020. "Pétrole: l'Algérie va devoir se serrer la ceinture." *Les Echos*, 10 Mars 2020, https://bit.ly/43uP7gl

Dorman, W. J. 2013. "Exclusion and Informality: The Praetorian Politics of Land Management in Cairo, Egypt." *International Journal of Urban and Regional Research* 37 (5): 1584-1610.

El Mouhoub, Mouhoud. 2011. "Les révolutions dans le monde arabe : un an après." Edited by ESKA. *Maghreb-Machrek* 4, No. 210.

Fraser, Nancy. 2017. "The End of Progressive Neoliberalism." *Dissent*. 2 January. https://bit.ly/4oJTjBw

Mitchell, William and Thomas Fazi. 2017. *Reclaiming the State, a progressive vision of sovereignty for a post neoliberal world*. London: Pluto Press.

Hanieh, Adam. 2013. *Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East*. Chicago: Haymarket Books.

Hmed, Choukri. 2016. "«Le Peuple Veut la Chute du Régime»: Situations et Issues Révolutionnaires lors de l'Occupation de la Place de la Kasbah à Tunis en 2011." *Actes de la Recherche en Sciences Sociales*. No. 211-212.

Peillon, Michel. 1982. "Bertrand Badie et Pierre Birnbaum Sociologie de l'État." *In Revue française de sociologie*. Paris: Grasset.

Poulantzas, Nicos. 2000. *State, Power, Socialism*. Verso.

Polanyi, Karl. 1983. *La Grande Transformation: aux Origines Politiques et Economiques de Notre Temps*. Translated by: Maurice Angeno. Paris: Gallimard.

Sommer-Houdeville, Thomas. 2017. "*Remaking Iraq: Neoliberalism and a System of Violence after the US invasion, 2003-2011*." Thèse de doctorat. Stockholm: Stockholm University.

Yousfi, Héla. 2017. *Redessiner les relations État/Collectivités Locales en Tunisie: Enjeux Socio-Culturels et Institutionnels du Projet de Décentralisation*. Papiers de Recherche AFD.

Yousfi, Héla. 2017. "«Civil Society» in Tunisia: the Ambivalence of a New Seat of Power." *orientXXI*. https://bit.ly/4nS5cUE

إعادة تخيل مستقبل تكون فيه جميع الحيوات مهمة: الديمقراطيَّة التشاركيَّة في عصر ما بعد الجائحة

راجيش تاندون

مسائل متعلقة بالوباء

في الوقت الذي أكتب فيه هذه الورقة، يشهد العالم موجة أخرى (ثالثة أو رابعة) من الإصابات بفايروس كورونا. مرَّ 14 شهراً منذ أن راجت الأخبار العالميَّة حول كوفيد-19. وأصيب خلال هذه الفترة أكثر من 136 مليون شخص، بالإضافة إلى ثلاثة ملايين حالة وفاة. في الهند، أصيب ما يقارب 14 مليون شخص وتوفي 170 ألفاً بسبب الفيروس. ووفقًا لباحثي الصحة والخبراء الطبيين، فإنَّ هذه الأرقام لا يتم الإبلاغ عنها بالشكل الكافي، كون طبيعة الفيروس قد فاجأت الجميع، بما في ذلك حكوماتنا وعلمائنا.

هـذا الوبـاء هـو أسـوأ كارثـة صحيَّـة عالميَّـة فـي تاريـخ البشـريَّة، إذ أثَّـر علـى جميـع البلـدان والشـعوب والمؤسسـات علـى مسـتوى العالـم. لكـن الحكومـات والمرافـق الصحيـة والمجتمعـات تبقـى غيـر مسـتعدة لمثـل هـذه الظاهـرة. وتوضـح لنـا هـذه التجربـة كيـف أنَّ صانعـي السياسـات والقـادة تجاهلـوا الاسـتعدادات اللازمـة لتعزيـز صمـود المجتمعـات. علـى مـدار الثلاثيـن عامـاً الماضيـة، كان مـن المقبـول بشـكل مفـرغ منـه أن يأخذنـا النمـوذج الاقتصادي الليبرالـي الجديـد إلـى مسـتويات مختلفـة. لكـن أعيننـا تفتحـت الآن علـى مـا حـدث فـي الأنظمـة الرأسـماليَّة الغربيَّـة الجديـدة علـى مـدى الـ 14 شـهراً الماضيـة، فنـرى فيهـا معـدلات أعلـى مـن الوفيـات والإصابـات بالفيـروس. وبالمقارنـة، فـإنَّ معظـم البلـدان الناميـة لـم تشـهد معـدلات عاليـة مـن العـدوى والوفيـات مثـل أوروبـا الغربيـة وأمريـكا الشـمالية.

كشـفت جائحـة كوفيـد-19 عـن مسـتوى إهمـال الحكومـات في جميع أنحـاء العالـم فيمـا يتعلـق بتوفيـر الخدمـات الصحيَّـة الأساسـيَّة، والبنيـة التحتيَّـة العامـة للتعليـم، والصحـة، والميـاه، وغيرهـا مـن الضروريـات لعامـة المواطنيـن. شـهدت العديـد مـن البلـدان فـي جنـوب وجنـوب شـرق آسـيا فقـدان العمـال المهاجريـن مصـادر رزقهـم خـلال الجائحـة. فـي الهنـد، اقتُلـع 20 مليـون مهاجـر بيـن عشـية وضحاهـا عندمـا فُـرض الإغـلاق بعـد أربـع سـاعات فقـط مـن الإعـلان عنـه. كان هنـاك مهاجـرون مؤقتـون يأتـون لموسـم الحصـاد الزراعـي، ومهاجـرون منتظمـون يعملـون فـي البنـاء، وعمـال منـازل، وباعـة متجولين؛ كلهـم يهاجـرون لكسـب الـرزق لأنَّهـم لا يسـتطيعون ذلـك فـي المناطـق التـي أتـوا منهـا. كانـوا موجوديـن فـي كل مـكان حولنـا طـوال هـذا الوقـت لكننـا لـم نلاحظهـم أبـداً. وفجـأة، بـدأوا بالظهـور مـع الإغـلاق؛ فرفـض أصحـاب العمـل دفـع أجورهـم، وطلـب منهـم أصحـاب البيـوت المغـادرة إذا لـم يتمكنـوا مـن دفـع الإيجـار، وتوقفـت وسـائل النقـل عـن العمـل. وأثنـاء عودتهـم إلـى

ديارهم، أوقفتهم الشرطة على الحدود. وتكررت حوادث مماثلة في بلدان أخرى، مثل ماليزيا وإندونيسيا وكوريا، حيث طُرد مهاجرون (من بنغلاديش ونيبال والهند) فجأة من مصادر رزقهم ومست كرامتهم.

خلال الأشهر القليلة الماضية، اتُّخذت أكثر الإجراءات استبداديَّة من قبل الديمقراطيات الانتخابيَّة، مثل هونغ كونغ والفلبين والهند وروسيا وتركيا والمملكة المتحدة وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل. وانتشرت قصص هذه الدول عبر وسائل الإعلام الدولية. أصبحت الديمقراطيات الانتخابيَّة القائمة منذ فترة طويلة مثل تلك الموجودة في أوروبا الغربية ودول مثل الهند، سلطويَّة ومركزيَّة، واستخدمت الإغلاق لاعتقال المعارضين، وتمييع حقوق العمال وقوانين العمل، واستخدمت أحكاماً قانونيَّة لتقييد عمل المجتمع المدني وزيادة السيطرة على وسائل الإعلام المرئيَّة والمطبوعة والاجتماعيَّة (الرقمية). ونتيجة لذلك، تم تقييد تصرفات المواطنين من أجل الحفاظ على صحتهم وصحة غيرهم. وبالتالي، حصلت التوجهات الاستبداديَّة في الديمقراطيات الانتخابيَّة على دَفعة كبيرة، يمكن رؤيتها في أفعالها حتى اليوم.

توجهات خفيَّة

ارتقى قادة المجتمع المحليين/ات، والشباب، ومجموعات المساعدة الذاتية للنساء، والفتيات، وغيرهم، ليتولوا زمام الأمور؛ لأنَّه لم يكن بإمكانهم الوصول إلى المنشورات المركزيَّة، كونها مكتوبة باللغة الإنجليزية، وتتغير كل بضع ساعات، ولا يمكن الوصول إليها إلا عبر الإنترنت. فاستخدموا الحكمة المحليَّة، وبدأوا في تنظيم أنفسهم. لعبت الحكمة والثقافات المحليَّة دوراً كبيراً في دعم المجتمعات المحليَّة، وأعادت إيمان

الناس بالقيادات المحليّة، حتى في مواجهة كارثة عالميَّة. كان دعم المجتمع أمراً بالغ الأهمية للحد من التوتر والتعامل مع الجائحة جسدياً وعقلياً؛ فاستخدم الناس آليات الدعم المتبادل المستقاة من تقاليد العديد من مجتمعاتنا.

فائدة أخرى للوباء هي توجه «العودة إلى التقشف»؛ فتغيرت حياة الناس بشكل كبير من نواحٍ عدة. وكان أحد العناصر المهمة في ذلك هو الحد من الإفراط في أنماط الحياة الذي عاشته الأسر الميسورة كل هذا الوقت؛ فأُجبر الناس على الاستمتاع بالطعام المطبوخ في المنزل، بدلاً من طلب الطعام من الخارج، وبذلك قلت النفقات غير الضروريَّة وعاش الناس حياة أبسط. بالإضافة إلى ذلك، شهدنا خلال الإغلاقات تحسناً في جودة هواء المدن في جميع أنحاء العالم، وأصبحت المسطحات المائية أنظف والسماء أكثر صفاءً. بدأت البيئة من حولنا بالتعافي مع انخفاض الاستهلاك البشري المفرط. وقد عكست الجائحة للإنسانية – كالمرآة - كيف يمكن للممارسات المحليَّة الصغيرة أن تساعدنا على إعادة الاتصال بشكل أفضل مع بيئتنا وعائلاتنا وأنظمة الدعم، وساعدت الناس على إدراك كيف يمكنهم الوصول إلى طريقة أكثر توازناً للتواصل مع أنظمتهم البيئية.

تحولت العديد من جوانب حياة الناس إلى العالم الرقمي خلال الجائحة؛ فصُممت الكثير من استراتيجيات السوق لشركات التكنولوجيا الرقميَّة في الهند لتوجه إلى أوروبا الغربيَّة وأمريكا، وتأتي معظم المبيعات السنوية لأكبر عشر شركات مختصة في تكنولوجيا المعلومات في الهند من أوروبا وأمريكا الشماليَّة. لكن هناك تضارب كبير فيما يتعلق بإمكانيَّة الوصول الرقمي في الهند؛ فأقل من 20% من الأسر في الهند متصلة بالإنترنت، و80% من الأسر لديها جهاز حاسوب واحد، وعادة ما يديره الذكور من أرباب الأسر. هناك فئة صغيرة من الهنود - من

الطبقـة الوسـطى العليـا - ممـن لديهـم أكثـر مـن جهـاز حاسـوب واحـد فـي منازلهـم.

لهـذا التركيـز المفـرط علـى التكنولوجيـا نتائـج إشـكاليَّة؛ إذ لا يمكـن للعالـم الرقمـي أن يحـل محـل الـدور الحاسـم الـذي تلعبـه الروابـط البشـريَّة. لقـد قامـت التكنولوجيـا بشـكل خاطـئ بتمجيـد وظيفـة «الأغـراض المتعـددة all-purpose» التـي تقـوم بهـا، لدرجـة أنَّ النـاس يفقـدون القـدرة علـى تحليـل المشـكلات مـن دون مسـاعدة التكنولوجيـا. يفسـد هـذا الوهـم نظـام التعليـم، حيـث يعتمـد النـاس بشـكل مفـرط علـى التقنيـات للعثـور علـى إجابـات لـكل شـيء فـي الحيـاة. وخلقـت وسـائل التواصـل الاجتماعـي ثنائيـات خاطئـة للتجـارب البشـرية المعقـدة التـي لا يمكـن الإجابـة عليهـا بـ «نعـم» أو «لا» فقـط. وقـد تكـون وسـائل التواصـل الاجتماعـي «مضـادة للاجتماعيَّـة»، كونهـا عـززت القيـم الضيقـة، مـن خـلال خلـق وعـي زائـف، قائـم علـى تفتيـت المجتمـع إلـى فئـات ضيقـة علـى أسـاس المناطـق والأديـان والمجتمعـات، وتـؤدي هـذه الهويـات الضيقـة إلـى تقويـض وإنـكار الآخريـن المختلفيـن. يتـم ذلـك مـن خـلال عمليـة نشـر تصـور للعالـم، يسـميه البعـض شـعبوية أو قوميَّـة متطرفـة. هـو فـي الحقيقـة تصـور مشـتت ومتشـظي، وليـس تصـوراً تكاملياً. مـن خـلال نشـر هـذا التصـور، تأمـل كل مـن الطبقـة الرأسـماليَّة والسياسـيَّة فـي إدامـة هيمنتهـا علـى المـدى الطويـل.

ديمقراطيَّة تشاركيَّة

تتمثـل إحـدى طـرق إعـادة الابتسـامات إلـى هـذا الوضـع الطبيعـي الجديـد، فـي إعـادة التركيـز علـى المواطَنـة الأفقيَّـة التـي تقـوم علـى التضامـن المجتمعـي. وعـادة مـا تُفهـم المواطَنـة علـى أنهـا حقـوق والتزامـات تمنحهـا الدولـة القوميَّـة؛ وهـي علاقـة عموديـة بيـن المواطـن والدولـة. إنَّ عمـر المفهـوم الحالـي للدولـة القوميَّـة

أقل من 250 عاماً. أما بالنسبة لمجتمعاتنا التي كانت مستعمَرة ونالت استقلالها قبل عقود قليلة، فورثت جهاز دولة لم ينبت من داخلها وبالتالي فهو غير موثوق. أما المواطَنة الأفقيَّة، فتخلق معايير للالتزامات والمسؤوليَّة المتبادلة في الأسرة والعائلة الممتدة وداخل الأحياء والمجتمعات. ولا تحتاج هذه الالتزامات المتبادلة والثقة والتضامن عبر المجتمعات إلى وساطة جهاز الدولة ذو العلاقة العموديَّة. ومع ذلك، لا يمكننا العثور على هوياتنا ما لم تتدخل الدولة. ولا تصلح الديمقراطيَّة الانتخابيَّة لكل مواطن؛ فقد أساءت الدولة استخدام سلطتها لعزل المجتمع، وإعطاء هويات مزيفة للناس، والتمييز ضد أولئك الذين لا يلتزمون بأيديولوجيتها. تتطلب المواطنة الانخراط في حوكمة هذه العلاقات الأفقية والعمودية بشكل مستمر. يجب أن تخضع أشكال الحكم الديمقراطي التمثيليَّة للمساءلة أمام المواطنين، ليس فقط أثناء الانتخابات (مرة واحدة كل فترة)، بل بشكل مستمر. ويجب أن يخضع الممثلون المنتَخبون والمسؤولون المعيَّنون للمساءلة أمام المواطنين عن أفعالهم.

إنَّ مبدأ الاقتصاد التشاركي ضروري لتطوير سبل عيش مستدامة وكريمة للجميع، ولقد أظهر الوباء الحاجة إلى الاعتماد على الذات في الغذاء وضروريات الحياة الأساسية الأخرى. يصيغ الاقتصاديون السياسات على أساس التخصصات، والمزايا النسبية، ووفورات الحجم. أما الآن، فلا تتوفر حتى معدات الرعاية الصحية الأساسية والأدوية واللقاحات للجميع بشكل متساوٍ، بسبب هذا الجمود النظري. يجب التخلي عن فكرة «وفورات الحجم» ويجب تسليط الضوء على فكرة «جمالية الإنتاج الصغير». لقد صُممت مدننا الكبرى على أساس مبدأ الاقتلاع من الريف، وقد أدى هذا إلى هجرة واسعة من الأرض [الزراعة] إلى المدن؛ فتحول المزارعون الذين كانوا يعيشون حياة كريمة فجأة إلى عمالة «غير ماهرة»، وأصبحوا يبحثون

عـن وظائـف هشـة، ومؤقتـة، ومتدنيـة الأجـر. نحتـاج إلـى تغييـر هـذا. لقـد أدى النظـام الاقتصـادي الليبرالـي إلـى تفـاوت هائـل فـي الثـروة، ليـس فقـط فـي الديمقراطيـات الغربيـة، ولكـن أيضـاً فـي الـدول الناميـة. يتـم التقليـل مـن قيمـة عمـل عمـال الصـرف الصحـي، والممرضيـن/ات والمسـعفين/ات ومقدمـي/ات الرعايـة والعامليـن/ات المنزلييـن/ات ومـا إلـى ذلـك، بينمـا هنـاك تقديـر كبيـر للعمـل الفكـري لمحترفـي الحاسـوب. إنَّ هـذا الانقسـام مصطنـع ويجـب تغييـره. لقـد تطـورت الثقافـة الأحاديَّـة ممـا تسـبب فـي دفـع نحـو توحيـد المعاييـر فـي الملابـس والغـذاء والجوانـب الأخـرى فـي نمـط حيـاة النـاس، بسـبب المركزيَّـة العالميَّـة للإنتـاج الاقتصـادي.

وبسـبب نشـوة الديمقراطيَّـة الانتخابيَّـة، فقـد أصبحنـا مجـرد ناخبيـن، وفقدنـا رؤيـة بـأن نصبـح مواطنيـن. فبالنسـبة للاقتصـاد نحـن مسـتهلكون؛ ومسـتفيدون وناخبـون بالنسـبة لدولـة الرفـاه؛ وناخبـون فـي أعيـن الديمقراطيـات الانتخابيَّـة. لقـد فقدنـا قدراتنـا علـى التحكـم فـي حياتنـا وعلاقاتنـا. يمكـن أن تسـاعد الإدارة المحليَّـة للمـوارد الطبيعيَّـة والأصـول الإنتاجيَّـة فـي إعطـاء الأولويَّـة محليـاً لأهـداف التنميـة المسـتدامة (أهـداف التنميـة المسـتدامة التي حددتهـا الأمـم المتحـدة). وبسـبب تفكيكنـا للقـدرات والمؤسسـات المحليـة بشـكل منهجـي، أصبـح الحكـم مركزيـاً بشـكل متزايـد. كان لدينـا فـي الماضـي نمـاذج حكـم بيئيـة وثقافيـة غيـر متطابقـة، أمـا اليـوم فقـد التهـم الحكـم المركـزي الديمقراطيَّـة المحليـة. يعتبـر تفويـض الحكـم هـو السـبيل الوحيـد للمضـي قدمـاً، ويجـب أن يكـون النهـج التشـاركي فـي صميمـه.

لقـد تبنينـا بشـكل أعمـى المفاهيـم الأوروبيَّـة للعلـم والمعرفـة. وكانـت المعرفـة قـد أُنتجـت وجـرى تبادلهـا واسـتخدامها لبنـاء حضارتنـا. تنطـوي ديمقراطيَّـة المعرفـة علـى تقديـر ثقافـات المعرفـة المختلفـة، بـدلاً مـن تشـجيع نظـام معرفـي مهيمـن علـى الأنظمـة الأخـرى ويلغيهـا. ومـن أجـل الاعتـراف بأنظمـة المعرفـة المختلفـة،

يجب فهم الثقافات اللغوية المختلفة في سياقاتها المحلية، ويجب التأكيد على أنظمة المعرفة لمجتمعات السكان الأصليين والنساء والطوائف والديانات المختلفة. ومن خلال تجاهل اللغات المحليَّة، فإنَّنا ندمر أنظمة المعرفة المحلية. وبقتل أنظمة المعرفة المتنوعة تلك، فإنَّنا نقتل التنوع في ديمقراطيَّة المعرفة.

بينما تتعافى المجتمعات من موجات جديدة من الوباء، ربما أكثر تطوراً، ستُطبق أنظمة مناسبة محلياً للحوكمة الاقتصاديَّة والسياسيَّة. ويُعتبر بناء القيادات والمؤسسات المحلية أمراً بالغ الأهمية للتمكن من الصمود في وجه المناخ والتغيرات التاريخيَّة الأخرى التي تحدث على كوكبنا. ومن هذا المنظور، فإن إعادة تصور المستقبل ستضمن أن «كل الحيوات مهمة»!

أزمة الرأسمالية في ظل الفوضة العالمية الراهنة

مصطفى كامل السيد

إن الأزمة الحالية التي يشهدها النظام الرأسمالي ليست أزمة عرضية، بل أزمة بنيوية ترتبط بقواعد عمله والمؤسسات التي يستند إليها، سواء القواعد التي يعمل على أساسها عموماً (حرية السوق الرأسمالي)، أو تلك التي تصور فيها مخرجاً له في الفترة الماضية، ولا يمكن أن تستمر في الفترة القادمة. لقد تعرضت هذه القواعد لصدمة كبيرة أدت إلى التراجع الفعلي عن بعضها. إن سبل الخروج من هذه الأزمة صعبة، ومن ثم فالنتيجة الأكثر توقعاً هو أن تستمر هذه الأزمة في بعدها الاقتصادي، وتترك عبء مواجهتها على المؤسسات السياسية والاجتماعية والعائلية في هذا النظام.

أولاً: أبعاد الأزمة

هذه الأزمة لها أبعاد سياسية دولية وداخلية في الدول الرأسمالية الكبرى (الدول المتقدمة)، ولها أيضاً أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الدول التي نسميها Global South أو دول الجنوب، بما فيها الدول العربية.

1. طبيعة الأزمة التي يواجهها النظام الرأسمالي

حتى نناقش مستقبل النظام الرأسمالي علينا أن نحدد بداية طبيعة الأزمة التي يواجهها؛ فهل هي انكماش أم كساد؟ يعرف الاقتصاديون الانكماش بانخفاض معدل النمو لنصف سنة (ربعين متواليين من عام واحد)، فعندما ينخفض معدل النمو في هذه الفترة القصيرة فهو انكماش. أما الكساد، فهو امتداد هذا الانخفاض والتراجع في النمو لفترة طويلة، تمتد لسنوات أو لنحو عقد من الزمن.

إن تاريخ النظام الرأسمالي حافل بالأزمات، وهذا جزء من عمله. يتحدث الاقتصاديون عن دورات في عمل هذا النظام، حلقتها الأولى هي نمو بطيء ثم يتسارع، ويعقبه ثبات النمو ثم تباطؤه، وأخيراً تراجعه. ولا يسبب ذلك اندهاشاً، لأن تكرار هذه الدورات هو في صالح استمرار هذا النظام وزيادة فعاليته وتجديد النشاط فيه، كون مثل هذه الدورات التي تنتهي بالانكماش تؤدي إلى خروج المنتجين أصحاب المشروعات الأقل كفاءة وحلول أصحاب المشروعات الأكثر كفاءة. أما عندما يكون انخفاض معدل النمو وتباطؤه، بل وتراجعه، مستمراً لفترة طويلة، فإنه يصبح كساداً يرتبط الخروج منه بتغيير بعض القواعد التي يعمل على أساسها النظام. من هذه القواعد مبدأ حرية السوق، ودور الدولة وتغير القطاعات القائدة في الاقتصاد، وربما تغير علاقات القوة في الاقتصاد العالمي، وسقوط القوة أو القوى

المهيمنة، وقد تؤدي أيضاً إلى ظهور قوى مهيمنة جديدة على الاقتصاد الرأسمالي.

هذه الأزمة الحالية ليست أزمة عرضية، فعندما تنتهي هذه الأزمة التي ترافقت مع جائحة كوفيد-19، لن يعود النظام الرأسمالي إلى نفس القواعد التي كان يعمل عليها من قبل. حرية السوق في مقدمة هذه القواعد، وهي القاعدة التي شدد عليها أنصار الليبرالية الجديدة، وضغطوا لكي تتبعها كل دول العالم الأخرى التي خرجت عليها في خمسينات وستينات القرن الماضي، سواء باتباع نماذج رأسمالية الدولة أو الاشتراكية، لدفع نموها أو تطبيقا لإيديولوجيا الحزب الحاكم فيها. وهي النماذج التي تعثرت مسيرتها في ثمانينات هذا القرن. حرية السوق هي قاعدة أساسية للنظام الاقتصادي الرأسمالي خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية. وقد انعكس ذلك على ظهور منظمات تدعو إلى حرية التجارة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ثم بعد ذلك منظمة التجارة العالمية.

2. الخروج عن مبدأي حرية السوق وحرية التجارة

اضطرت جميع الدول الرأسمالية تقريباً إلى الخروج على مبدأ حرية السوق في ظل الجائحة، فمع اتساع حالات الإفلاس وتوقف الأعمال وبطالة ملايين من الأشخاص أو انخفاض دخولهم، لم تترك حكومات الدول الرأسمالية الأمر لقوى السوق لتعيد الاقتصاد إلى حالة التوازن، بل ضخت أموالا ضخمة وصلت إلى قرابة ثلاثة تريليون دولار في الولايات المتحدة، ومئات مليارات اليورو في الدول الأوروبية، لتوفير إعانات بطالة للعاملين المتعطلين ومساعدات ضخمة للمشروعات، لتتغلب على فقدانها للدخل والأرباح، بل وتقديم وجبات غذائية مجانا لمن فقدوا مصادر دخلهم في ظل هذه الأزمة.

من ناحية ثانية، وحتى من قبل الجائحة، شهدنا خروجا على مبدأ حرية التجارة من جانب أكبر الدول الرأسمالية، الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تقف وراء هذا المبدأ، وفرضت عقوبات اقتصادية على دول تخاصمها مثل روسيا وإيران. وأصبحت الصين هي التي تدافع عن حرية التجارة مع انضمامها حديثاً إلى السوق الرأسمالي العالمي. وحتى في ظل احتدام الجائحة، تخلت الشركات الرأسمالية الكبرى عن التزامها بهذا المبدأ، وصارت شركات الأدوية خصوصا تتجاهله، وتخصص إنتاجها من اللقاحات للدول التي يحمل جنسيتها كبار أصحاب الأسهم فيها، حتى ولو كانت تمارس الإنتاج في دول أخرى. وبذلك لم تعد هذه الشركات متعددة القومية، وإنما شركات وطنية عابرة للحدود. ومن ثم تغلبت الاعتبارات الوطنية على مبدأ حرية التجارة، حتى ولو كان اتباع هذا المبدأ لا يعود على هذه الشركات بالخسارة. ومن المشكوك فيه كثيرا أن هذه الدول سوف تعود إلى مبدأ حرية التجارة بعد انتهاء الجائحة؛ فتصاعد المنافسة بين الولايات المتحدة والصين، والتسابق على الوصول إلى تكنولوجيات الجيل الخامس من الإنترنت وتكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة (التي تجمع بين التقدم في تكنولوجيات الاتصال والهندسة الحيوية)، يشجع هذه الدول على مواصلة اتباع سياسات حمائية، خوفا من اتساع الفجوة بينها وبين الصين خصوصا.

3. عملية العولمة

اقترنت العولمة في بعدها الجديد، منذ ثمانينات القرن الماضي، ليس فقط بسرعة انتقال وحدات التفاعل الإنساني من سلع وخدمات وأشخاص وأخبار وصور ورسائل، إنما كذلك بكثافة ذلك الانتقال وضخامته وآثاره. وبذلك كانت العولمة أحد سبل خروج النظام الرأسمالي من أزمته في سبعينات القرن الماضي،

وكان الانتقال للعولمة في هذه الأبعاد الجديدة ضروريا للنظام الرأسمالي الذي يتسم بقدراته الانتاجية الهائلة والاستهلاك في دول لا ينمو فيها بمعدل يواكب زيادة الانتاج أو القدرة على الانتاج. ومن ثم فتحت العولمة طريقاً لهذا عبر خفض نفقة الانتاج، بتحويل بعض مراحل العملية الانتاجية إلى الأسواق التي تتسم برخص أجور الأيدي العاملة، أو بفتح أسواق جديدة لتصدير المنتجات الاستهلاكية، أو مجال إضافي للاستثمار في بلاد يرتفع فيها العائد على الاستثمار.

أزمة العولمة لها مظاهر كثيرة، لا تقتصر على اللجوء إلى السياسات الحمائية من جانب كبرى الدول الرأسمالية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، بل تمتد إلى الرفض الشعبي لها في هذه الدول نفسها، من جانب قطاعات من الطبقة العاملة التي انكمشت وظائفها بسبب المنافسة مع منتجات دول أخرى، أو بسبب انتقال وحدات الإنتاج إلى دول تقل فيها الأجور، أو بسبب تصورات خاطئة عن آثار المنافسة مع مهاجرين يقبلون بظروف عمل يرفضها عمال الدول التي انتقلوا إليها. وقد كان أكبر مثالين على رفض العولمة في إطارها الإقليمي، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والعديد من السياسات التي أخذ بها الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب. ثم أظهرت الجائحة بدورها أن العولمة خطر على القدرة على مواجهة الأزمات الصحية، بسبب شبكات الإمداد العالمية «world supply chains»؛ فبعض المكونات في مجال الأدوية والرعاية الصحية تنتج خارج الدول الأوروبية، وعندما جاءت أزمة كوفيد-19 أصبحت هذه الدول عاجزة عن أن توفر الأقنعة الواقية (الكمامات) وبعض الأدوية، كون انتاجها يجري في الصين أو الهند أو في دول أخرى شرق آسيا. وهكذا فقد ظهر أن العولمة يمكن أن تكون عقبة في سبيل تمكين الدول من مواجهة هذه الأزمات.

4. تقسيم العمل على الصعيد العالمي

دفعت العولمة إلى التفكير في مراجعة كيفية تقسيم العمل وتوزيع الوحدات الإنتاجية على الصعيد العالمي. هناك توجه يفكر بوجوب تقريب شبكات العرض من أسواق الدول الرأسمالية الكبرى، فبدلا من أن تكون بعض الوحدات الانتاجية في شرق آسيا وتصدر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، يكون البديل هو انتقال وحدات الانتاج من شرق آسيا إلى المكسيك على سبيل المثال أو أمريكا الوسطى، كون هذا سوف يقرب المسافة بين وحدات الإنتاج في دول مختلفة، وكذلك بين هذه الوحدات وأسواق الاستهلاك. الأمر نفسه أيضاً بالنسبة للدول الأوروبية التي ربما أصبحت تفضل أن يجري نقل هذه الوحدات الانتاجية إلى جنوب أوروبا أو دول شمال أفريقيا، وبالتالي يؤدي ذلك إلى تغيير في التقسيم الدولي في العمل.

5. دور الدولة

تدعو المرحلة التي نعيشها في ظل النظام الرأسمالي العالمي إلى الحد بدرجة كبيرة من دور الدولة، ليس فقط في الانتاج، بل حتى في تقديم الخدمات عموما، بما في ذلك الخدمات التعليمية والصحية، وحتى في ادارة السجون. مع ذلك، فقد ثبت أن قصر دور الدولة على هذه المجالات يجعل من الصعب عليها أن تواجه أزمات مثل أزمة كوفيد-19، وقد ظهر ذلك واضحا في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ظهر العجز في رعاية المصابين بالفايروس، كون المستشفيات فيها مستشفيات خاصة، ومن ثم يتحمل المواطنون تكاليف عالية. أما الدول التي نجحت في مواجهة هذه الأزمة، فهي الدول التي توفر الرعاية الطبية مجاناً للمواطنين. وعليه فقد اتسع الحديث عن العودة إلى دور فاعل للدولة، ليمتد إلى مجالات أخرى، مثل انتاج

الأدوية، والاشراف على توجيه الانتاج الزراعي، بل وأصبح هناك إدراك متزايد لدور الدولة في الوقاية من الأزمات؛ فمن دون الحزمة الهائلة من الإعانات التي قدمتها حكومات كبرى الدول الرأسمالية للمنتجين والمستهلكين، ما كان يمكن لهذه الدول أن تقلل من الآثار الفادحة لهذه الأزمة على مستويات الإنتاج والاستهلاك، بل إن رئيس دولة متمسك تماماً بمقولات الليبرالية الجديدة، مثل دونالد ترامب في الولايات المتحدة، اضطر إلى تقبل أن تقدم حكومته إعانات مباشرة للمواطنين الذين فقدوا مصادر دخلهم وللمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال شيكات بمبالغ تصل إلى 400 دولار في البداية لكل مواطن، ويحمل الشيك توقيع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

كل هذا يعني معاودة للنظر في مقولات الليبرالية الجديدة بالنسبة لدور الدولة، وأن دور الدولة يجب أن يكون أكبر؛ فالأبعاد الأربعة الأخيرة (حرية التجارة، والعولمة، والتقسيم الدولي للعمل، والدور المحدود للدولة في إدارة الاقتصاد والمجتمع) كانت من السمات الرئيسية للرأسمالية في المرحلة الراهنة. وبعبور هذه الأزمة، سوف لن نعود إلى هذه السمات مرة أخرى.

أضيف أيضاً إلى هذه المراجعة النموذج الليبرالي في حد ذاته، الذي يخضع للكثير من الانتقادات، وهذه الانتقادات لا تأتي بالضرورة من جانب الاشتراكيين والاتجاهات اليسارية، بل من المواطنين أيضاً من خلال احتجاجاتهم الواسعة، وأبرز مثل لها مسيرات أصحاب السترات الصفراء في فرنسا، التي تشكك في أن هذا النموذج يفي باحتياجاتهم الأساسية التي تتلخص في حد أدنى من العيش الكريم. ولم يكن ذلك داعيا للدهشة، فقد تأكد أن النموذج الليبرالي يواجه مشكلة كبرى في تحقيق العدالة التوزيعية. أثبتت دراسات الاقتصادي الفرنسي توماس بيكيتي أن التفاوت في الثروات يزداد في الدول الرأسمالية، كون العائد على رأس المال يفوق كثيراً معدل

النمو، مما يؤدي إلى المزيد من تركز الثروات، وينتج آثار سياسية واقتصادية أهمها انكماش مساحة السوق، وهذه عقبة أمام الشركات الرأسمالية. فضلا على أن مقارنة أداء الدول الرأسمالية بدول الرأسمالية الموجهة وخصوصا الصين، قد أثبت أن فعالية الحكومة هي أعلى بكثير في الدول الرأسمالية، ليس فقط في السياسات الداخلية ومواجهة الأزمات، بل وحتى في سياساتها الخارجية.

هذه كلها أبعاد بنيوية، وبالتالي لا يمكن القول بأن هذه الأزمة التي يجتازها النظام الرأسمالي في الوقت الحاضر هي مجرد أزمة عرضية وسوف ينتهي الأمر باستعادة النمو والعودة الى نفس القواعد السابقة.

ثانياً: ماذا عن الاستجابة لهذه الأزمة؟

كيف يستجيب النظام الرأسمالي لهذه الأزمة؟ هذه الأزمة ليست جديدة في تاريخ الرأسمالية، فتعاقب دورات الاقتصاد الرأسمالي التي تعرف كل منها نمواً بطيئاً، يتسارع ثم يتباطأ، ليليه ركود، ثم انكماش، هو أمر مألوف في هذا النظام. بل يذهب البعض إلى القول بأن بعض هذه الأزمات على الأقل تجدد من شباب النظام الرأسمالي، وتمنحه عافية تمكنه من النهوض بقوة أكبر. لا شأن لنا بالأزمات قصيرة الأجل في هذا النظام، فالأزمات التي يعرفها هذا النظام تتراوح في مداها الزمني من ثلاث إلى عشرة سنوات، وهناك أزمات أخرى تتكرر كل عشرين سنة، وهناك أخيراً توقع لبعض علماء الاقتصاد بأن الأزمات البنيوية في الاقتصاد الرأسمالي تتكرر كل خمسين سنة تقريبا. يطلق على هذه النظرية التي تحدث عنها علماء الاقتصاد والسياسة «long wave theory»، وترتبط باسم فاسيلي ليونتييف Wassily Leontief. وهو اقتصادي سوفييتي رأي أن الاقتصاد الرأسمالي

العالمي يمر بهذه الموجات الطويلة كل 50 سنة تقريباً، فيعرف مرحلة من النمو البطيء، يأتي بعدها النمو السريع، ثم تباطؤ النمو، والانتقال إلى الكساد ثم الانكماش. وقد حدد ليونتييف فترات هذه الموجات الطويلة بموجة أولى من 1788 إلى 1843، وموجة ثانية من 1843 إلى 1897، وثالثة من 1897 إلى 1939، ثم موجة رابعة من 1939 حتى أواخر سبعينات القرن الماضي. كل هذه الموجات اقترنت بارتفاع معدل النمو ببطء، ثم تسارعه، ثم ثباته، ثم انخفاض معدل النمو، ثم كساد وانكماش.

امتدت هذه النظرية إلى علماء السياسة، فنشر صامويل هانتنغتون كتابا استعرض فيه ما أسماه بالموجة الثالثة للديمقراطية «third wave of democracy»، استرشد فيه بفكرة الـ «long wave theory». فتعرف على موجة أولى للديمقراطية أعقبت الثورة الفرنسية في العام 1789، ثم موجة ثانية بعد الحرب العالمية الثانية، انتشرت فيها النظم الديمقراطية في وسط وغرب أوروبا وفي الشرق الأقصى، ثم موجة ثالثة بدأت في منتصف سبعينات القرن الماضي في جنوب أوروبا في البرتغال وإسبانيا واليونان، وامتدت بعد ذلك إلى دول أمريكا الجنوبية في الثمانينات، ثم دول أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، وطرح تفسيره لهذه الموجات الثلاث للديمقراطية.

علماء الاقتصاد بدورهم طرحوا تفسيراتهم لهذه الموجة الطويلة، أحد هذه التفسيرات هي ظهور قطاعات جديدة في الاقتصاد، فيما يذهب تفسير آخر إلى القول بأنها ترتبط بالاستعداد للحرب، فالنمو السريع في الاقتصادات الأوروبية أواخر القرن الثامن عشر ارتبطت بالاستعدادات للحروب النابليونية. الموجة الثانية (1843-1897) ارتبطت بزيادة الانفاق على السكك الحديدية، ونمو صناعات الصلب لتوسيع شبكات السكك الحديدية. أما الموجة الثالثة (1897)، فارتبطت بظهور الصناعات

الكيماوية والكهرباء.. إلخ، وأيضاً بالاستعداد للحرب العالمية الأولي. ذلك فيما ارتبطت الموجة الثالثة (بعد 1939) بالحرب العالمية الثانية ثم نمو قطاع السلع الاستهلاكية المعمرة، مثل السيارات وأجهزة تلفزيون.. الخ.

وهناك تفسير آخر يرجع ظهور هذه القطاعات الجديدة إلى تطورات علمية وتكنولوجية ترافقت في الفترة الزمنية نفسها، وأدى ظهورها إلى زيادة الاستثمارات لكسب الدخول التي يتيحها طرح منتجات جديدة في السوق. يوجد تفسير آخر يقول إن الخروج من موجة معينة والدخول في موجة أخرى مرتبط بترافق الاستخدامات. أما لماذا تتزامن هذه التطورات العلمية والتكنولوجية في الفترة نفسها، فسبب ذلك أنها كانت بالفعل كامنة، ولكن حالة الانكماش التي مر بها الاقتصاد الرأسمالي هي التي دعت للبحث عنها والأخذ بها واجتذاب المستثمرين، مما يؤدي إلى خروج الاقتصاد الرأسمالي من حالة الانكماش، ليعرف نمواً بطيئاً، ثم نمواً متسارعاً، على نحو ما تقترحه نظرية الموجات الطويلة. وفقاً لهذه النظرية، فإنه في المرحلة الأخيرة من الموجة الطويلة التي تقترن بانخفاض معدلات النمو، تكون هناك الكثير من الابتكارات العلمية ولكن لا يجري تطبيقها، كون الاقتصاد يمر بمرحلة كساد. ومع تراكم الابتكارات توفرت فرصة لرفع العائد على رأس المال باستخدام هذه الابتكارات. ويؤدي ذلك إلى خروج الاقتصاد العالمي من الكساد وإلى دخوله في مرحلة انتعاش. ونركز على هذه النقطة كونها في الحقيقة قد تمثل مخرجاً من الأزمة الحالية التي يواجها الاقتصاد العالمي.

هناك حديث عن الثورة الصناعية الرابعة، مع الانتقال إلى ما يسمى انترنت الأشياء، الذكاء الاصطناعي، استخدام الأجهزة الآلية، والجمع بين المبتكرات البيولوجية مع مبتكرات المعلوماتية. ومن المتصور أن هذه الثورة سوف تؤدي إلى ارتفاع العائد على رأس المال، ومن ثم سوف يؤدي ذلك إلى زيادة الاستثمار

ودخـول الاقتصـاد العالمـي فـي مرحلـة انتعـاش جديـدة، وهـذا أحـد احتمـالات الخـروج مـن الأزمـة. ولكـن حتـى الانتقـال إلـى عالـم الثـورة الصناعيـة الرابعـة، سـوف يصيـب بالركـود الأنشـطة الاقتصاديـة التـي سـتتعرض للمنافسـة مـن جانـب أسـاليب الإنتـاج ومنتجـات هـذه الثـورة الصناعيـة الجديـدة، ومـن ثـم فإلـى جانـب فـرص العمـل التـي تتيحهـا الثـورة الصناعيـة الجديـدة، هنـاك فـرص العمـل ومصـادر الدخـل التـي قـد تختفـي مـع قدومهـا.

إن بعـض سـبل الخـروج مـن أزمـات النظـام الرأسـمالي فـي فتـرات سـابقة، مثـل تعميـق العولمـة، غيـر وارد فـي الأزمـة الحاليـة. تعميـق العولمـة، بالانفتـاح علـي الصيـن ثـم الـدول الاشـتراكية السـابقة والاقتصادات الصناعية الجديدة في شـرق آسـيا وأمريكا الجنوبية، سـهل علـى الاقتصـاد العالمـي الخـروج مـن كسـاد الثمانينـات. الاصلاحـات الصينيـة التـي دعـا إليهـا الزعيـم الصينـي دينـغ شـياو بينـغ سـنة 1978 أدت إلـى انفتـاح هائـل علـى الصيـن، علـى سـوق بـه مليـار إنسـان يتطلعـون إلـى رفـع مسـتويات اسـتهلاكهم، وهـذا أعطـى دفعـة جديـدة للاقتصـاد العالمـي. فـي المقابـل، فـإن أزمـة كوفيـد أوقفـت انتقـال البشـر، وقللـت مـن معـدلات الاسـتهلاك، مـع انخفـاض الدخـول وفقـدان فـرص العمـل والإجـراءات الاحترازيـة، بمـا فيهـا إغـلاق المحـال التجاريـة وتقييـد الانتقـال مـن منطقـة إلـى أخـرى داخـل البلـد نفسـه، فضـلا عـن برهنتهـا علـى خطـورة الاعتمـاد علـى الأسـواق الخارجيـة فـي توفيـر الأدويـة أو مسـتلزمات العـلاج مثـل الأقنعـة الواقيـة، وضـرورة تضييـق التوسـيع الهائـل لسلاسـل العـرض العالميـة «global supply chains»، لتكـون أقـرب إلـى مراكـز الإنتـاج والأسـواق.

مخـرج آخـر مقتـرح لهـذه الأزمـة يتمثـل فـي زيـادة إنفـاق الدولـة، باتبـاع مـا يسـمى «السياسـات الكينزيـة»،[1] أولاً لمواجهـة آثـار

[1] نسبة إلى الاقتصادي البريطاني جون مايناردكينز (المحرر).

الجائحة بزيادة الانفاق في مجالات الرعاية الصحية وإنتاج الدواء، وربما كذلك في مجالات الزراعة. وللاستعداد لهذه الثورة الصناعية الرابعة، فضلا عن توفير الرعاية الاجتماعية، وبصفة أعم لرفع مستوى الدخل لدى الطبقات العاملة ومحدودي الدخل، لا بد من اتباع سياسات كينزية. إن زيادة الانفاق العام يمكن أن يمثل ذلك سبيلا آخر للخروج من هذه الأزمة.

ولكن كل هذه الأساليب المقترحة جربها النظام الرأسمالي قبل ذلك، ويبدو أنها غير ممكنة، مثل تعميق العولمة، أو أنها سوف تقترن أيضاً بتضحيات، بمعنى أن العودة إلى سياسات كنزية يقتضي زيادة الانفاق العام للدولة، وإذا كانت كل الدول الرأسمالية تواجه أزمة مالية، فكيف يمكن لها أن تزيد انفاقها؟ نعرف أن برنامج الانتعاش الذي دعا إليه الاتحاد الأوروبي قام أساساً على الاقتراض من البنوك وليس من مصادر دخل الدول، فبضمان الاتحاد الأوروبي ستحصل الدول الأعضاء فيه، على ما أعتقد، على نحو 750 مليار يورو كاعتمادات مصرفية من البنوك. اتباع مثل هذه السياسات الكينزية يؤدي إلى المزيد من مديونية الدولة، وهذا قد يكون ممكنا في حالة بعض الدول، وقد لا يكون ممكناً في حالة البعض الآخر. بالإضافة إلى المقاومة الأيديولوجية من جانب قطاعات محافظة، في الولايات المتحدة الأمريكية بكل تأكيد هناك قطاعات محافظة قوية أيدت الحرب التي شنها الرئيس السابق دونالد ترامب على برنامج الرعاية الصحية الذي دعا إليه وأدخله سلفه الرئيس باراك أوباما، وهناك داخل الحزب الجمهوري غالبية ساحقة ترفض السياسات الاقتصادية التوسعية الكينزية التي أخذ بها الرئيس الحالي جوزيف بايدن. وخصوصا أنه على عكس ترامب الذي خفض الضرائب على أصحاب الدخول العالية، ليس هناك من سبيل لتطبيق البرامج التوسعية في زيادة الإنفاق العام، إلا بفرض مزيد من الضرائب على أصحاب هذه الدخول العالية

الذيـن يملكـون نفـوذا سياسـيا فـي الأحـزاب السياسـية وداخـل المجالس التشـريعية. فالعـودة إلـى سياسـات كينزيـة تلقـى مقاومـة لأسـباب موضوعيـة، كـون الحكومـات الرأسـمالية مدينـة بالفعـل، ومـن ثـم يصعـب عليهـا أن تجـد مـوارد جديـدة لتمويـل هـذه السياسـات. كمـا يتخـوف بعض الاقتصاديين من الآثـار التضخمية لمثـل هـذه السياسـات، كمـا تأتـي المقاومـة لهـذه السياسـات مـن جانـب أنصـار الليبراليـة الجديـدة «Neoliberalism» سـواء مـن الاقتصاديين أو صنـاع الـرأي أو رجـال الأعمـال.

المزيـد مـن العولمـة بـكل تأكيـد غيـر مطـروح، كـون السياسـات الحمائيـة أصبحـت القاعـدة، وخصوصـاً أن المسـألة الآن هـي أن المزيـد مـن العولمـة يعنـي منـح الصيـن فرصـة لأن تتبـوأ المكانـة الاقتصاديـة الأولـى فـي العالـم، ليس فقـط مـن حيـث الحجـم، ولكـن - وهـو الأهـم - مـن حيـث الابتـكارات التكنولوجيـة والصناعيـة، وخصوصـاً أن الصيـن تسـعى إلـى تحويـل اقتصادهـا ليكـون اقتصـاداً كثيـف الاعتمـاد علـى رأس المـال «capital intensive»، والدخـول فـي مجـالات كانـت عناصـر تفـوق رئيسـية للولايـات المتحـدة الأمريكيـة.

سـوف تـؤدي الثـورة الصناعيـة الرابعـة بـكل تأكيـد إلـى زيـادة الانفـاق وزيـادة الاسـتثمار وزيـادة العمالـة فـي القطاعـات المرتبطـة بهـذه الثـورة، ولكـن هـذا سـوف يكـون علـى حسـاب الصناعـات التقليديـة، وبالتالـي قـد لا تشـكل مخرجـا سـهلا مـن هـذه الأزمـة.

ثالثاً: هل يمكن استشراف المستقبل؟

إذن، مـا الـذي سـوف يحـدث؟ الاسـتنتاج الرئيسـي مـن هـذا التحليل هـو أن الأزمـة مسـتمرة فـي النظـام الرأسـمالي، وسـوف نعيـش فـي ظـل أزمـة ممتـدة للنظـام الرأسـمالي العالمـي «protracted structural crisis of the world capitalist system».

ولكن ما الذي يطرحه المفكرون الغربيون كمخرج متصور من هذه الأزمة. إنهم يتصورونها أزمة ثلاثية الأبعاد: أزمة الجائحة، وأزمة الانكماش في الاقتصاد العالمي، إضافة إلى أزمة أيكولوجية، وهي كيفية تعامل الإنسانية مع الإطار الطبيعي الذي تعيش في ظله وأصبحت تتهدده أخطار عديدة، لا سيما ثقب الأوزون والتغير المناخي، وما يؤدي إليه من ارتفاع مستوى البحار، واحتمال غرق مساحات واسعة في قارات عديدة.

يطرح المفكرون عدداً من السيناريوهات للخروج من هذه الأزمة، أول هذه السيناريوهات يرفض أن الرأسمالية واحدة أو أن لها نمطاً واحداً. هم ينظرون إلى الرأسمالية ليس باعتبارها نظاماً اقتصادياً فقط، وإنما باعتبارها نظاماً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، وبهذا الفهم، فليس هناك نمطاً واحداً للرأسمالية، بل هناك رأسمالية ليبرالية ورأسمالية سلطوية؛ فالولايات المتحدة تمثل نموذجاً للرأسمالية الليبرالية، ولكن من جانب آخر هناك الصين وتركيا، وربما إيران تسير على نفس الطريق، وروسيا أيضاً (إلى أن يخفف الرئيس بوتين قبضته).

النموذج الرأسمالي السلطوي هو نموذج رأسمالي، ولكنه ليس هو النموذج الوحيد. بل هناك الرأسمالية الليبرالية والرأسمالية السلطوية. عندما نتحدث عن مستقبل الرأسمالية، يجب أن نعرف أننا نتحدث عن مستقبل نظم وأنواع وأنماط مختلفة من النظم الرأسمالية. داخل الرأسماليات الليبرالية أيضاً هناك تعددية، فالرأسمالية الأمريكية تختلف بكل تأكيد عن الرأسمالية الألمانية أو الرأسمالية الاسكندنافية. من حيث التعامل مع السوق، هناك دول اقتصاد السوق الاجتماعي التي توفر الخدمات الأساسية، من تعليم وصحة ومعاش لائق وإعانات بطالة لمواطنيها، مثل ألمانيا والدول الإسكندنافية. وهناك دول السوق الحر التي تترك ذلك لقوى السوق مثل الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتالي عندما يكون هناك تنوع في الرأسماليات، هناك أيضاً تنوع في فرص التعامل مع هذه الأزمة بكل تأكيد.

باختصار شديد، يوجد تنوع في الاستجابة للأزمة، وتنوع في قدرة التعامل مع هذه الأزمة أيضاً، ولكن ذلك لا يلغي أن كل هذه الدول سوف تواجه هذه الأزمة بأبعادها الثلاث، وسوف نعيش في ظل هذه الأزمة فترة طويلة، ولكن عبء التعايش معها سوف تنتقل مسئوليته من الفاعلين الاقتصاديين إلى الحكومات والمجتمع؛ فهما اللذان يملكان ابتكار الوسائل وأنماط التكيف مع الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية: الدولة بحقن الاقتصاد بالإنفاق العام، والعائلة بالمشاركة في الأعباء، أو بتوجيه العمالة لأنماط جديدة من النشاط الاقتصادي.

احتمال أن تكون هناك كارثة تحل بالنظام الرأسمالي مثل كارثة كوفيد-19، وتؤدي إلى انتهائها، احتمال مستبعد، وإن كان البعض يطرح ذلك. وهناك احتمال بأن الرأسمالية تمر بمرحلة من النمو البطيء، وهذا لا يتنافى مع فكرة أنها أزمة بنيوية في النظام الرأسمالي، وبكل تأكيد لها أبعادها السياسية والاقتصادية على مستوى العالم وعلى مستوى دول الجنوب.

على مستوى العالم، طبعا هناك إعادة لترتيب علاقات القوة على مستوى الاقتصاد العالمي، فمكانة الولايات المتحدة الامريكية سوف تتراجع نسبياً في مقابل صعود الصين وبعض القوى في آسيا وأمريكا الجنوبية، تحديداً الهند في آسيا، وربما إذا استطاعت البرازيل أو المكسيك أن تتجاوز صعوباتها الحالية، فهناك إعادة هيكلة لعلاقات القوة على المستوى العالمي.

على المستوى الداخلي، سوف يقترن عجز النظم الرأسمالية عن حل مشاكل البطالة ومشاكل الفقر والتفاوت في توزيع الدخل، بتصاعد السخط بين المواطنين في هذه الدول. سوف تكون لذلك انعكاسات خارج الأحزاب السياسية، مثل حركات اجتماعية ممثلة لما شهدته فرنسا في أصحاب السترات الصفراء، وفيما شهدته الولايات المتحدة في حركة «occupy

wall street»؛ إذن سوف يقترن ذلك بالتنوع وتعدد مظاهر عدم الاستقرار الاجتماعي في هذه الدول.

بالنسبة لدول الجنوب، يعني استمرار هذه الأزمة، أن الدول الرأسمالية سوف تكون أقل قدرة على تقديم معونات، وعلى الاستثمار في هذه الدول، أو أنها سوف تنقل بعض حلقات سلسلة العرض العالمي إلى دول دون أخرى. وهناك أيضاً نقطة هامة؛ إن الثورة الصناعية الرابعة وانخفاض معدلات النمو سوف يؤدي إلى انخفاض الطلب على الطاقة والكثير من المواد الخام، وهذا يؤثر على دول مهمة في الشرق الأوسط، وسوف يؤدي إلى قلة جاذبية النموذج الرأسمالي للنمو في دول الجنوب والتطلع إلى النموذج الآخر.

نقطة أخرى أخيرة؛ إن التطورات في النظام العالمي سوف تنعكس في ظهور العديد من القوى على قمة هذا النظام، مشغولة بالتنافس فيما بينها. وهذا سوف يجعلها حريصة على أن تكسب أنصارا لها بين دول الجنوب، من دون أن تهتم بطبيعة النظام السائد في هذه الدول، وبالتالي لن نشهد في المرحلة القادمة حماسا لنشر الديمقراطية في دول الجنوب، لأن الأمر المهم أن تفتح هذه الدول أسواقها وأن تتحالف مع واحدة من الدول المتصارعة على قمة النظام العالمي.

حنة أرندت: السياسة الشعبوية والتوتاليتارية

رائف زريق

تعرض هذه المداخلة ملاحظات سريعة تحاول الاستفادة من فكر حنة أرندت، من أجل معالجة بعض القضايا التي تشغل الفكر السياسي في هذه المرحلة، المتعلقة بموضوعات الديمقراطية والشعبوية والتوتاليتاريا، وطبيعة العلاقة بين هذه الأنساق الفكرية والسياسية.

أشير في استعمالي تعبير الشعبوية إلى توجه سياسي يقوم على عدة فرضيات سياسية مجتمعة: أولها، أن الشعب هو المرجعية الأولى والأخيرة والوحيدة للسلطة السياسية في الدولة؛ ثانياً، يميل القادة الشعبويون إلى التحدث باسم مجموعة واحدة نقية متجانسة إثنياً أو دينياً أو عقائدياً، وبالتالي هناك دائماً طابع إقصائي يعادي المهاجرين والأغراب والأجانب؛ ثالثاً، تضمر الشعبوية عداءً واضحاً للنخب والخبراء والمختصين وبيروقراطية الدولة، وتعتبر هؤلاء جزءاً من نخبة

متحكمة فاسدة تدير ظهرها لمشاكل الشعب؛ رابعاً، تميل القيادات الشعبوية إلى اعتبار نفسها الممثل الوحيد والأصيل للشعب؛ وخامساً، تميل هذه القيادات إلى تبني خطاب ينزع إلى اليقين والثقة ووضوح الطريق وطرح الحلول الواضحة والجاهزة، على حساب نزعة فكرية تشكّكية تميل إلى رؤية الأمور باعتبارها مركبة ومعقدة وشائكة.

من شأن المراجعة السريعة لمكونات فكر الشعبوية وممارستها هذه، أن تلفت انتباهنا إلى أنه في حين ثمّة توتر واضح بين الديمقراطية وبين الشعبوية، إلا أن من الطبيعي القول إنه ثمّة أيضاً بعض نقاط الالتقاء، وأن الشعبوية ضمن إحدى تجلياتها هي نوع من النظرية التي تأخذ بعض مكونات الفكر الديموقراطي إلى أقصى مداه، موظفة إياه بطريقة معينة تؤدي إلى تفريغه من محتواه التحرري.

إن طبيعة هذه العلاقة الملتبسة بين الشعبوية والديمقراطية لهي سبب كافٍ كي نطرح السؤال فيما إذا كانت الشعبوية هي حدث عرضي استثنائي، أو حادث طرق فكري-سياسي، أم أنها نتيجة طبيعية لتطور الفكر الديموقراطي الحديث، الذي ارتبط ارتباطاً وثيقاً أيضاً بمشروع الدولة القومية.

من وجهات نظر عديدة، ولأسباب كثيرة، يمكن اعتبار حالة حنة أرندت على أنها واحدة من منظري الفكر الديموقراطي الجمهوراتي الراديكالي؛ إذ ترى أن الديمقراطية يمكن ويجب أن تكون مشروع وممارسة تحررية وذات مكنون انعتاقي. وعليه، فهي ليست مجرد نظام أو طريقة في الحكم، إنما طريقة في الحياة، بحيث يأخذ البشر مصيرهم بكلتي يديهم ويصيغون شكل العالم الذي يرغبون أن يعيشوا بموجبه، وهذه المشاركة الفعالة للبشر في صنع مستقبلهم تشكّل لبنة أساسية في فهم أرندت لفكرة الحرية.

إن هـذا الاحتفـاء بالخيـار الديموقراطـي باعتبـاره بديـلاً راديكاليـاً تحرريـاً، كان قـد طفـا إلـى السـطح بعد انهيـار المنظومة الاشـتراكية وانحسـار المشـروع الماركسـي الاشـتراكي. مـع أفـول هـذا البديـل الاشـتراكي، فـإن الفـروق بيـن التيـارات الفكريـة الأساسـية التـي كانـت سـائدة فـي الغـرب، باعتبارهـا مجـرد خلافـات ثانويـة ضمـن الفكـر الغربـي الديموقراطـي الرأسـمالي، تحوّلـت بين ليلـة وضحاها لتكـون فروقـاً ذات أهميـة كبـرى.

كمـا بـرز وطفـا إلـى السـطح الفـرق بيـن ديموقراطيـة ليبراليـة مرشـحة للتحـول إلـى نيوليبراليـة مـن ناحيـة، وبيـن ديموقراطيـة جمهوراتيـة تشـاركية تسـعى إلـى حـثّ المواطـن علـى أخـذ دوره السياسـي وعـدم الاكتفـاء بكونـه متلـقٍ أو مسـتهلكٍ. ورأى المؤيـدون للديمقراطيـة بمفهومهـا التشـاركي الراديكالـي،[1] أنهـا تحـوي بيـن طياتهـا مكنونـاً تحرريـاً لا بـأس فيـه، ومـن الواجـب اسـتثماره والتعويـل عليـه.

ضمـن هـذا السـياق، يمكننـا القـول إن أرنـدت كانـت مـن أوائـل المنظريـن والمفكريـن الذيـن روجـوا للفكـر الديموقراطـي الراديكالي بصيغتـه الجمهوراتيـة التشـاركية. وهنـاك عـدة أسـباب وجيهـة تبـرر وتجيـز هـذا الربـط فـي فلسـفتها السياسـية:

أولاً، مفهـوم الحريـة كمـا تبنتـه وطورتـه أرنـدت مرتبـط ارتباطـاً وثيقـاً بفكـرة الفعـل والنشـاط السياسـي فـي الحيـز العـام، وبالتالـي نحـن لسـنا أحـراراً مـا لـم نمـارس نشـاطنا السياسـي فـي الحيـز العـام. وارتبـاط فكـرة الحريـة بفكـرة الفعـل السياسـي هـي واحـدة مـن الأمـور التـي ميـزت فيهـا أرنـدت نفسـها عـن الفكـر الليبرالـي الكلاسـيكي، كمـا جـرى تطويـره مـن قبـل آبـاء الفكـر الليبرالـي، مـن أمثـال جـون لـوك وجـون سـتيوات ميـل وتومـاس هوبـز. وهـم

[1] مثل شانتال موف، وأرنستو لاكلاو، ووِيندي براون.

رواد نظريات تقوم على فهم الحرية ضمن مفهومها السلبي، أي ترك المرء لوحده، مع الحفاظ على حيز أوتونومي في حياته الشخصية خالٍ من تدخل الدولة والمجتمع. وبالتالي فإن أرندت قد فهمت الحرية باعتبارها فعلاً ونشاطاً، وليس بصفتها حالة سلبية تضمن عدم تدخل الدولة في حياة الفرد، إنما بصفتها الإيجابية الفعالة من حيث مشاركة الفرد/المواطن في الحياة السياسية العامة.

ثانياً، لما تقوم به أرندت من ربط مع الديمقراطية الراديكالية، النابع من فهمها للسياسة واعتبار عالم السياسي بصفته عالماً مستقلاً بذاته له قوانينه واعتباراته، ولا يتكئ على عالم الأخلاق أو على الاقتصاد. وهو عالم يستطيع المرء أن يمارس فيه فرادته وفروسيته، وأن يظهر فيه خاصيته من خلال أعماله العظيمة اللافتة للاهتمام ومبعث الإعجاب.

ثالثاً، احتفاء أرندت المتكرر في كتاباتها بمفهوم التعدد «Plurality»، الذي يرفض أي هيمنة لفكر واحدي «Monism». إن هذا الإصرار على التعدد، وكثرة وجهات النظر، ورفض أي تفكير مطلق توتاليتاري، أيًا كان، لهو دعوة للجميع للمشاركة في الحيز السياسي العام ولإغنائه.

رابعاً، طبيعة فهم أرندت للعلاقة بين الفلسفة والسياسة، ونقدها المستمر لنموذج أفلاطون الفيلسوف مقابل سقراط. بالنسبة لأرندت فإن جوهر الفكر الأفلاطوني يكمن في ابتعاده عن السياسة لصالح الفكر، وفي الابتعاد عن الجماعة لصالح الفرد المنعزل، وفي التحيز للفلسفة على حساب السياسة. وأفضل مثال على هذا النموذج الأفلاطوني في التفكير يكمن في مَثَل «الكهف» ونموذج الفيلسوف الذي يترك الجماعة في الكهف ويخرج كي يرى النور ويعرف الحقيقة. وتبدو الحقيقة من خلال هذا المثل - الذي يحتفي به أفلاطون - في تعذر الحصول عليها

ما دمنا نعيش وسط الجماعة، وإنه فقط بالخروج من الكهف، ومن وسط أهل الكهف (أي الجماعة)، يمكننا أن نصل الحقيقة. بمعنى أن شرط التحقق المعرفي الفلسفي يفترض العزوف عن السياسة، أي عن الفعل، والذهاب نحو التأمل، والخروج من الجماعة نحو التأمل الفردي.

وكما قلت، فإن أرندت - في معظم كتاباتها، على الأقل - اعتبرت أن هذا النموذج الأفلاطوني إشكالياً إلى أبعد الحدود، وأدى إلى الحطّ من قدر وقيمة العقل السياسي مقارنة بالفعل السياسي. وكانت أرندت قد أمضت جزءاً كبيراً من حياتها وكتاباتها في محاولة إحياء السياسة وإعادة الاعتبار للمواطن الناشط والفاعل داخل «البوليس»، واحتفائها المستمر بالحيز العام، باعتباره الحيز الذي يستطيع المرء أن يمارس فيه الحرية عن طريق مشاركته غيره من المواطنين في تحديد معالم الحيز العام وصناعته، بعكس كثيرين رأوا أن الحرية تكمن في الحيز الخاص تحديداً.

وأخيراً، يمكننا الإشارة إلى كتابات أرندت حول الثورة الأمريكية (أو ما تسميه «ثورة أمريكية»!)، إذ أنها تحتفي بإنجازات هذه الثورة، وبالأساس فإنها تشير إلى قدرة الثورة من إقامة أسس دستورية ومؤسساتية تتيح المشاركة الشعبية وتمكن المواطنين من إدارة شؤونهم وتترك لهم مجالاً واسعاً من الحراك السياسي الفعال من دون وجود جسم مركزي يحدد لهم عالمهم السياسي.

في المقابل هناك عدة أسباب تدعونا للاعتقاد أن أرندت كانت إلى حد بعيد ذات ميول نخبوية، وأنها كانت إلى حد بعيد تخاف من المشاركة الفعالة للجمهور في الحياة السياسية، وتقلقها إمكانية تحول هذه المشاركة الشعبية العارمة إلى نوع من الشعبوية المبتذلة والخطرة في أحيان كثيرة. وعليه فإننا

نجدها في مواقع كثيرة ضمن كتاباتها تأخذ مسافة معينة من «الشعب»، وتعرف تماماً كيف يمكن أن تتحول المشاركة الشعبية إلى حالة توتاليتارية.

بداية، يمكن ملاحظة هذا الخوف في كتابها المبكر عن أسس التوتاليتارية. ففي حين تحتفي أرندت عموماً بما تسميه «الشعب» «People»، إلا أنها تنظر بعين الريبة إلى مجموعات من التعريفات قد تكون قريبة أو شبيهة من مفهوم «الشعب». بالنسبة لها، فإنه مفهوم ذو نكهة ووقع إيجابي، في حين أن المجموعات الأخرى التي تشير إليها، وتعتبرها مجموعات خطرة، تجهض الديمقراطية والعملية السياسية وتفرغها من مضمونها.

أنواع هذه الجماعات هي: الرّعاع «Mob»؛ الجماهير «Masses»؛ القبيلة «Tribe». وإذا كان هناك درجة من التوافق بين مفهوم الشعب ومفهوم الديمقراطية، فإن هذه المجموعات الثلاث تقوم على هدم الديمقراطية. ليس بالإمكان الخوض في تعريف هذه المجموعات الثلاث لدى أرندت، وهي نفسها لم تقدم تعريفاً واضحاً ومحدداً لها مقارنة بمفهوم الشعب، إلا أنه من الواضح أنها تؤيد وتدعم المشاركة السياسية. لكن عندما يتضح أن شكل أو نوعية المشاركة لا تتفق مع تصورها لنوعية وطبيعة هذه المشاركة، فإنها تحصر هذه المشاركة على نوعية معينة من المشاركة، وعلى مجموعات من دون غيرها. وعليه، فإن نظريتها تنطوي على دعوة عريضة للمشاركة في السياسة، لكنها في الوقت نفسه تقدم تعريفاً ضيقاً لمفهوم الشعب الذي تعتبر أن مشاركته هامة وضرورية ومفيدة. أي أن أرندت تأخذ بيسارها ما قدمته بيمينها، تدعو الشعب للمشاركة في السياسة، ثم تضع شروطاً لهذه المشاركة.

النقطة الثانية التي يجب الإشارة إليها هي تعاطيها السلبي مع الثورة الفرنسية؛ إذ أنها اعتبرت أن هذه الثورة اهتمت وانشغلت أكثر من اللزوم بحاجات الأفراد المادية، وحاجتهم الأساسية

للغذاء والمأوى وغيرها من الأمور الحياتية البسيطة. وبالنسبة لأرندت، فإن الثوار الفرنسيون كانوا ينطلقون «من معدتهم»، أي أنهم لم يسعوا من أجل الحرية، بقدر ما عملوا تحت وطأة الحاجات المادية الملحة والحاجات التي فرضها الفقر والذل. وعليه، لم تكن الثورة تسير باتجاه الحرية، بقدر ما كانت تسير باتجاه حل مشاكل الجوع والفقر والعوز، أي أنها كانت تعمل تحت مطرقة الحاجة، وتحت وطأة الحاجة والعوز ينتج العنف بالضرورة، ولا تنمو الحرية.

إن هذا التوصيف للثورة الفرنسية، مقابل حالة الافتتان بالثورة الأمريكية التي اعتبرت أن قيادتها كانت مشغولة ومسكونة بالمبادئ العامة وقضية الحريات والسياسة العامة، جعل البعض (مثل أريك هوبسباوم) يتعامل مع أرندت بأنها مفكرة نخبوية، تعتبر أن دور السياسة يقتصر على الفكر والحريات السياسية، ويهمل الحاجات المادية للجمهور العريض.

يلتقي موقف أرندت هذا، الذي عبرت عنه في كتابها «عن الثورة»، مع موقفها الفلسفي عموماً الذي طورته في كتابها السابق عن «الشرط الإنساني» «Human condition»؛ إذ نظرت في كتابها الأخير لطبيعة العلاقة بين الحيزين العام والخاص، مسترشدة بالتراث اليوناني القديم الذي يربط الحيز العائلي الخاص بعالم الضرورات الحياتية الملحة، بينما الحيز العام هو الحيز السياسي الذي يلتقي فيه المواطنون كأحرار ليصنعوا عالم السياسة. طبيعة الحيز العام أن يكون قسرياً، لأن دوره تلبية الحاجات المادية الحياتية الملحة. ولذلك من الطبيعي أن يقوم على القسر والإجبار، كونه استجابة للأمور الإجبارية الحياتية التي لا تترك للمرء أي خيار، بعكس عالم السياسة الذي يمارس فيه الفرد حريته، ويقوم على صياغة القوانين والقواعد الأساسية للحياة العامة الجمعية، ليس بصفتها حاجة مادية ملحة ضاغطة. إلا أن البعض يعتقد بأن هذا الفهم لطبيعة السياسة عند أرندت يفترض فهماً

شكلانياً للسياسة كنوع من ممارسة الحرية والتعبير عن الذات، وليس كمساحة للتداول في القضايا الاقتصادية الملحة، أي ان السياسة بصفتها نوع من «الترف» الفكري، يمارسه فقط أولئك الذين استطاعوا تلبية رغباتهم الجسدية المادية. إلا أن فهماً من هذا النوع من شأنه أن يحدّد ويحصر السياسة والعمل السياسي لفئة من دون أخرى، ويفرض شروطاً على من يرغب دخول عالم السياسة، وعلى المواضيع المطروحة على بساط عالم السياسة.

بهذا المعنى، فإن فكر أرندت السياسي يمثل معضلة يشكو منها مفكرون سياسيون كثر، يرغبون وينظرون لنوع من الديمقراطية الراديكالية التي تدعو الشعب والجمهور الواسع للمشاركة في السياسة والعمل السياسي، لكنهم في الوقت نفسه يخشون عواقب هذه المشاركة، خشية أن يتحول الشعب إلى نوع من الرّعاع الذي تقوده فطرته أو غريزته ليس أكثر. مثل هذا الخوف يبدو طبيعياً جداً لمفكرة مثل أرندت التي عاشت تحت النظام النازي ورأت بأم عينها بأية سهولة من الممكن أن تتم قيادة الجماهير لارتكاب أبشع المجازر.

إلا أنه من المفيد هنا التنبيه أن ردة فعل أرندت على هذه المشاركة الشعبية في السياسة التي تقود إلى الأنظمة التوتاليتارية، لم تكن عبر نزوعها وتبنيها لخطاب حقوق الإنسان والمواطن ضمن الصيغة الليبرالية، التي تقوم على وجود مبادئ دستورية تضمن حقوق المواطن وحقه في المساواة والحرية والخصوصية والملكية.[2] لم تعتقد أرندت أنه يمكن مواجهة الرعاع والحركات التوتاليتارية عن طريق المبادئ الليبرالية، كونها لن تستطيع أن تقف سداً منيعاً أمامها. بالنسبة لأرندت، فإن الحل يجب أن يكون سياسياً، بمعنى أن المواجهة يجب أن

[2] الرد الليبرالي الدستوري كان هو الرد الذي تبناه الكثيرون، وعلى رأسهم جوديت شكلار، وهي مفكرة يهودية أخرى عاصرت أرندت.

تكون سياسية، أي احتلال الحيز السياسي العام نفسه من أيدي الرعاع. معنى ذلك أن السياسة يتم مواجهتها سياسياً/ بالعمل ضمن الحيز العام، وليس بالركون إلى وجود نظام دستوري يستطيع حماية الحيز الخاص ويضمن الحقوق للأفراد لوحده. إلا أن الدستور نفسه بحاجة لحماية، وهذه الحماية هي حماية سياسية. وهذا قد يفسر بعض سرّ الاهتمام المتجدد بفكر أرندت، في أنها تطرح فكراً يتجاوز الفكر الليبرالي السائد، وتعيد ساحة من الصراع المستمرّ، وتكون بذلك قد أعادت إحياء الفكر الجمهوراتي، لتشق طريقاً وسطياً بين الفكر الليبرالي الكلاسيكي والفكر الماركسي الثوري.

بالإضافة إلى هذه المعضلة في فكر أرندت، فإن لها إسهامات وإضاءات أخرى على مسألة الديمقراطية والشعبوية التي من الممكن استلهامها في هذه الحقبة الزمنية. ترى أرندت كغيرها من المفكرين السياسيين، أن الديمقراطية - على الأقل الديمقراطية الليبرالية - قد نشأت في ظرف تاريخي اقتصادي معين، أي أن للديموقراطية الليبرالية شروط نشوء محددة، وكان ماركس وأدورنو وغيرهم قد أشاروا سابقاً إلى طبيعة العلاقة بين عالم البضاعة، بصفتها منتج تكمن قيمته الأساسية في قيمته التبادلية مجرداً من قيمته الاستعمالية، وبين فكرة المواطنة المجردة (أي أن المواطن هو ذات مجردة من الدين والانتماء القومي الإثني والطبقة الاقتصادية).

إن عالم المواطنة المجردة هو الموازي السياسي لعالم الأشياء التي فقدت قيمتها الاستعمالية وتحولت إلى بضاعة قابلة للمقايضة والتبادل في السوق. تربط أرندت نشوء الديمقراطية الليبرالية وتزامنها، ليس فقط مع تطور الرأسمالية، إنما أيضاً مع نشوء الدولة القومية، وكذلك نشوء اللا-سامية. يمكننا أن نسأل في هذا السياق عما إذا كانت هناك علاقة سببية وطيدة بين نشوء هذه المفاهيم، أم أنها مجرد تزامن عرضي!؟

هناك بعض المفكرين الذين يرون وجود علاقة وطيدة بين كل هذه المفاهيم والحركات، ولا يعتقدون أن تزامنها عرضي، إنما هي تجليات مختلفة لنفس الصيرورة، وأن تطور الحداثة الذي أنتج الرأسمالية أنتج الفكر القومي ومعه الشعبوية واللا-سامية أيضاً. يشير إينان باليبار (Balibar) إلى الرابط الوثيق تاريخياً بين إعلانات الاستقلال وإنشاء الدول من جهة، وبين حالات الاقتلاع والإبادة والتشريد من جهة أخرى، أي أنهما وجهان لعملة واحدة. أرندت من ناحيتها تؤكد على ضرورة الانتباه إلى أن الحداثة جلبت معها الديمقراطية الليبرالية والإمبريالية والعنصرية في الوقت نفسه، وأن هذه الثنائية ليست مجرد ثنائية عرضية، إنما تعبر عن طبيعة دفينة في مسار الحداثة.

لا يمكن بأي من الأحوال اعتبار أرندت على أنها تنتمي إلى الفكر الهيغلي، ولا يمكن القول إنها اعتقدت بوجود ضرورة أو حتمية تاريخية، بل بالعكس من ذلك، فقد كفرت بالفكر الهيغلي. فهي لا تعتقد أن أهوال الحرب العالمية الثانية وأحداث الكارثة نتيجة حتمية لمسار الحداثة. لكنها مع ذلك لا تعتقد أن هذه الأحداث هي سقوط عن سكة الحداثة أو أنها حادث خطأ أو تعبير عن خلل في مسيرة الحداثة. الكارثة وأهوال القرن العشرين، وإن لم تكن نتيجة حتمية، إلا أنها ليست خللاً، إنما يمكن القول إنها نتيجة طبيعية محتملة لمشروع الحداثة الذي أخرج الأفراد من عالم السياسة، بفعل عملية التصنيع الرأسمالية ونشوء العالم الاستهلاكي، وازدياد الفكر والنهج البيروقراطي، مما أضعف الحيز السياسي وأفقره، إذ جرى تحويل كل الأسئلة إلى بيروقراطيين، وأصبح العالم يدار كله وكأنه ماكينة واحدة كبيرة، ولم يعد للأفراد أي شعور بالمسؤولية تجاه العالم وصورته ومصيره.

ضمن هذا الفهم لطبيعة القرن العشرين، فإن أرندت ترنو نحو الامبريالية واللا-سامية والعنصرية، وتدّعي أن الرأسمالية خلقت

نوعاً من الأمم الفائضة عن الحاجة في مستعمراتها. وكذلك فإن الدولة القومية، عبر نموذجها الأوروبي، تخلق في داخلها أقليات فائضة عن اللزوم أيضاً، لأن الدولة القومية منشغلة بقوميتها ونقاء عرقها. وعليه، فإن عمليات التطهير العرقي التي حصلت على أرض أوروبا لم تكن جديدة من حيث المبدأ، كونه سبق وحصلت مثل هذه التطهيرات في المستعمرات خارج أوروبا. إن الجديد في الكارثة هو حدوث هذا التطهير العرقي على أرض أوروبا نفسها، ووصول الأفكار العنصرية التي نبتت في الخارج إلى داخل الأراضي الأوروبية، واستدخال منطق الشعوب الفائضة عن الحاجة إلى أوروبا نفسها، وإبادة اليهود كأقلية داخل أوروبا هو استمرار لسيطرة منطق الشعوب الفائضة عن الحاجة، ولا لزوم لها.

إن أهمية أرندت في هذا السياق هو كونها تضع سؤال الكارثة أولًا، وقبل كل شيء، باعتباره حلقة في تاريخ أوروبا الحديث وتطوراً طبيعياً - وليس حادثًا عرضياً - لمنطق الإمبريالية والدولة القومية الديمقراطية واللا-سامية، قبل أن يكون مجرد فصل في تاريخ الشعب اليهودي. وهذا ما أشارت إليه وشددت عليه في كتابها عن محاكمة أيخمان و«تفاهة الشرّ»، إلا أن العوامل التي أدت إلى نشوء التوتاليتارية هي عوامل تاريخية عينية على أرض أوروبا وخارجها، وتتعلق بطبيعة هذا الفكر الحداثي برمته. وعليه، إذا أردنا منع الكارثة القادمة، علينا أن ننتبه ونسأل أنفسنا عما إذا كانت الظروف والأحوال والشروط التاريخية التي أنتجت الأنظمة التوتاليتارية، لا تزال مؤهلة لإنتاج أنظمة توتاليتارية جديدة. وإذا كان الأمر كذلك من حيث طبيعة النظام الرأسمالي، والفكر العنصري، وطبيعة الدولة القومية المشغولة بنقاء العرق، ووجود وسائل إعلام تسيطر على عقول وخيال المواطنين، فإن السؤالين اللذين يظلان ماثلين هما: كيف يمكن أن نمنع الشعبوية من أن تتحول

إلـى أنظمـة توتاليتاريـة قامعـة؟ وإلـى أي مـدى، يمكـن القـول أن حـال اليـوم مثـل حـال أوروبـا فـي ثلاثينـات القـرن الماضـي، ومـا هـي أوجـه الشـبه والاختـلاف بينهـم؟

إعادة تموضع الفساد السياسي في النظام العالمي الراهن

باسم الزبيدي

تحاجج هذه المداخلة بأن السياسة فضاء رحب من علاقات القوة، وأن فسادها لا يمكن فهمه إلّا من داخلها. وهذا يعني أنّ الفساد السياسي ليس صنف من صنوف الفساد، وإنما هو أحد أصناف السياسة. ويتلو ذلك، أن وصف سلوك سياسي ما بالفاسد، لا يعني فساد السياسة بمجملها، وإنما يعني وجود خلل ما يطرأ على جزء منها. وعلى الرغم من ذلك الخلل الجزئي، فإنّ للسياسة جزء آخر يُؤوّل عليه عند معالجة ما يعتريها من فساد. من وحي ذلك، فإن هذه المداخلة لا تَتَّفق مع الفهم الدارج الذي تتبناه منظمة الشفافية الدولية، وترى عبره الفساد السياسي مجرد «استخدام للمنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة»؛ فهو برأينا تعريف قاصر، كَونُه يختزل السياسة إلى حد جعلها لا تدلّ على ذاتها. ومن جهة أخرى، فإنّ هذا التعريف هو أقرب لتعريف فساد الإدارة السياسية، أكثر منه تعريف للفساد السياسي. لذا، سأتناول قضيتين

مترابطتين: الأولى هي توضيح سياق الفساد السياسي راهناً، والأخرى هي قراءةٌ للفساد السياسي كما أنتجَته وترعاه الحالة الليبرالية، خَاصَّةً في طورها الجديد (النيوليبرالية).

توضيح سياق الفساد السياسي

من محطات السجال حول الفساد السياسي تلك التحوّلات التي شهدها العالم في العقود الأربعة الأخيرة منذ انتهاء الحرب الباردة، تزامناً مع ظهور أجندات التحوّل الديمقراطي، واللبرلة الاقتصادية، والتنمية، وحقوق الإنسان، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، والإصلاح، والتمكين، وقضايا المرأة والنوع الاجتماعي، والشباب، وغير ذلك. في هذه الفترة (1993)، تم تأسيس منظمة الشفافية الدولية لمحاربة الفساد، وكان ذلك على يد أشخاص عملوا في البنك الدولي، ودُعِمت من كبريات الشركات العالمية العملاقة، مثل إكسون وشل وول مارت وبروكتر اند غامبل وغيرها.

وقد تزامن ذلك أيضاً مع صعود الليبرالية الجديدة، ممثلةً بالريغانية في الولايات المتحدة، والتاتشرية في بريطانيا، في ثمانينات القرن الماضي. وشَهدت دول كثيرة منذ ذلك الوقت تحوّلات بنيوية عميقة في الاقتصاد والدولة والمجتمع، فتعاظم دور السوق وتحررت الشركات من الضوابط والقيود، وزاد الانفتاح على التجارة والاستثمارات الدولية، وعُقدَت اتفاقيات التجارة الحرة، ورُفعت القيود عن الأسعار وعن حركة رأس المال والبضائع والخدمات. كما أُلغيت القيود عن أسواق التمويل والعمل، وخُفّضت الأجور وجُرد العمال من حقوقهم، إضافة الى طغيان اشتراطات المؤسسات المالية الدولية.

وتحت شعار «مراعاة الكفاءة وتقديم ما هو أفضل للمواطن»، تمت خصخصة المنشآت والخدمات العامة والبنوك، والصناعات

الرئيسية، والسكك الحديدية، والطرق العامة، والماء، والكهرباء، والمدارس، والمستشفيات. كما تم تخفيض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة، وتَقلَّصت شبكات الأمان للفقراء والإنفاق على البنى التحتية. وانسجاماً مع ذلك، تم استبدال مفهوم الصالح العام بمفهوم آخر هو المسؤولية الفردية، الذي جاء ليعني تَنَصُّل الدولة من مسؤوليتها إزاء مواطنيها وترك ضعفاء الناس على قارعة الطريق. وقد أدَّت هذه الإجراءات، التي عَمَّقت سطوة السوق، إلى انحسار ملحوظ لدور الدولة، وبالتالي إلى إفقار الملايين في كل مكان، إضافةً إلى إذكاء الحروب والصراعات الدولية وخلخلة استقرار وطمأنينة بلدان كثيرة، بما في ذلك في المنطقة العربية.

في المحصلة، لم تُحقق تلك السياسات ما وعدت به من نمو وازدهار، وبدلاً من ذلك، تَعمّق التفاوت داخل البلدان الرأسمالية، وفيما بينها وبين دول الجنوب. وقد أصبح فقط عُشر مُمثِلي أصحاب رؤوس الأموال يحصلون على عوائد تفوق مجموع ما يحصل عليه العاملون بمختلف فئاتهم من أجور، من دون دفع ما يترتب على تلك الأموال من ضرائب. ويُقدّر الخبير الاقتصادي جابريال زاكمان الأموال التي ينتهي أمرها آمنةً في ملاذاتها الضريبية بنحو 7.6 تريليون دولار، كما أن أغنى 400 شخص في العالم هم الأقل التزاماً في دفع ما يترتب عليهم من ضرائب، بل إن معدل ما يدفعه السباكون وبقية الفئات الدنيا من ضرائب يتجاوز ما يدفعه هؤلاء الأثرياء. هذه الطغمة المالية، لا تملك اليوم الثروة فحسب، وإنما أيضاً تَحتَكر أدوات التأثير الفعالة على السياسات الداخلية والخارجية، من بنوك وإعلام وتجارة دولية، مما يثير أسئلة جديّةً حَولَ الديمقراطية الليبرالية التي فقدت صلتها بغالبية البشر، بعد أن اختطفتها القلّة، وكذلك حول الانتخابات التي تَحوَّلت كما يبدو إلى مجرد أداة لتجديد ولاية أوليغاركيات إقصائية، تسيطر على المال والسلطة في آن واحد.

فساد النموذج ونمذجة الفساد!

يَصعُب الحديث عن الفساد السياسي (سواءً كان ذلك لغرض التشخيص أو المعالجة) من دون وضعه في إطار النظام العالمي المهيمن، أي النظام الليبرالي الغربي. وهو نظام له ما يقوله بكل شاردة وواردة. ما سأتناوله هنا هو الإشارة إلى التأسيس الأخلاقي والسياسي للفساد السياسي الذي أنتجه النظام الليبرالي، وهو تجسيد لطغيان المركزية الغربية (الأمريكية تحديداً) التي أخفقت في القرنين الماضيين، ليس فقط في المواءمة بين الحرية والمساواة، وإنما أيضاً في تقليص الهوّة بينهما، ومن جعل الفساد السياسي مكوّناً عضوياً في التراكيب السياسية والاجتماعية والثقافية والقانونية والأخلاقية للمجتمعات الرأسمالية الغربية. ولغرض إيضاح ما أقصده بطغيان تلك المركزية، أُشير إلى أربعة قضايا أو مستويات.

سطوة النموذج السياسي (الأمريكي تحديداً)

ربما من أكثر ما يميز الثقافة السياسية الأمريكية هو كراهية الأمريكيين العميقة، ومقاومتهم الشديدة، لتغيير نموذجهم السياسي وبنية مؤسساتهم. ويعود ذلك إلى بدايات التجربة الأمريكية، عندما اعتقد «الآباء المؤسسون» أنهم اخترعوا صيغة تنظيم فذّة، هي برأيهم الأكثر عبقريةً وأخلاقيةً لغرض بناء مجتمع حر يخدم الخير الأسمى للبشرية. هذه الصيغة هي وثيقة الدستور التي رأوا أنها تحتاج إلى القليل من التعديل فقط عندما تقتضي الضرورة، وأنّه أمام هذا التّصوّر للذات، يجد الآخرون أنفسهم (الدول والأمم الأخرى) أمام أحد خيارين: إمّا الإهتداء بهذا النموذج «الخلاصي» والسير على خطاه، أو البقاء في لجج التيه والاستبداد. ما يلفت الانتباه هنا، هو الإعفاء الصريح والصارم الذي يمنحه الأمريكيون لمؤسساتهم

من ضرورة التغيير، لظنهم أنها قادرة على الصمود ومُحصنة ضد التّبدّل أو التغيير.

يَتَّضح هذا الإعفاء من ضرورة التغيير في مبدأين رئيسيين تَضمّنهما الدستور، هما: مبدأ تفتيت السلطة أو «الفصل بين السلطات»، ومبدأ تبطيء السياسة عبر الضوابط والتوازن (checks and balance). أمّا غرض هذين المبدأين بالنسبة للآباء المؤسسين، فهو تحصين المجتمع من السياسة – أو تحصين السياسة من المجتمع – للإبقاء عليها شأناً نخبوياً ضيّقاً، بعيداً عن تأثير عُموم الناس وميولهم اللحظية التي هي برأيهم قاصرة بالمجمل. بذلك، يصبح الدستور بمنآى عن ضغوط العامّة، ويُتْرك تأويلُه أو تعديلُه إمّا للنخبة أو لِما تأتي به الأقدار من محن وأزمات، فيتم التعديل عبر إجراءات شديدة التعقيد، لا يُلمّ بها إلّا قلة من أصحاب المهارات القانونية والسياسية. فالدستور وتعديلاته مُحصّنان ضدّ ما لا تريده الأوليغاركية السياسية وأصحاب المال. مِثالٌ على ذلك، التعديل الثالث عشر للدستور في 6 كانون الأول/ديسمبر 1865، لتجريم العبودية. طبعاً، ليس لقبح الرق وعدم أخلاقيته، وإنما لرغبة ولايات الشمال بتسييد الصناعة بدلاً من الزراعة، ومن ثم توسيع الأسواق ومضاعفة الثروة.

سطوة السوق

جانب آخر من النظام يَتَّضح فيه الإعفاء من الانتقاد هو الشكل المؤسسي المُنظِّم لاقتصاد السوق ولمسألة الملكية، والامتناع عن نقده أو التشكيك به، ورفض تغييره أو زعزعته، حتى في ظل تَتالي الأزمات، كالتي شهدناها عام 2008، والأزمة التي يمر بها العالم اليوم. مع أنّ هذه الأزمات تترك الكثير من الآثارالمدمرة، كتعاظم اللامساواة، والعزوف السياسي، والتشرذم الاجتماعي طبقياً وعرقياً وثقافياً، إلّا أنّ النظام لم يقترح مرةً واحدةً أيّ

صيغ جادة لمعالجة أوجه قصوره، إذا استثنينا بعض الدعوات إلى رفع الضرائب على الأغنياء.

على الرغم من أهمية هكذا طروحات (من قبيل رفع الضرائب على الأثرياء) لتقليل اللامساواة، إلّا أنّ ذلك يبقى هامشياً، كونُه لا يلامس جوهر وأركان تكوين الثروة وتفاصيل إنتاجها. تلك الثروة التي يُنتجها العاملون في القطاعات الاقتصادية الحقيقية (hard sectors) المختلفة، وليس أصحاب رأس المال الطفيليون، كما كشفت لنا جائحة كورونا الراهنة. فقد أشار كل من فيجاي براشاد وراجش تاندون إلى الفرق بين المُنتِجين الفعليين للثروة ومن هم عالة عليها، وظهر ذلك جليّاً عندما سمحت بعض الدول في بداية الجائحة لأصحاب الأعمال الضرورية، فقط، بالعودة إلى أعمالهم، واتَّضَح أن ليس من بينهم أي من مدراء المحافظ الاستثمارية أو مكاتب الاستشارات الضريبية أو التمويل والتسويق. كما اتَّضَح أيضاً، أنّ المنتجين الحقيقيين هم العاملون في قطاعات الصحة والتعليم والمواصلات العامة ومرافق بيع الدواء والغذاء، وما شابه ذلك.

على الرغم من ذلك، تُصِّر تلك القلة أنها هي التي تُنتج الثروة، كما تُصِّر على أنّ دور الدولة لا ينبغي أن يتجاوز حدود توفير البنية التحتية للقطاع الخاص، وتقديم الحوافز والتسهيلات وتخفيض الضرائب. وأنّه عبر ذلك فقط، يمكن تحقيق الكسب والربح للأفراد، وكذلك يمكن الاستجابة لمصلحة المجتمع في التقدم والازدهار.

سطو الخاص على العام

يَتَّضح ممّا تقدم أن القلة (القطاع الخاص) ترى بنفسها منقذةً للمجتمع؛ فهي من يحقق له ازدهاره وخيره الأخلاقي. تكمن خطورة هذا الادعاء في الزعم بأنّ المجتمع والدولة قاصران، ولا

يـدركان خيرهمـا إلّا عبـر تلـك القلـة، لكـن عبـر تغـاض غيـر بـريء عـن حقيقـة أن تلـك القلـة المُمثلـة بالقطـاع الخـاص هـي فئـة طفيليـة، تعتمـد دومـاً علـى المـال العـام الـذي يأتـي عبـر الدعـم الحكومـي. مِثالٌ على ذلك ما تشير إليه الباحثة الاقتصادية ماريانا مازوكاتو، حَـولَ تلقـي الشـركات العملاقـة مثـل آبـل دعمـاً حكوميـاً هائـلاً عبـر السـنين، مـا يعنـي أنّ كل قطعـة يتكوّن منهـا جهـاز أيفـون مثـلاً، هـي مـن إنتـاج باحثيـن آخريـن تلقـوا مرتباتهـم ومكافآتهـم مـن المـال العـام عبـر الحكومـة. وينطبـق الشـيء ذاتـه علـى شـركات عملاقـة أخـرى، مثـل غوغـل التـي حصلـت علـى مـوارد حكوميـة ضخمـة لإنشـاء محـرك البحـث «خاصتهـا»، وكذلـك إمبراطوريـة أيلـون ماسـك الـذي تلقـت شـركاته الثلاثـة (تسـلا، وسـبيس اكس، وسـولار سـيتي) دعمـاً حكوميـاً سـخياً، زاد عـن خمـس مليـارات دولار مـن المـال العـام.

ينطبـق الأمـر ذاتـه علـى القطـاع الدوائـي، الـذي يعتمـد إلـى حـد كبيـر علـى الدولـة. فإنتـاج المسـتحضرات الدوائيـة يبـدأ مـن مراكـز ومختبـرات ممولـة حكوميـاً، ومـن الجامعـات والمؤسسـات الأخـرى التـي تتلقـى أمـوال دافعـي الضرائـب، قبـل الانتهـاء مـن إنتـاج تلـك المسـتحضرات وعرضهـا فـي الأسـواق. أمـا الشـركات الدوائيـة الكبـرى (مثـل روش وفايـزر وبايـرز وغيرهـا)، فـإن دورهـا لا يَتعدّى شـراء بـراءات اختـراع وتسـويق منتجـاتٍ سـبَق تطويرهـا، تحـت علامـات تجاريـة بشـعار جديـد، لتقـوم ببيعهـا وتوزيـع الأربـاح وإعـادة شـراء أسـهمها لتشـجيع الطلـب عليهـا، ومـن ثـم رفـع قيمتهـا وزيـادة الأربـاح مـرة أخـرى. ويجـدر التنويـه هنـا أنّ الأبحـاث التـي قامـت، ومـا زالـت تقـوم، بهـا الشـركات الدوائيـة العالميـة اليـوم لتطويـر لقاحـات فيـروس كورونـا المسـتجد، هـي فـي واقـع الحـال امتـداد لجهـود بحثيـة سـابقة، مولتهـا الحكومـات بصيغـة أو بأخـرى، بأمـوال دافعـي الضرائـب، مـا يجعـل ادّعـاء تلـك الشـركات، أو دولـة بعينهـا، بحقهـا الحصـري فـي ملكيـة اللقـاح، ادّعـاءاً مخالفـاً ليـس فقـط للحقائـق، وإنمـا للحصافـة الأخلاقيـة.

كما يمكن ملاحظة انحياز القطاع الخاص للربح على حساب المنفعة العامة في تردده بأخذ المجازفات الحميدة والخيّرة، ذات الأثر الإيجابي على المصلحة العامة. مِثالٌ على ذلك ما حصل عام 2003، عندما سحب مستثمروا القطاع الخاص أموالهم من الأبحاث والدراسات حول فايروس سارس، كَونُ تلك الأبحاث لم تكن برأيهم مجديةً من الناحية الربحية، علماً أنّ الحكومة الأمريكية أبقت على دعمها، وقدمت ما لا يقل عن 700 مليون دولار امريكي.

لمعالجة هذه الجزئية تقترح مازوكاتو أمرين: الأول، هو أن يُعاد للدولة ما تنفقه من مخصصات مضافاً إليها ما يترتب من أرباح، والثاني، هو تبنّي إجراءات صارمة لوقف تهريب المليارات إلى بلدان الملاذ الضريبي. إن مثل هذا المقترح، ورغم وجاهته السياسية والأخلاقية، يبقى صعب التنفيذ في ظل سيطرة رأس المال على القوانين والعملية السياسية، الأمر الذي لاحظناه عندما وُضِعت شتى العراقيل أمام المرشح العمالي كوربن في بريطانيا وبيرني ساندرز في أمريكا، للحيلولة دون تمكينهما من تحدي نظام الـ 1% المسيطر اليوم.

ضعف برامج التغيير

هذا الأمر يعتريه الكثير من القصور؛ فالجدل حول الإصلاح ما زال قاصراً، كونه لا يتناول القضايا الكبرى الهامة المرتبطة بالتحديات البنيوية التي تواجه النظام الرأسمالي وتفضي إلى تعاظم الفوارق بين الناس، وبين الشمال والجنوب، وحتى بين قطاع إنتاجي متطور وآخر غير ذلك، كقطاعات الأسلحة والبنوك والتكنولوجيا الرقمية، مقابل الصحة والتعليم والبنى التحتية والمرافق العامة، كما كشفت جائحة كورونا مؤخراً. ويغيب عن الجدل أيضاً، تفاصيل ومآلات العلاقة المضطربة بين المال والاقتصاد الحقيقي، وإشكالية التّهتك المضطرد للتضامن المجتمعي عند ربطه بالتماثل الثقافي أو العرقي، بدلاً من ربطه

بالمسؤولية الأخلاقية المباشرة الحاثّة على مساعدة الآخرين في نطاقات تتجاوز العائلة والأقرباء. ويضاف إلى ذلك بالطبع، عدم مواءمة الأشكال الراهنة للممارسة الديمقراطية (الانتخابات مثلا)، وبلادة الديمقراطية الليبرالية وعدم استجابتها للتغيير إلّا تحت وطأة الكوارث والأزمات.

ومن الإشكاليات الأخرى للجدل حول الإصلاح، اختزال الحرية والمساواة بصيغة «إما هذا أو ذاك»، ما يعني الفصل بينهما بشكل تعسفي والتغاضي عن عضوية ترابطهما، وعن حقيقة أنهما سويّاً يُمكِّنا من تلمّس إمكانات الأفراد وبلوغ أقصى امتداداتهم الأخلاقية. لكن، لكي يتحق ذلك، لا بد من إعادة تشكيل البنيتين الاقتصادية والسياسية ومؤسساتهما المختلفة، كما لا بد من جعل الديمقراطية أكثر قرباً إلى «الديموس»،[1] ليتمكن المجتمع من تحصين نفسه من طغيان الدولة وجبروت السوق.

إن السجال الدائر اليوم حول الإصلاح يقتصر على الدعوة إلى الترميم من الداخل، أو ما يُعرف بالمعارضة من الداخل، أي أن الإصلاح وتصويب مسار النموذج الليبرالي وكبح انحرافه قابل للتحقيق عبر برامج المعارضة من داخل النظام، وهي برامج تتشابه مع برامج مؤسسة الحكم، لكن بلمسة إنسانية. إنّ الدعوة إلى الإصلاح من الداخل هي دعوة تقترب من العبث أكثر منها إلى إعادة التوازن للمجتمعات الغربية؛ فالديمقراطيون في الولايات المتحدة مثلاً، يعتقدون أنهم يُمَثلون الشرائح الوسطى والفقيرة، لكن دون أن نرى لذلك ترجمةً في برامجهم الاجتماعية والاقتصادية التي انزاحت مع الزمن، وأصبحت أكثر شبهاً ببرنامج الجمهوريين، قبل عقد أو عقدين. فبرامج كلينتون

[1] «ديموس» (Demos) تعني الشعب أو جماعة المواطنين في المدينة-الدولة اليونانية القديمة، ومنها أشتق المقطع الأول من مصطلح الديمقراطية (المحرر).

وأوباما وبايدن الديمقراطيون، ازدادت شبهاً مع الوقت ببرنامج نيكسون وريغان وبوش الجمهوريين، ما يعني أنّ انزياحاً حاداً نحو اليمين قد طرأ، ربما ليجاري تعاظم النزعات اليمينية للجمهوريين.

مؤشر آخر على ذلك الانزياح هو تحالف القوى المهيمنة في الحزب الديمقراطي ضد بيرني ساندرز، الذي تبنى برنامجاً داخلياً وخارجياً تجاوز ما هو مألوف أو ما يعرف بالإنجليزية بـ «mainstream» في تاريخ الحزب. وللحيلولة دون فوزه، جَنّدت قيادة الحزب كامل قدراتها ومواردها لإفشال مسعاه لنيل ترشيح الحزب الديمقراطي لمنصب الرئاسة الأمريكية، وقد حدث ذات الشيء مع جيرمي كوربن في المملكة المتحدة.

ختاماً..

إنّ الإصلاح الجدّي للنموذج الليبرالي ببناه المختلفة لن يكون ممكناً دون صياغة جديدة وجادة للديمقراطية كقيمة ونظام، صياغة تُحرّرها من سطوة المال وتجعلها راعيةً لعلاقة سوية بين الدولة ومواطنيها، ما يستوجبُ تحريرها واستعادة مَهمتها السياسية والأخلاقية الأهم، وهي تمثيل «الديموس». المطلوب هو أن تتحرر الديمقراطية تحرراً يستعيد الكرامة الإنسانية، لا من تحرير السياسة أولاً، وأقصد هنا تحريرها من الاختزال والتشظي والتبعية، كي تستعيد عموميتها وتصبح أقل انكشافاً لما هو خاص وإقصائي. إنّ إنجاز ذلك يَتطلب الارتقاء بالمشاركة السياسية وأدوات التعبئة والتحشيد كمّاً ونوعاً، عبر إصلاح الأحزاب السياسية برامجياً وبنيةً وفكراً وثقافةً. إن إشراك الفئات الاجتماعية المهمشة اقتصادياً وعرقياً، وتضمينها في رسم السياسات العامة، هو السبيل لانتزاع ما سُلِب من الديمقراطية، الأمر الذي لا يبدو أنه سيتحقق قريباً.

هل التضامن الدولي ممكن عبر الفجوة التي يمكن - ولا يمكن إصلاحها؟

ريم بهدي

«متى تعود البسمة إلى عالمنا؟»، يحمل المؤتمر هذا العنوان المثير. لكي تعود الابتسامة إلى عالمنا، أو ربما حتى نراها ونشعر بها بشكل جدي لأول مرة، لنحاول اكتشاف سبب عبوسنا، ولنتساءل أيضاً: من هم «نحن»؟

من الواضح، أن هناك أسباباً للاستياء، وأهم ما في الأمر هو حقيقة مفادها أن العالم يبدو منقسماً، عرقياً ودينياً وإثنياً. في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، بعدما أطبق ضابط شرطة مينيابوليس، جورج شوفين، بركبته على رقبة جورج فلويد، لمدة تسع دقائق تقريباً، وهو مقيد اليدين ومثبت على الأرض، ويصرخ «لا أستطيع التنفس»، خرج المتظاهرون إلى الشوارع في جميع أنحاء العالم. أضف إلى ذلك أن فيروساً صغيراً جلب معاناة جسدية وعاطفية ومالية في جميع أنحاء العالم.

حتى الآن، أبلغت منظمة الصحة العالمية عن أكثر من 30.6 مليون حالة إصابة بكوفيد-19، و950,000 حالة وفاة. في الفترة ما بين 14 و20 سبتمبر الجاري (2020)، كان هناك ما يقرب من 2 مليون حالة إصابة جديدة بكوفيد-19، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 6% مقارنة بالأسبوع السابق، وهو أعلى عدد من الحالات المبلغ عنها في أسبوع واحد منذ بداية الوباء.

هذان الأمران مرتبطان بطبيعة الحال، أولاً، كون جائحة كوفيد-19 «أظهرت هشاشة الاقتصادات والأنظمة الاجتماعية شديدة الترابط، وهشاشة الثقة». لقد خلقنا عالماً يمكن أن تتحول فيه الصدمة في أي مكان إلى كارثة في كل مكان، في حين يؤدي تنامي القومية والشعبوية إلى تقويض سلامنا المشترك وازدهارنا وأمننا. الأمراض المعدية تغذي الانقسام، والانقسامات المجتمعية يمكن أن تكون قاتلة. وربما ليس من المستغرب إذن، أن تصبح الولايات المتحدة بؤرة للمرض، حيث أبلغت عن أكثر من 5,000 حالة وفاة جديدة في الأسبوع الماضي.

الانقسامات الاجتماعية وفيروس كورونا مرتبطان أيضاً، لأن معظم المعاناة المرتبطة بالفيروس داخل منطقة ما، تميل إلى الحدوث في مساحات وأجساد معينة، مما يذكرنا بأن الحاضر أصبح ذي وقعٍ كبير، كونه مبني على بقايا الماضي. وبالتالي فإن توزيع المعاناة ليس عشوائياً.

يؤثر فيروس كورونا بشدة في الأماكن التي تميزت تاريخياً بالمعاملة غير المتكافئة. هذه هي الأماكن الأقل قدرة على العزل والأقل قدرة على الاستجابة. خذ مدينة ديترويت الأمريكية على سبيل المثال، المدينة التي أستطيع رؤيتها من حيث أعيش، في مدينة وندسور في أونتاريو (كندا)، حيث يفصل بينهما مسطح مائي (نهر ديترويت) يبلغ عرضه حوالي 1,000 متر،

كندا عن الولايات المتحدة. في ديترويت، استمرت الاحتجاجات ضد عنف الشرطة 120 يوماً متتالياً. منزلي في كندا قريب جداً من ديترويت، لدرجة أنني كنت أسمع طلقات الرصاص وإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع، مما يذكرني برؤية وسماع مثل هذه الأحداث اليومية عندما كنت أعيش في رام الله خلال تسعينات القرن الماضي.

مدينة ديترويت فقيرة بشكل عام. 77% تقريباً من سكان المدينة (يبلغ عددهم الإجمالي نحو 673,000 نسمة) هم أمريكيون من أصل أفريقي أو سود، ويعيش 38% من سكان المدينة في فقر. يبلغ متوسط الدخل السنوي للأسر في ديترويت 31,283 دولاراً، وهو أقل من متوسط الدخل السنوي، البالغ 61,937 دولاراً، في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

بالطبع خلال فترة الجائحة، هؤلاء الفقراء هم على وجه التحديد الأشخاص الذين لا يتحمل دخلهم أن يأخذوا إجازة. يعتبروا عمالاً أساسيين، أو يديرون متاجر وخدمات، ويعيشون في المناطق التي يتم فيها التخلص من التلوث الصناعي، وفي مستويات عالية من التوتر والقلق، وهم لا يحصلون على الرعاية الصحية، وكانت صحتهم معرضة للخطر بالفعل. لا عجب أن سكان ديترويت عانوا بشكل كبير، مقارنةً بعدد الوفيات المرتبطة بفيروس كورونا في ميشيغان.

كيف أصبح الأمر على هذا النحو؟

تسلط دراسة خليل جبران محمد، حول الملاحقة الجنائية للسود في الولايات المتحدة، الضوء على أنه عبر الزمان والمكان، تم تصنيف الناس إلى مجموعات، واعتبروا ناقصين أخلاقياً، وقد تم استخدام «قصورهم الأخلاقي» لتفسير مأزقهم المحزن، مثل مشاكلهم المالية، والعائلية، وتعاطي المخدرات، والأمراض المزمنة، والإجرام والعنف الذي تمارسه الدولة عليهم. باختصار،

يتم طرحهم على أنهم غير قابلين للإصلاح، ليس فقط لأنهم هم من صنعوا مصيبتهم، بل لأنهم يستحقون تلك المصيبة.

عبر الزمان والمكان، تم تحديد السمات المتأصلة المفترضة التي استخدمت لاحقاً لشرح النضالات الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعات السود، وتبرير أعمال الشرطة والسجن غير المتناسبة. ونحن نرى الادعاءات نفسها بالتفوق الأخلاقي على أساس التمييز العنصري المفترض في كندا. على سبيل المثال، تم وصف السكان الأصليين في كندا بأنهم كسالى و/أو أدنى مستوى فكرياً و/أو عنيفين. برر جون أ. ماكدونالد، أول رئيس وزراء لكندا، انتزاع أطفال السكان الأصليين من مجتمعاتهم كوسيلة للقضاء عليهم في كندا. وفيما يلي مثال واحد على حجته لما أصبح يسمى المدارس الداخلية الهندية:

> عندما تكون المدرسة في المحمية، يعيش الطفل مع والديه الهمجيين، وعلى الرغم من أنه قد يتعلم القراءة والكتابة، إلا أن عاداته وطريقة تدريبه في التفكير ستكون مثل الهنود الحمر. إنه ببساطة همجي يستطيع القراءة والكتابة. لقد تأثرت بشدة، كرئيس للقسم، بضرورة إبعاد الأطفال الهنود قدر الإمكان عن تأثير الوالدين، والطريقة الوحيدة للقيام بذلك هي وضعهم في مدارس التدريب الصناعي المركزية، حيث يكتسبون عادات وأساليب تفكير الرجال البيض.

تشرح هايدي كيوتينبينسيك ستارك، الأستاذة في جامعة فيكتوريا، كيف قامت كندا على تجريم الشعوب الأصلية. لقد سمح خطاب الدولة، الذي يصور الرجال من السكان الأصليين كمجرمين، بقمع مقاومة السكان الأصليين وكأنه خارج نطاق العنف الاستعماري للدولة. وبالطبع تم تبرير الاستعمار وأساليبه بشكل علني على

أساس التمييز العنصري بين البشر. ولنتأمل هنا كلمات إلدريدج كولبي من الجيش الأميركي في رده على الانتقادات بأن القصف الفرنسي لدمشق في العام 1925، كان بمثابة انتهاك للقانون الدولي؛ ففي مقال نشر في المجلة الأمريكية للقانون الدولي، بعنوان «كيفية محاربة القبائل الهمجية»، قال كولبي إن الأشخاص غير المتحضرين لا يستحقون القانون الدولي.

> من الجيد أن تكون لائقاً. من الجيد استخدام التقدير المناسب. ومن الجيد مراعاة آداب القانون الدولي. لكن الحقيقة هي أنه في مواجهة الأشخاص غير المتحضرين الذين لا يعرفون القانون الدولي ولا يلتزمون به، وقد يستغلون من يفعل ذلك، لا بد أن يكون هناك شيء آخر. ولا ينبغي أن يكون «الشيء الآخر» بمثابة تخفيف لقيود ضبط النفس جميعها. لكن يجب أن يكون مفهوماً بوضوح أن هذا نوع مختلف من الحرب، بمعنى أن الحروب التي تشنها القبائل المحلية تختلف عن الحروب التي يمكن شنها بين الدول المتقدمة ذات الثقافة الغربية.

وبالطبع، نرى بقايا المنطق نفسه موجهاً ضد فلسطين اليوم، حيث، من بين أمور أخرى، يتم ترميز عنف الدولة الإسرائيلية كرد فعل ضروري على العنف الفلسطيني الذي يتم ترميزه على أنه متأصل في الفلسطينيين أنفسهم. عبر هذه المواقع، أولئك الذين يُفترض أنهم غير قابلين للإصلاح أو ناقصين أخلاقياً لديهم نظير، النظير الذي يواجه أيضاً تحديات الحياة، ولكن ظروفه تميل إلى تعريفها على أنها نتيجة الظروف الخارجية، وليست سمة متأصلة. وهؤلاء النظراء يعتبرون قابلين للإنقاذ.

مرة أخرى، يكشف بحث خليل جبران محمد، حيث يتم تعريف جريمة السود على أنها سمة ثقافية، فإن الجرائم التي ارتكبتها

المجتمعات غير السوداء تاريخياً (المهاجرون من بولندا وأيرلندا وألمانيا وإنجلترا) تُفهم على أنها نتاج للظروف. وبدلاً من الخضوع للرقابة والسجن، تم تقديم الخدمات الاجتماعية والرعاية الاجتماعية لهذه المجتمعات. إذا ارتكبت هذه المجتمعات جرائم، فذلك لأنهم كانوا فقراء وجائعين، وليس لأنهم سودًا وعنيفين. وكان رد الدولة هو انتشالهم من الفقر وتغيير ظروفهم لتغيير مستقبلهم. فبعد كل شيء، لم يكونوا غير قابلين للإصلاح.

يتكرر هذا النمط في أماكن أخرى. دعونا نعود إلى كندا، كمثال، حيث حتى اليوم يتم تصوير المزارع المجتهد على أنه عكس الشعوب الأصلية. فإذا مر المزارع بأوقات عصيبة، فذلك بسبب سياسات الحكومة. إذا أطلقوا النار على شاب من السكان الأصليين في رأسه، كما حدث مؤخرًا في حالة مزارع يدعى جيرالد ستانلي من ساسكاتشوان، فذلك لأنهم خائفون أو خائفون من محاصرتهم من قبل شباب السكان الأصليين. لذا، فإن المجتمعات تُفرز وفقاً لرموز راسخة في أنظمة تجعل هذه الرموز غير مرئية.

من المهم ملاحظة أن الرموز ليست مطلقة. فتصنيف الأفراد من خلال المجموعات، لا يعني عدم نفاذية المجموعة، أي عدم إمكانية إعادة تصنيفهم. تم العثور على بعض الأعضاء ليكونوا مشاركين جديرين أو نموذجيين في عملية الفرز، ويتم تصنيفهم أو يُسمح لهم بالخروج من مجموعاتهم القائمة. لكن هذه النفاذية هي بالضبط التي تجعل من الممكن رفض عملية الفرز أو الحفاظ عليها في المقام الأول.

ليست الحدود أو الاحتفاظ بها هي التي تحدد ثبات أي مجموعة. بل إن النفاذية (أي إمكانية هروب الأفراد أو الابتعاد عن مأزق مجموعتهم) هي التي تعمل على إصلاح المجموعة، والحفاظ على الفئة، وتجعل اصطناع وبناء الفرز غير مرئي.

في النهاية إذن، نحن نرى نتائج الفرز العنصري، ولكن لا نرى الوسائل والأساليب التي تقف وراءه. فلا عجب أن العالم لا يبتسم. لكن البعض بالطبع، لا يبتسمون فحسب، بل يضحكون طوال الطريق إلى البنك. وكجزء من محاضرة مانديلا هذا العام، يذكرنا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش بأن «عدم المساواة تحدد عصرنا». وهذا صحيح بالتأكيد بين الأمم. وقد أعطى الأمين العام هذه الإحصائية المذهلة: يعاني أكثر من 70% من سكان العالم من تزايد عدم المساواة في الدخل والثروة. أغنى 26 شخصاً في العالم يمتلكون ثروة تعادل ما يملكه نصف سكان العالم.

كما أن عدم المساواة موجود أيضاً داخل دول مثل كندا التي تدعي أنها تقدمية وإنسانية، وحتى نسوية كما يحب رئيس وزرائها أن يقول.

علمنا هذا العام أن أغنى 1% من الأسر الكندية تمتلك حوالي 25.6% من الثروة. وإذا قاموا بتصفية أصولهم وسداد أي التزامات، فسوف يحتفظون بأموال تزيد خمسة أضعاف عن الناتج المحلي الإجمالي السنوي لكندا. مع كل هذا التفاوت، ما الذي حدث لصيغة السلام التي تم التعبير عنها بعد العام 1948، وبشكل أكثر وضوحاً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية وغير القابلة للتصرف هو أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم.

...

ولما كان من الضروري، إذا لم يكن للإنسان أن

يضطر إلى اللجوء، كملاذ أخير، إلى التمرد ضد الاستبداد والقمع، أن حقوق الإنسان يجب أن تكون محمية بموجب سيادة القانون.

ومنذ ذلك الحين، تم تقسيم حقوق الإنسان، بطبيعة الحال، إلى حقوق مدنية وسياسية، مقابل حقوق تحمي الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ولكن الأهم من ذلك أن الصيغة تغيرت. يُفهم السلام الآن على أنه الاستقرار، ويجب تحقيق الاستقرار من خلال المراقبة أو الاحتواء أو الجيش. وبطبيعة الحال، فإن كل هذه المشاريع التي يفترض أنها تحقق الاستقرار، تضع المزيد من الأموال في أيدي الأثرياء.

فماذا عن الدولة التي من المفترض أن تُشرع في ظل العقد الاجتماعي؟ حتى النسخة الأكثر ليبرالية منها تقول إننا نتخلى عن جزء من حريتنا مقابل الأمن؟ أين القانون الذي يحمي أمن الأغلبية؟ كل هذا في الأساس غير موجود.

خذ بعين الاعتبار مثال شركة التعدين الكندية Nevsun Resources Limited، التي تدير منجمًا في إثيوبيا لاستخراج الذهب وخام النحاس والزنك؛ حيث يزعم العمال السابقون أنهم وأكثر من ألف آخرين قد تم تجنيدهم من خلال الخدمة العسكرية الإريترية في العمل القسري لبناء منجم نيفسون بيشا للذهب والنحاس والزنك، بين عامي 2008 و2012، وأنهم قد تعرضوا لمعاملة عنيفة وقاسية وغير إنسانية. وهناك بالطبع العديد من الأمثلة الأخرى.

لقد تم بالفعل كسر العقد الاجتماعي، والانتهاك كبير جداً بحيث لا يمكن رؤيته. ولكن ما يمكننا رؤيته بدلاً من ذلك هو الانقسامات على أساس العرق والدين والجوانب الأخرى للهوية (الانقسامات البنيوية). من خلال البناء، لا أقصد بأي حال من الأحوال الإشارة إلى أن الحقائق المادية والاجتماعية للناس

لا تختلف أو تنقسم حسب الفئات العنصرية، ولا أقصد أنه لا ينبغي لنا أن نتحدث عنها.

وكما تُذكرنا باتريشيا ويليامز، يجب علينا أن نتحدث عن العرق والدين كفواصل للتغلب عليها، وليس لتجسيدها. وحتى نتمكن من جسرها، وليس تجسيدها. وفي النهاية، نحن من نبني هذه الانقسامات ونحافظ عليها. ولكنها مجرد ستائر من الدخان، حتى لا نولي قدراً أقل من الاهتمام للسبب الحقيقي وراء عبوسنا، وهو الانقسامات المتزايدة الاتساع بين أولئك الذين يملكون الثروة والأمن، وأولئك الذين لا يملكون ذلك. هذه هي الصدمة، والتعريف الحرفي للصدمة هو ما لا يمكن التحدث به. تعريف التحليل النفسي للصدمة هو إما ذلك الذي لا تستطيع التحدث به، لأنه يحدث لك في عمر قبل أن يكون لديك كلمات لفهمه، أو ذلك الذي يخرج الكلمات من داخلك، لأنه وحشي للغاية. ولذلك فإنك تقوم بذلك مراراً وتكراراً.

إن إمكانية الحصول على ابتسامة جماعية وعالمية أمر جميل. دعونا نتخيل هذه الإمكانية، وهي الخيار الذي يتطلب المزيد من الاهتمام الجماعي والمستدام بمكامن الصدمة.

المقاومة المدنية واللاعنف

هيثم مناع

طُرحت قضية العنف بقوة على جيلنا الذي ترك قسم هام منه الدراسة للالتحاق بالعمل الفدائي الفلسطيني. فقد شكلت هزيمة عام 1967 هزيمة للإيديولوجيات السياسية التي حملها الجيل السابق، من ناصرية وبعثية وشيوعية سوفييتية، وتوازعتنا الاتجاهات الماركسية الثورية والإسلامية الراديكالية. وقد كان من أهم نقاط الخلاف في الحلقات الماركسية في السبعينات قضية العنف الثوري، تماماً كما كانت قضية الجهاد، في صلب الأزمات التي عاشتها تعبيرات الإسلام السياسي المختلفة.

في الأوساط الطلابية اليسارية، كانت صور غيفارا، والتوباماروس، والمير، وجبهة تحرير الخليج العربي وعمان، وفدائيي خلق الإيرانية، تحمل من الرومانسية شحنات كافية لاستقطاب الشبيبة. كذلك كان السخط بادياً على أسماء كبيرة مثل مصطفى السباعي، وعصام العطار، وحسن الهضيبي؛ لموقفهم «المائع» في قضية الجهاد. ومع ذلك لم تنجح الحلقات الحاملة لراية الكفاح المسلح إلا في استقطاب أقل من عشرين طالباً من الجامعات السورية

واللبنانية. وضعت السلطات السورية حداً لنشاط المنظمة الشيوعية العربية عبر أحكام بالإعدام نُفِّذَت خلال ساعات من صدورها في العام 1975. وفي فتوى ذكية سمحت باستقطاب الشبيبة الأكثر اندفاعاً وحماساً إلى العمل النقابي والسياسي السلمي، وضعت باقي الحلقات، الأكبر عدداً وانتشاراً، شروطاً تعجيزية للجوء إلى العنف. في هذا الوقت، كانت «الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين» ترسل شبابها إلى معسكرات العمل الفدائي في لبنان والعراق. ولم تلبث أن أعلنت الجهاد في سوريا، بدعم إقليمي، دعوتها لإسقاط «النظام النصيري»،[1] فكانت مآسي 1978-1982 التي انتهت بمجزرة حماه.

تبعثر جيلنا بين المعتقلات والمنافي والمقابر، وأصبح موضوع العنف في الوعي العام مرتبطاً باستمرار السلطة الدكتاتورية وخنق الحريات وإطلاق التعسف. شخصياً، توجهت إلى البحث وحركة حقوق الإنسان. سمحت لي تجربتي الحقوقية بزيارة مناطق الصراع المسلح الرئيسية في نهاية القرن الماضي، من كشمير، إلى بيشاور، ومنطقة البحيرات الإفريقية، ويوغسلافيا السابقة، والجزائر وغيرها. ولكن أيضاً الحركات المدنية في بولونيا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية وغيرها. فأطلقت في 1995 ما سمي «عهد الشرف لنشطاء حقوق الإنسان»، الذي ضمنته: «أن أرفض المشاركة في أي مشروع ذي طابع عنصري أو عنفي أو تمييزي». وقد أقرّت عشرات المنظمات الحقوقية هذا العهد في العام 1997. وقد بدأت، مع منصف المرزوقي، منذ ذلك الوقت، الكتابة والبحث في أشكال النضال السلمي المختلفة والمقاومة المدنية.

ما من شك أن قيام دولة إسرائيل وتوسعها القائم على ضرورة

[1] نسبة إلى محمد بن نصير النميري، واستخدم تعبير «النظام النصيري» من قبل البعض للإشارة إلى النظام العلوي (المحرر).

عسكرة المجتمع الإسرائيلي، وضمان تفوق عسكري للسيطرة، كان باستمرار موضوع نقاش مع الأطراف التي تبنت العنف. وتجنباً لجعل «عصا موسى» تحكم تصوراتنا وأساليب نضالنا، كنا باستمرار نسعى لتفعيل وابتكار أشكال سلمية للنضال.

لا يمكن لأحد الادعاء بفضيلة نضالية للعنف في معركة التغيير، سواء كانت داخل الحدود والأقاليم أو خارجها. ففي كل التجارب البشرية التي عشناها في الثلاثين عاماً الماضية، كان العنف سبباً رئيسياً في تراجع مجتمعي شامل؛ ذلك لأن المنظومة العالمية (world-system) في مراحل التراجع التي نشهدها، تتميز بإمساك مباشر أو غير مباشر لوتيرة العنف في أي صراع في دول المحيط. وهي تمارس مختلف أنماط العنف الممارس على من نصبته في موقع «العدو». وسواء ضم معسكر «الشر» ثقافات وأديان، أو كيانات دولانية عملاقة، كان اللجوء إلى العنف، عسكرياً كان أو اقتصادياً، الوسيلة الأهم للحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه.

لقد بدأنا نظهر انتشار ظاهرة الاحتراف العسكري والشركات الأمنية الخاصة وتوسيع الفضاء لما سمي بالمرتزقة. بل وصرنا نشهد تعميماً لأشكال العنف العسكري بالوكالة، وقودها «مقاتلون بلا حدود» يخيّل لهم أن تفجير سفارة أو خطف صحفي يمكن أن يهز هذه المنظومة، أو أن التحالف معها والعمل تحت لوائها يسمح بامتلاك حانوتٍ صغير في سوق تمتلكه حصراً لوبيات السلاح. في حين تصاعد العنف الاقتصادي عبر صيرورة «العقوبات المتعددة الأطراف» والأشكال، باعتباره سياسة رسمية للأقوى. وفي جملة الحالات التي عشناها ونشهدها، كانت «الخسائر الجانبية» كما أسمتها مادلين أولبرايت، أكبر بكثير من النتائج المتوخاة. في الحالتين، كان اللجوء إلى العنف من طرف القامع والمقموع، مدمراً للمكونات الأضعف والشعوب المستضعفة.

لن أخوض في نقاش ابتكار أساليب متقدمة عنيفة تسمح بما سماه بعض السوريين بـ «تغيير موازين القوى» أو امتلاك أسلحة نوعية، فقد دفع المجتمع السوري قرابة نصف مليون ضحية نتيجة لتبني هكذا أطروحات. وأعتقد أن السؤال الأهم، على الصعد الوطنية والدولية اليوم هو: كيف يمكن جعل اللاعنف والمقاومة المدنية أسلوب النضال الأممي المشترك للمجتمعات المدنية، لمواجهة نقص المناعة الذاتية في دول المحيط والمجتمعات الأضعف أثناء عملية التحول البطيئة في النظام العالمي، التي نشهد إرهاصاتها؟

على الصعيد الوطني، نحن بأمس الحاجة لمواجهة ما أسميه نقص المناعة الذاتية للمجتمعات. الأمر الذي يعني المشاركة الجماعية في إعادة البناء الثقافي والمجتمعي والتنموي. انطلاقاً من مبدأ بسيط، هو أن المنظومة السائدة تمتلك الثقة حتى اليوم، بقدرتها على جر المجتمعات إلى الملعب الذي تتقن اللعب فيه وتمسك بمفاتيحه.

أنتقل الآن إلى نقاش المقاومة المدنية في التجربة السورية، وكيف أن تكالب الأمم عليها كان جماعياً، خشية من تغيير يهز المنطقة وليس الداخل السوري فحسب، إضافة إلى نقاش النتائج الكارثية للعسكرة على البلاد والعباد.

الديمقراطية ومستنقع العنف في سوريا

بدأت الألفية الثالثة في الوعي الجماعي واعدة، وإن كان ذلك في اللاوعي. هي رغبات أكثر منها معطيات ملموسة، إلا أن الشعور العام السائد، في صفوف العامة والخاصة، أن نصف قرن من الاستبداد والفساد كان كافياً، وأن من حق شعوب هذه البقعة من العالم الاحتفاظ بحصتهم من الحرية والإبداع والانعتاق، وشعور جماعي بضرورة تعويض نصف قرن الطاعة والإهانة والاستسلام والعجز والهزائم.

توالدت المنتديات والملتقيات في الداخل والخارج. وقد بدأنا في اللجنة العربية لحقوق الإنسان، بعد إنجاز الجزء الأول من موسوعة «الإمعان في حقوق الإنسان»، ثلاثة مشاريع متزامنة، الأول حول «الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا»، والثاني حول «تونس الغد»، والثالث حول «حالة الطوارئ في مصر».

ما هو مؤكد، هو أن المقدمات الإيديولوجية الكلاسيكية لليسار قد تكسرت في النظرية والواقع، وأن البحث عن الطريق السوري إلى الديمقراطية أصبح مركز اهتمام مختلف الأطراف. تعبير المجتمع المدني يدخل القاموس السياسي، حقوق الإنسان تستقطب قيادات سياسية ومدنية، تيار ليبرالي اجتماعي في طور اكتشاف الذات، ويسار جديد يتجنب غالبا تعبير «اليسار» من دون إغفال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من مفهومه للديمقراطية. إرهاصات جنينية جديدة جعلت خطاب الحزب الواحد والدولة الأمنية خطاباً «رجعياً» هزيلاً ينتمي للماضي. كانت جملة هذه المخاضات داخلية التكوين والدينامية. كذلك كان رد الفعل السلطوي عليها. من الضروري التذكير أن حملة اعتقالات ربيع دمشق انتهت في التاسع من أيلول/سبتمبر 2001، أي قبل أحداث الحادي عشر المشؤومة. ولعلها بهذه المعنى، آخر معركة سورية-سورية بين قامع ينتمي لماض مؤلم ومقموع ينتمي لغد غير واضح المعالم.

سجّل احتلال العراق أول خرق في فكرة التغيير من الداخل والمجتمع. المعارضة الجريحة بالاعتقال والملاحقة وقفت أمام أكبر اختبار لها منذ الاستقلال، قلة قليلة وقفت مع فكرة سقوط النظام بالدبابات الغازية، لكن حالة الفزع التي أصابت النظام العربي القديم جعلته أكثر شراسة. وسرّعت بالمعية تمزق المعارضة بين مراهن على الشعب ومراهن على تدخل خارجي «يخلّص» هذا الشعب من أنياب حكامه.

لا يمكن لأي عملية تزوير أو تشويه أو توظيف للوقائع أن تمحو تفاصيل أيام ربيع المواطنة. ومن المضحك أن تصبح مهمة أشباه البحّاثة في التحقيق في صلات النسب بين حراك عفوي ومشروع المحافظين الجدد. في الأيام الأخيرة من 2010، بدأ حراك تلقائي شبابي في أكثر مناطق تونس تهميشاً وتوظيفاً من قِبَل ما أسميته بالدكتاتورية الباردة. رد الفعل المتخبط للحكومة الفرنسية يظهر بجلاء أن ما جرى لم يكن على الأجندة الغربية، بل كانت مفاجئة لها، كما كانت مفاجئة للمثقف العربي سواء بسواء. ولا زلت أذكر ليلة رأس سنة 2011 التي أمضيتها مع منصف المرزوقي بعد زيارة عائلة أحد ضحايا القمع في تاله (مقيمة في باريس)، حين قال لي في منزله الباريسي بوجع: «بعد أيام ينتهي جواز سفري، وسأصبح من جديد في حركتي أسير هذا النظام الحقير الذي سيحولني إلى كائن ممنوع من السفر».

لا يستطيع أحد أن يحرق مسلسل الأحداث أو يشوهه. فقد كانت أنشودة الحرية على كل لسان، الحرية التي تساءل المصريون قبل خمس سنوات «يا حرية فينك فينك، أمن الدولة بيني وبينك»، تلقت صدى الإجابة من الشبيبة الثائرة في تونس: «تونس حرة، تونس حرة... شغل، حرية، عدالة اجتماعية». وقفتُ أمام الجموع في القصرين ودوز أحيي إبداعات الثورة التونسية الثلاثة: ثورة مدنية سلمية، ثورة من دون أصنام ورموز، ثورة استوعبت عمق العلاقة بين الديمقراطية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية منذ لحظاتها الأولى.

امتد الصدى لساحة التحرير في مصر والتقطه شباب درعا: «يا حرية يا حرية، تعالي من مصر لسوريا». في ساحات صنعاء ودوار اللؤلؤة في المنامة كانت الكلمات تتشابه. إلا أن

فرحة الحرية التي هزت كل أشباه العروش لم تلبث أن أصبحت العدو المعلن لكل الطواغيت.

شكّلت ليبيا البطن الرخو لهذه الصحوة الشبابية العامة. ووجد الناتو في طرابلس الغرب، الفرصة للولوج بقوة في حالة الهيجان العامة. الجميع يعرف أن ليبيا تنتج خمس أضعاف ما تنتجه الجزائر من النفط، وأن الحركة الديمقراطية في ليبيا هي الأضعف في شمال إفريقيا. وأن من يسيطر على الوضع في ليبيا سيملك بيضة القبان عند جاريها التونسي والمصري. يداً بيد، بدأ تدخل الناتو بغطاء قطري-عربي: القرضاوي يصدر فتوى بدخول الناتو وإعدام القذافي؛ وبرنار هنري ليفي (الذي عرّفته صحيفة «الراية» القطرية يومها بـ «أهم مناضل أوروبي لحقوق الإنسان») يخوض بإشراف ساركوزي معركة تجميل تدخل الناتو في الشارع الأوربي؛ الخارجية الفرنسية ترتّب مع السفير الأمريكي كريستوفر ستيفنز إجراءات شرعنة «مجلس حكم انتقالي» بديلاً للدكتاتور. لكن «الكوميديا الإلهية» التي كتبت فصولها بالاعتماد على هجين عجائبي من الجهاديين والإخوان وبعض الوطنيين، قامت على مركب انفجاري لم يلبث أن حول ليبيا إلى القاعدة الأهم للحركة الجهادية التكفيرية في شمال إفريقيا. هرب ساركوزي وليفي من الزورق وهو يحترق، واغتيل السفير الأمريكي، وتحوّل الأنموذج القطري-الناتوي إلى كابوس يقض مضاجع الجميع.

تزامنت هذه الأحداث مع تصاعد الحراك الشعبي السلمي في سوريا. وفي سوريا يوجد حركة سياسية معارضة نشطة توافقت على مشروع ديمقراطي منذ 1979، وعاشت تجربة مرّة مع العنف الإخواني (1978-1982) الذي شكل فرصة للنظام السوري لزج آلاف الشيوعيين والوطنيين والنقابيين في السجون، في خضم معركته مع «الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين». ولكن بعد عشرين عاماً (1998)، معظم معتقلي

الثمانينـات أصبحـوا خـارج السـجن، وهـم يحملـون آلام هزيمـة مبكـرة فـي معركـة غـدر بهـا العنـف الإخوانـي والقمـع الأسـدي. وقد خرج العديد منهم كاتباً وباحثاً من مدرسة السجن، وجلّهم قـام بمراجعـات فكريـة وسياسـية هامـة.

وعندمـا لـم تنجـح أسـلحتهم القديمـة فـي مواجهتهـا، اسـتنفر القامـع آخـر أسـلحة الدفـاع عـن البقـاء: «جهـاد» المقمـوع ضـد أنشـودة الحريـة، وديماغوجيـة الثيـران باسـم الثـورة. اسـتعانت أجهـزة القمـع وبلـدان الجـراد الأسـود بالتكفيريـة الظلاميـة لمواجهـة المشـروع التحـرري الديمقراطـي. وخـاض التكفيريـون جهـاداً مقدسـاً ضـد الحريـة والديمقراطيـة والمدنيـة. وصـار مـا لـم تجـرؤ أقـذر الدكتاتوريـات علـى قولـه شـعاراً معلناً لقـوى التوحـش والظـلام: «الديمقراطيـة شـرك» و«المدنيـة كفـر» و«العلمانيـة إلحاد». لـم نعـد بحاجـة لوزيـر داخليـة يقـول بـأن الديمقراطيـة تحتـاج إلـى زمـن وظـروف مناسـبة، أو زعيـم يعلـل اسـتبداده برفـض اسـتيراد أنظمـة حكـم غريبـة عـن مجتمعاتنـا. فالوحـوش الكاسـرة التـي جرى إطلاقهـا تعـرف كيـف تفتـك بالضحيـة مـن دون اعتبـار للونهـا أو قومهـا أو دينهـا أو مذهبهـا أو تصورهـا للإنسـان والكـون والحيـاة.

التغيير الديمقراطي والعنف

هـل يمكـن أن يتعايـش العنـف السياسـي مـع المشـروع الديمقراطي؟ هـذا السـؤال الكبيـر الـذي طرحتـه الحركـة الديمقراطيـة التقدميـة فـي أمريـكا اللاتينيـة قبلنـا بعقـود، اضطررنـا لطرحـه بقـوة فـي الحالـة السـورية فـي العـام 2011، فـي لحظـة شـهدنا فيهـا بـأم أعيننـا تقـدم الثـورة المضـادة علـى أيـدي معظـم الإسـلاميين، وبعـض الليبراليـين الجـدد، و«شـيوعيون قدامـى» فـي حـروب لـم يعـد التغييـر الديمقراطـي همهـا الرئيـس، اللهـم إلا فـي العلاقـات العامـة والإعـلام.

كانت قناعتنا الراسخة بأن العنف وحده، يسمح للأكثر تخلفاً وانحطاطاً ودناءة بإعادة ترتيب الأمور بشكل أسوأ. لذا كان من الضروري دفع الضحية إلى العنف الأعمى لتعيد إنتاج «أخلاق» جلادها. في هذا المجتمع المشهدي المخضّب بالدم، الذي أعطت فيه السلطة الدكتاتورية أسوأ ما عندها، وشاركت نظيراتها الإقليمية في القمع والتسلط، في جعل البدائل الأكثر تطرفاً، وحدها القادرة على الاستمرار في الصراع العبثي مع الحياة نفسها. فكلما ازداد الخطاب تطرفاً، تعززت جبهة كل من وضعتهم المنظومة السائدة خارج تعريف الإنسانية، ليعودوا في ثوب أمراء حرب وقوادي جهاد. في حالة كهذه، الانسحاب من ساحة القتال باللجوء والهجرة يشكل ضرورة بشرية لممارسة حق الحياة ورفض الانغماس في خيارات مظلمة، ويعود أمن الدولة وسلطة الأمن عند الواقعين بين المطرقة والسندان، ضرورة للاستمرار في البقاء لعاشقي الأرض والأزقة والأقحوان الدمشقي وأهل البلد. يملك التطرف قدرة غير محدودة للقضاء على الذات والآخر، وهذه القدرة هي نفسها التي تشكّل قوة استعادة لكل تعبيرات التعسف والقمع التي كانت سبباً في نشأته.

ليس بالإمكان القول إن لغة اللاعنف والنضال المدني السلمي كانت مؤصلة في الخطاب السياسي في المنطقة. رغم دفاعنا المبكر، وبشكل خاص بعد سقوط جدار برلين، عن فكرة المقاومة المدنية باعتبارها السلاح الأهم لإسقاط الدكتاتوريات في البلدان العربية. لم يكن موضوع البحث يحتاج إلى إحصائيات أو أرقام، فقد كنا نعيش حقبة الانتقال من بيروقراطية الدولة «الاشتراكية» في عديد دول أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفييتي المتفكك. وكانت حقبة الدكتاتوريات العسكرية قد أثارت اشمئزاز أغلبية شعوب بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية.

كانت جنوب إفريقيا تحتفل بنهاية نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد)، في حين تعيش مكونات يوغسلافيا الحديثة حروباً

أهلية دموية، وكذلك رواندا وعدد من البلدان الإفريقية. وكانت الملاحظة الأولى والأهم في تلك المتابعات، تكمن في تأثير ارتفاع وانخفاض وتيرة العنف على طبيعة التحول في الدولة والمجتمع، وأثر ذلك على عملية البناء الديمقراطي. لم يكن مدفع رمضان قد أعلن نهاية صوم العرب عن الديمقراطية، ورغم موت صورة المستبد في القلوب والعقول، كانت جثة الماضي جاثمة على الحاضر.

لقد قررنا، بعد عام 1996، كمجموعة حقوقية مدنية وكتّاب (منصف المرزوقي، ومحمد حافظ يعقوب، وفيوليت داغر، ومحمد السيد سعيد، وهيثم مناع) العمل على تفكيك وإعادة قراءة المفاهيم الأساسية للدولة الحديثة، السيادة، والتبعية، والتنمية، والشرعية، والنهضة، وحقوق الأشخاص والشعوب، والعلاقة الجدلية بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية والبيئية، والإصلاح الثقافي والأخلاقي، والاستقلال الثاني، وأخيراً وليس آخراً، تعميق مفهوم المقاومة المدنية. ولعل من أولى الخلاصات التي باشرنا الكتابة بها تمثلت في إبراز: أولاً، دور العنف في ترسيخ النظام العالمي والتحكم بعملية التغيير في أي بلد أو منطقة، خاصة في بلدان المحيط التي تحولت إلى ساحة حرب ساخنة وشرسة، في وقت صارت فيه «الحرب الباردة» تشكل التعبير الأبرز للمواجهة بين قطبي حلف الناتو وحلف وارسو. وثانياً في ضرورة العمل على ابتكار كل الأشكال غير العنيفة للمقاومة. حيث أن اقتصاد العنف (بمعنى توفيره وتجنبه) جزء لا يتجزأ من عملية تخفيض فاتورة التغيير البشرية والمادية في بلدان المحيط التي تعيش حالة اغتصاب مزدوجة، داخلية وخارجية.

كان موقف مدرسة «اللجنة العربية لحقوق الإنسان» حاسماً من قضية العنف. وقد وضعت في «عهد الشرف لنشطاء حقوق الإنسان»، فيما يشبه قسم أبقراط الطبي للمدافعين

عـن الحقـوق الإنسـانية السـتة، مـادة أساسـية تقـول: «أن أوظـف طاقاتـي مـن أجـل عالـم يحتـرم الحـق الأساسـي فـي الحيـاة وينبـذ العنـف بكافـة أشـكاله». وقـد أكـدت أقـلام اللجنـة العربيـة علـى هـذا المبـدأ فـي عشـرات المقـالات والكتـب. ولعلـه مـن الضـروري التذكيـر بمـا كتبـه منصـف المرزوقـي فـي العنـف التكفيـري قبيـل دخولـه قصـر قرطـاج:

> إن حـل الحـرب الـذي يدعـو له بـن لادن والظواهري لن يـؤدي إلا لتواصـل اللعنـة التاريخيـة التـي تصاحبنـا منـذ الفتنـة الكبـرى: التأرجـح مـن الفوضـى إلـى الاسـتبداد ومـن الاسـتبداد إلـى الفوضـى، علمـا بأنـه لا شـيء يولّـد الاسـتبداد قـدر الفوضـى، ولا شـيء يولـد الفوضـى قـدر الاسـتبداد. ولأن قدرنـا ليـس الخيـار بيـن فوضـى وفوضـى، بيـن اسـتبداد وآخـر، فـإن مـن واجـب كل شـخص مسـئول فـي هـذه الأمـة أن يجنـد ويتجنـد للإصـلاح والمصالحـة والصلـح... قبـل فـوات الأوان.[2]

لـم يكـن الديمقراطيـون العلمانيـون وحدهـم فـي هـذا الميـدان، وقـد شـاطرَنا المشـروع أقـلام إسـلامية رائـدة، أحدهـا جـاء مـن الجزيـرة العربيـة تمثـل فـي كتابـات عبـد اللـه الحامـد، والحركـة الدسـتورية الإصلاحيـة فـي الجزيـرة العربيـة. كذلـك وقـف جـودت سـعيد يصـرخ مـن دمشـق فـي آخـر أعـداد مجلـة «مقاربـات» قبـل مـا يعـرف بالربيـع العربـي، حيـث اسـتبق التاريـخ والجغرافيـا بالقـول إن العلـم والعقـل ينتصـران، كمـا قـال واتسـلاف هافـل، إذا لـم يتلـوث العلـم والعقـل باللجـوء إلـى العضـل. وهـذه الفكـرة ظاهـرة وخفيـة فـي آن واحـد، والأنبيـاء كانـوا جميعـاً يعتبـرون اللجـوء إلـى

[2] منصـف المرزوقـي، **إنهـا الثـورة يـا مـولاي: القـرن الواحـد والعشـرين قـرن الثـورة العربيـة** (تونـس: الـدار المتوسـطية للنشـر، 2011)، 115.

العنف حتى للدفاع عن النفس شرك لا يغتفر «إن الشرك لظلم عظيم».

إن الدفاع عن النفس مشكلة غامضة، لهذا فإن الإخوان الذين لجئوا إلى العنف فسروه أنه كان دفاعاً عن النفس. وصعب علينا أن نفهم أننا إذا دافعنا عن أنفسنا نكون أعطينا القيادة للعنف، لهذا قال ابن آدم لأخيه: {لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِى مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ يَدِىَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ ۖ [...]} (سورة المائدة: 28).[3] فلسفة الإنسان كله في هذا الموقف، والأنبياء جميعاً. جاء في القرآن: {[...] وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَىٰ مَآ ءَاذَيْتُمُونَا [...]} (سورة إبراهيم: 12)، {[...] فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ} (سورة إبراهيم: 13). من هنا قلت إن الحرب ماتت، ولا يمارسها إلا الجهلة والخبثاء الذين يستغلون جهل الجاهلين. ومن الإجحاف في هذا الميدان ألا نتذكر موقف محمد عمار، المؤسس والقيادي في هيئة التنسيق الوطنية، في العلاقة بين العنف والسياسة، في نفس المقام سنة 2010، حين قال:

> كل من يؤمن أن الحكم يمكن صناعته بالقوة لم يشم رائحة السياسة ولن يشمها أيضا، وعندما تصل بالعسكر إلى الحكم، لن تستطيع الاحتفاظ بالحكم من غير العسكر، وعندها ستصبح أسيرهم وأسير قوتهم، فالحراب كما يقول توينبي «لا تصلح أن نجلس عليها». وهذه الحالة ليست سياسة بل إلغاء للسياسة وتكريس لغيابها لمصلحة العنف. مصطلح سياسة في اللغة مصطلح فني أقرب إلى الجهد العقلي منه إلى الجهد العضلي. لكننا إلى الآن لم نتمكن من صناعة مناخ عقلي يسمح لنا

[3] جرى تحقيق النصوص القرآنية في هذه الورقة بالاعتماد على موقع https://quran.com (المحرر).

بالمراجعة وإعادة النظر، والتطلع إلى آفاق جديدة في العمل. ما زلنا مسكونين بآلام الماضي وأثمان العنف الذي لم تكن السلطة المتورط الوحيد فيها، وإن تكن قد مارست أسوأه واستغلت الأوضاع لتبطش بالجميع، لكن علينا أن نعترف بأننا لم نتمكن من صناعة مناخ نظيف ينتج السياسة ويقصي العنف والعسكر.

هذه الروح نسمعها في نيسان/أبريل 2011 في كلمة الشيخ معاذ الخطيب في عزاء معضمية الشام:

عندما تخرج الناس تطالب بحقوقها المشروعة تقول: سلمية، سلمية، وهذا الأمر أيها الأخوة هو وصيتنا إلى الجميع، رجوعا إلى كتاب الله إذ يعلمنا: {لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقۡتُلَنِي مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ يَدِيَ إِلَيۡكَ لِأَقۡتُلَكَۖ}، لماذا؟ {إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ} (سورة المائدة: 28).

وقد استمرت هذه الأصوات قوية في وجه أصحاب الحنين إلى العنف، ففي 30 تموز/يوليو 2011، أصدر جودت السعيد، ومعاذ الخطيب، وخالد طيفور، وخليل الأسمر، وسعيد سلام، وسليمان الزبيبي وآخرون، بيان أكد على حرمة الدماء والأموال والأعراض وتحريم الاقتتال الداخلي، والتأكيد على سلمية الحراك الشعبي، وتحريم القتل مهما كانت أسبابه، واحترام الجيش السوري وعدم إدخاله طرفاً في الأزمة، بل اعتباره ضمانة لحلها بشكل سلمي، والتأكيد على وحدة التراب والشعب السوري، ورفض الطائفية بكل أشكالها، واعتبار حقوق الإنسان مقدسة. في هذا الوقت، تبنّت أهم القوى السياسية والمدنية في الداخل السوري «اللاءات الثلاث» (لا للعنف، لا للطائفية، ولا للتدخل الخارجي) وعهد الكرامة والحقوق.

لـم تكن قنوات الحقد المذهبي تدرك معنى فتاويها في الجهاد، ولـم يستوعب العديد من المعارضين أن التستّر على سياسة التسليح العشوائية تستهدف القيم الثورية الكبرى للحراك المدني في سورية، قبل استهدافها للسلطة الدكتاتورية. وبقدرة قادر تحولت السلميّة من مبدأ سامٍ إلى تهمة. وصارت «اللاءات الثلاث» علامة تواطؤ وتخاذل أمام السلطة الدكتاتورية. لقد جرى توظيف أكثر المشاعر عدوانية وغريزية عند الإنسان السوري الذي واجه أهم آلة للقمع السلطوي في المشرق العربي، في عملية دفع نحو حرب تقتل مشروع الثورة وتحطّم الطموحات المشروعة للمواطن في دولة ديمقراطية مدنية ذات سيادة في وضح النهار.

لقد صمد المجتمع السوري في وجه التوحش السلطوي المنتج بالضرورة لكل تعبيرات الفعل العنفية، من الكلامية إلى المسلحة. بل وكذّب قانون نيوتن القائل بأن لكل فعل رد فعل مساو له بالقوة ومعاكس له في الاتجاه. مع إصرار شعبي على القيم العليا للثورة التي ترفض الثأر وتطالب بالعدالة القضائية والاجتماعية، وتعتبر المساواة بين السوريين على اختلاف مناهجهم وفرقهم ومللهم ونحلهم أساس جمهورية المواطنة. لكن نزف الجراح اتّسع، ودور الخارج والإعلام تَضخّم، وتحولت القضية السورية يوما بعد يوم إلى استراتيجيات سلطة ونفوذ إقليمي ودولي. وليس بعيداً عن كل هذا المال السياسي والتوظيف الإعلامي وتجارة البؤس التي مارستها أطراف تعيش خارج البلد، أحيانا منذ ثلاثة عقود، جعلتها ترى الدولة كلها سلطة، والجيش كله عصابة أو طائفة. وترى فيما يحدث فرصة للثأر والانتقام لهزائم لم يرها الجيل الثائر، ولا تشكل مرجعية له. بل وفرصة للحركات التكفيرية غير السورية التي وجدت في سورية أرضاً للجهاد ضد «الرافضة والنصيرية والمجوس». هذا العنصر الخارجي الذي اختزل صوت الثورة في شعارات

الثـورة المضـادة، وحـوّل واجهتهـا السياسـية المقبولـة غربيـاً وخليجيـاً، إلـى روّاد لفنـادق النجـوم الخمسـة ومؤتمـرات وأروقـة شـبكات سياسـية-مالية-إعلامية، جعـل استنسـاخ المثـال الليبـي مقبـولاً عنـد قطاعـات مـن الـرأي العـام المنخـرط فـي الحـراك، بدعوى تحطيم الدكتاتورية وإنقاذ الثورة؛ حارماً الحركة المدنية الشـعبية مـن الأطر والطاقـات الغنيـة القـادرة علـى تطويـر أدائهـا، وإيصـال سـورية إلـى بّـر الخـلاص مـن الفسـاد والاسـتبداد.

لقـد قدّمـت السـلطة السياسـية فـي الأشـهر السـتة الأولـى للحركـة الشـعبية المدنيـة أسـوأ مـا عندهـا. وحقّقـت فـي سياسـتها القمعيـة العنيفـة عمليـة الانتقـال فـي المجتمـع، مـن المواجهـة السـلمية لعنـف السـلطة، إلـى السـقوط فـي مسـتنقع التسـلّط السـلطوي نفسـه؛ أي الانتقـال إلـى الأرض التـي تتقـن الدكتاتوريـة عليهـا المواجهـة. وقـد شـكّل قـرار السـلطات الأمنيـة الإفـراج عـن قرابـة 1400 «جهـادي» مـن سـجن صيدنايـا فـي نهايـة أيار/مايـو 2011، عمليـة دفـع بمسـلحين شـاركوا فـي أكثـر مـن حـرب فـي لبنـان والكوسـوفو وأفغانسـتان والعـراق إلـى الميـدان، لأن الشـارع السـوري كان سـلمياً، وكل ادعـاءات السـلطة بوجـود عصابـات مسـلحة أصبحـت تثيـر الاشـمئزاز عنـد سـامعيها.

ليـس مـن الغريـب أن تبـث قنـاة الجزيرة فـي 8 حزيران/يونيـو 2011، فيلمـاً سـيء الإخـراج لمقاتـل ملثّـم يجلـس وراء طاولـة مـن علـى تلـة، يقـول أنهـا فـي الشـمال السـوري، أعلـن فيـه عـن انطـلاق الكفـاح المسـلح ضـد النظـام بعـد يومين مـن مجـزرة جسـر الشـغور. تبـع ذلـك فـي منتصـف الشـهر ذاتـه، بـث القنـاة نفسـها فيلمـاً مصـوراً يعلـن فيـه عـدد مـن المقاتلين ولادة «كتائـب أحـرار الشـام»، التـي أسسـها حسـان عبـود، الخـارج مـن سـجن صيدنايـا بعفـو رئاسـي قبـل أقـل مـن شـهر، مـع عـدد مـن الجهاديين السـلفيين المعروفيـن، الذيـن تبـوأ عـدد منهـم فيمـا بعـد قيـادة «جيـش الإسـلام»، و«صقـور الشـام»، و«جبهـة النصـرة» فـي القلمـون، و«جنـد الأقصـى»...إلـخ..

يمكـن القـول إن شـهر رمضـان المزامـن لشـهر آب/أغسـطس 2011 كان شـهر الانتقال من الحراك الذاتي إلى الحراك المتأثر بالعالميـن الإعلامـي والافتراضـي الخارجـي، ومـن عالـم السـير علـى وتيـرة الحركـة الاجتماعيـة إلـى عوالـم السـير علـى وتيـرة التعبئـة الخارجيـة. وقـد تصاعـدت بعلاقـة جدليّـة نـداءات التدخـل الخارجـي وتطييـف الصـراع وعسـكرته فـي وجـه لاءات الثـورة السـلمية الرافضـة لهـذا الثلاثـي. ولا نسـتغرب صـدور بيـان فـي العاشـر مـن آب/ أغسـطس يعبـر تمامـاً عـن الثـورة المضـادة التـي وضعـت 3 نعـم بمواجهـة لاءات «هيئـة التنسـيق الوطنيـة» الثلاثـة. تناولنـي هـذا البيـان شـخصياً بالنقـد والتجريـح، ونشـر علـى مواقـع الإخـوان المسـلمين والقرضـاوي. بحيـث بـدأت تتراجـع المطالـب المحـددة للتغييـر الديمقراطـي المدنـي أمـام شـعارات كبيـرة فـي ظاهرهـا، كارثيـة النتائـج فـي واقعهـا. وحـدث الانـزلاق إلـى مواجهـات مسـلحة غيّبـت المطالـب التـي بهـا ومـن أجلهـا صـارت الثـورة السـورية منـارة للشـعوب والأمـم.

لقـد أدركنـا مبكـراً خطـورة هـذا الانـزلاق. ومـن هنـا جـاء توجهنـا المبكـر للجامعـة العربيـة، وموافقتنـا فـي «هيئـة التنسـيق الوطنيـة» علـى حـوارات تقريـب أطـراف المعارضـة السياسـية فـي الداخـل والخـارج. وقـد حققنـا، بعـد 38 يومـاً مـن الحـوار مـع المجلـس الوطنـي السـوري، نصـراً كبيـراً لقيـم انطلاقـة الثـورة وبرنامجهـا الأسـاس فـي اتفـاق لـم يكـن مثاليـاً، ولكنـه ثبّـت نقـاط الارتـكاز الجامعـة لفكـرة الدفـاع عـن الوطـن والمواطنـة، ورفـض التدخـل الخارجـي، ونبـذ الطائفيـة، واعتبـار المقاومـة المدنيـة السـبيل الأرقـى للوصـول إلـى الانتقـال السـلمي للديمقراطيـة.

فـي هـذا المنعطـف الهـام، بـرز دور الخـارج المتضخّـم والمؤثـر، الـذي لـم يسـمح لهـذا الاتفـاق بالعيـش أكثـر مـن 12 سـاعة. ومـن المؤسـف، أن برهـان غليـون قـد انسـحب مـن التوقيـع علـى هـذا الاتفـاق، بـل أكثـر مـن ذلـك، صمَتَ عـن تعبئـة الغوغـاء والإسـلاميين

ضده. بعد ذلك، لم يعد من الغريب أن يمسك الخارج بزمام التعبير السياسي السوري خارج البلاد، مع وعود بـ «الكوريدور» (الممر) الإنساني حيناً، ومناطق العزل الجوي والمناطق الآمنة أحياناً أخرى. وبدأت عملية تعويم العسكرة والجيش الحر على قدم وساق، بحيث صار من الصعب على أي طرف سياسي سوري، بإمكانياته الذاتية، أن يستجيب لمتطلبات الولوج في حرب تهمش الثورة السلمية، وتبعد بالضرورة الكتل البشرية الواسعة عنها. ولشديد الأسف، خاضت نخبة سياسية من سوريي الخارج معركة التسليح والتدويل، بحيث اختلط عند الفصائل المسلحة مفهوم الدولة بمفهوم النظام، والجيش السوري بالجيش الأسدي أو النصيري (حسب الإيديولوجية)، وأزيلت الفروق بين الصراع الإقليمي والدولي على سورية، والصراع بين قوى التغيير المجتمعية والسياسية والمدنية من جهة، والدكتاتورية من جهة ثانية. وجرى التطبيع مع قدوم «الجهاديين» زرافات[4] ووحدانا، من أكثر من أربعين بلداً.

حاولنا جهدنا وقف تدفق الجهاديين إلى سوريا، وكان هذا الموضوع أهم أسباب القطيعة مع الرئيس التونسي منصف المرزوقي، رفيق ربع قرن من النضال المشترك. الاتحاد الأوربي الذي استقبل في بروكسل وفداً ثلاثياً كان معي فيه لؤي حسين ومنى غانم، استنكر الأرقام التي قدمناها عن عدد الأوربيين المقاتلين في سوريا، وقلل من أهمية وخطورة الموضوع. وعندما صرخت بحسرة على إحدى القنوات: «اللي بده يجاهد يجاهد في بيت أبيه... تحضرون ألفا من الشيشان فيأتي ألفين من لبنان، توقفوا عن تدمير سوريا»، اتصل بي أكثر من مسؤول في الائتلاف يقول: هل تريد بقاء بشار الأسد في السلطة؟

[4] الزرافي: تعني في اللغة جمع من الناس (المحرر).

لا بد من التذكير بحقبة التحالف الإخواني-الجهادي السلفي التي بدأت علنية في 7 نيسان/أبريل 2012، ببيان وقعه 107 شخصية من التيارين، من ضمنهم القرضاوي والقرني والغنوشي والعودة، ثم بيان حركة الإخوان المسلمين في سوريا في 10 حزيران/يونيو 2013 الذي وجّهت فيه دعوتها «إلى كل من يؤمن بالله ربا، وبمحمدٍ نبيّا، وبسلف الأمة الصالح نهجا [...] إلى الوقوف صفاً واحداً للدفاع عن حمى العقيدة وحياض الوطن» وأن «على كل مسلم على الجغرافيا الإسلامية، أن يحدِّدَ موقفَه ورايتَه: فإما أن يكون تحت راية الحق والعدل والخير، أو تحت راية الباطل والظلم والشر». وقد وصلت الرسالة لذروتها في استاد القاهرة في 15 يونيو/حزيران 2013، حيث أعلن 500 «عالم»، إخواني وجهادي سلفي، الجهاد في سوريا بحضور الرئيس محمد مرسي العياط.

كم انتظرنا في هذه الحقبة موقفاً جريئاً لما تبقى من إعلان دمشق، وبعض الشخصيات العلمانية التي وضعها الإخونجية واجهة وقتئذ، يرفض تأميم ما يجري في سوريا من قبل الإسلاميين، والنتائج الكارثية المترتبة على ذلك. ولكن لقد أسمعت إذا ناديت حياً.

في لحظات التحول هذه، سارت السلطة على نهج القرارات الأحادية الجانب لما أسمته بالإصلاح. فحاورت نفسها في صياغة دستور جديد. «وعادت حليمة لعاداتها القديمة» فيما أسمته انتخابات. وأصدرت عدداً من المراسيم والقرارات التي لم تنفذ منها، على هزالتها وعقمها، شيئاً يذكر.

لا يمكن وصف ما حدث بأمانة من دون الخوض بصدق وعمق في كلمات ومصطلحات مثل «فِرَق الموت» أو «الشبيحة»، ووظيفة الميليشيات وطبيعة التسلح غير الحكومي في سورية، وتغييب المشكلات الأساسية التي أنجبت الثورة، مثل التهميش

الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتصحر المشروع السياسي للسلطة، والاغتيال المنهجي لفرص النضوج المدني السياسي المجتمعي القادر على مواجهة أخطبوط الاستبداد-الفساد في البلاد، والأشكال الجديدة للفساد التي ولدت مع التسلح والمال السياسي والتبعية. جميعها عوامل رسمت معالم وإمكانيات الطريق السلمية المحلية من الاعتصام والإضراب العام، إلى العصيان المدني العام القادر على شلّ وسائل الدفاع الأمنية العسكرية للسلطة الدكتاتورية عند القوى المدنية في الداخل. لذا لا يستغرب غياب القدرة عند قطاعات واسعة مشاركة داخل البلاد وخارجها على استيعاب الفرق بين السلطة والنظام والدولة. وعدم تلفظ الفئات الأكثر فقراً لكلمات مثل البناء والتنمية والتشغيل وحق العمل والعدالة الاجتماعية. وسهولة الاتهام والقذف والتشهير بقوى ديمقراطية ناضلت عقوداً ضد الدكتاتورية.

لقد سقط العديد من الشعبويين في وهم «الجهادي السوري جميل مهما فعل»، فلم يعملوا على إعادة البوصلة الثورية لمكانها، والتأكيد على أهداف رئيسية ومهمات غير منجزة عوضاً عن تمزيق الجبهة الداخلية للثوار. كذلك جرى الاستخفاف بوسائل حماية السلم الأهلي في الأوضاع الثورية، وكأن لدى السوريين كروموسومات مضادة للصراعات الأهلية المسلحة. وقد تعززت عند أوساط سياسية ليبرالية ودينية في الخارج حالة عدمية وطنية (خاصة في التفاوض على الجولان والتدخل العسكري الخارجي)، فقدمت للرأي العام العربي صورة جد سلبية عن المعارضة التي لا تميز بين الاستقلال والتبعية في القرار السياسي. وزاد الخطاب الداعي لدعم العسكرة والتدخل الخارجي العسكري في إضعاف وعي وقدرة الثوار على فك الارتباط مع آليات قتل الثورة. ولا شك بأن المسؤولية تشمل القيادة السياسية التي

فرضت ممثلة للمعارضة، والقيادة «السيادية» في السلطة التي أعطت القيادة الفعلية للأجهزة الأمنية حتى في قيادة العمليات العسكرية. ساد الغموض المتعمد حول معنى الحماية الدولية ومبناها، وقراءة أشكال «الكوريدور» الإنساني المعروفة بشكل مراهق، وسهولة التعامل في بروباغندا المعارضة مع الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة وتبعاته، وتجميل وزخرفة تدخل «الناتو» في الكوسوفو وليبيا، في طمس متعمد لتدخلاته منذ تأسيسه. وأخيراً وليس آخراً، الوضع المأساوي لضحايا القمع والتوحش الأمني-العسكري الذي جعل الكثير منهم أسرى للأطراف التي تساعدهم على البقاء على قيد الحياة.

كما يمكن الإشارة الى أن الفشل الذريع لأنصار المعارضة المسلحة قد تجلى في فشلهم في جعل السياسي قائداً للعسكري، وفي تحرير فصائلهم من أحادية المذهب والخطاب الإسلاموي، وفي توحيد الرؤية والعمل والاستراتيجيات. هذا الفشل جعلهم يقدموا أسوأ مثل لمن يظن بأن العنف وسيلة خلاص.

لم يكن الخوف المركزي على الصورة الذاتية، تنظيمية أو شخصية، حاضراً، بقدر ما كان الخوف من عملية التهديم المنهجي، بوعي أو بغير وعي، للأخلاق الثورية والقيم الكبيرة التي تحملها الثورة يتصدر كل منعطف. لقد ترسّخت لدينا القناعة مبكراً بأن من الضروري توضيح التخوم بين المشروع المدني الديمقراطي السلمي، وأي شكل من أشكال الصراع المسلح والتعبئة الطائفية والتبعية السياسية والمالية. لذا، لم ولن نتوقف عن الحديث في مخاطر إلغاء الفروق بين الثورة والحرب، وبين وسائل وخطاب الثوار والسلطة، وبين الانتماء لمستقبل سورية الديمقراطي وحمل إرث الحقبة التسلطية. فما أسهل أن تتحول الثورة إلى حرب داخلية وحرب إقليمية تمنح السلطة الأمنية، التي أوغلت في

جرائـم ضـد الإنسـانية، بالـون أكسـجين يطيـل عمرهـا، وتعيـد انتسـاب ثلاثيـة «المدينـة والأقليـات والمدنيـة» للحـراك الثـوري إلـى المربـع الأول. كان الديمقراطيـون يعيشـون تحـت مطرقـة «إضعـاف الشـعور القومـي» فـي محاكمـات السـلطة الصوريـة، فأتانـا سـندان «إضعـاف الشـعور الثـوري» فـي كل مـرة ننطـق فيهـا بـرأي أو نقـد، أو نتحـدث فيهـا عـن نقـاط القـوة والضعـف فـي مناهضـة الدكتاتوريـة بالوسـائل المسـلحة.

أحـد الذيـن شـاركوا فـي جملـة المؤسسـات التـي أوصلتنـا إلـى المـآل الحالـي، كتـب مؤخـرا «بـراءة ذمـة» ممـا جـرى، متابعـاً دوره فـي الهيئـة السياسـية للائتـلاف فـي ازدواجيـة تثيـر الشـفقة:

> لقـد حملـت العَسـكرة تحولاً فـي أهداف الثـورة وطبيعتهـا، بدايـة مـن إضعـاف السياسـي لصالـح العسـكري، وإنهـاء الجانـب الشـعبي السـلمي، واسـتبداله بالقتـال والرهـان عليـه، وصـولاً إلـى إزاحـة فصائـل الجيـش الحـر بتنوعهـا، وتسـويد القـوى الإسـلامية برايـاتهـا المختلفـة التـي اعتبـرت الديمقراطيـة كفـراً فحذفتهـا مـن الرايـات والخطابـات، ومارسـت بديـلاً ظلاميـاً مقننـاً بطبيعـة المـدارس الفقهيـة واختلافاتهـا. حتـى جماعـة الإخـوان المسـلمين لـم تتقـدّم كثيـراً فـي خطهـا، ولـم تنجـح فـي تجسـيد أسـس وثيقـة العهـد التـي أقرتهـا، وكأنهـا اسـتكانت لتلـك التطـورات الإسـلاموية، أو وجـدت فيهـا تناغمًـا مـع أصولهـا ومعتقداتهـا الأساسـية، وبمـا ينسـجم وتركيـب معظـم أعضائهـا. وأدّى هـذا التحـول إلـى تشـويه صـورة الثـورة لـدى قطاعـات واسـعة مـن حواضنهـا الشـعبية التـي راحـت تنفضّ عنهـا، أو تصاب باليـأس. وتجلـى ذلـك فـي عـدد مـن الفئـات الاجتماعيـة التـي لـم تقتصـر علـى «الأقليـات الدينيـة والمذهبيـة» فقـط، بـل فـي عمـوم القطاعـات، خاصـة فـي المـدن، كذلك

الأمر على صعيد التأييد الشعبي العربي لها، والرأي العالمي الذي منحها التأييد أشهرها الأولى. بل إن الأطراف الدولية التي اصطفّت مع الثورة وشكّلت ما يعرف بأصدقاء الشعب السوري، راح كثير منها يوظّف تحولات الثورة وأسلمتها إلى سبب لمواقف سلبية، وذريعة لإيقاف الدعم متعدد الأشكال.[5]

ألا يدرك كاتب هذه الأسطر أن مجرد بقائه في الهياكل التي أوصلتنا إلى هذا الوضع، يفقد نقده الذاتي أي معنى أو مبنى؟

أعطت العسكرة لأصحاب نظريات «الجهاد العالمي» أو «العنف الثوري» الصدارة، محوّلة مئات آلاف المواطنين السلميين الذين انخرطوا في الحراك المدني السلمي إلى نازحين ولاجئين ومعتقلين وضحايا. في المناطق ذات الأغلبية الكردية، تحولت وحدات حماية الشعب بخبرات أربعين عاماً، من القتال ضد الجيش التركي إلى القوة العسكرية الوحيدة في «روج آفا»،[6] وقد سعينا المستطاع لكيلا تعيد إنتاج تجارب الحزب الواحد والفصيل القائد، خاصة في فترة استهداف داعش للمناطق الكردية في حرب شوفينية ضد الكرد بلباس ظلامي ديني. وقفنا ضد تجنيد الأطفال واعتقال شخصيات مدنية وسياسية، ودفعنا باتجاه تشكيل «هيئة كردية عليا» تجمع مختلف التنظيمات الكردية في برنامج مدني ديمقراطي، وقيام جبهة وطنية ديمقراطية علمانية لعموم سوريا. إلا أن القوات الأمريكية، التي تنظر للمنطقة من ثقب مصالحها الخاصة، لم يكن يعنيها بأي

[5] عقاب يحيى، «معوقات عودة الديمقراطية إلى الثورة»، **الرافد**، 19 أيار/مايو 2018، http://www.alraafed.com/2018/05/19/%A4%D9%A4-126/ (تاريخ الوصول 15 تموز/يوليو 2022).

[6] المنطقة الغربية من كردستان التاريخية، وهي المناطق ذات الغالبية الكردية في شمال وشمال شرق سوريا (المحرر).

شكل أو مضمون أو ممارسات الإدارة الذاتية. ومنذ الطلب الذي قدمه لي روبرت فورد للإفراج عن 24 معتقل سياسي قبيل تركه منصبه، لم يتطرق مسؤول أمريكي واحد لأي موضوع يتعلق بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في شرقي الفرات. كان همّهم عودة أسماء معروفة من قيادة وحدات حماية الشعب إلى قنديل، للحديث مع الأتراك عن فك ارتباط «قوات سوريا الديمقراطية» عن قيادة حزب العمال الكردستاني، ورهن القرار الكردي بالسياسة الأمريكية قدر المستطاع. أما قيادة حركة المجتمع الديمقراطي (تف.دم)، فتقوقعت في معركة تسجيل نقاط للتاريخ بإعلان الفدرالية على نهج «القائد أوجلان»، من جانب واحد في مهرجان «شعبي» على الطريقة البعثية. لم يكن هذا الإعلان كارثة على القضيتين السورية والكردية فحسب، بل ابتعاد عملي عن كل التيارات الديمقراطية العلمانية السورية التي سعت قدر المستطاع لتخفيف عواقب العسكرة، وعواقب تفوق العسكري على السياسي والمدني، وضرورة نضال مختلف المكونات القومية في البلاد من أجل سوريا ديمقراطية موحدة.

لا يوجد في التاريخ المعاصر حالة واحدة لاستشراس العنف أفضت الى نظاماً ديمقراطياً. وليس لدينا حالة واحدة لانتصار عسكري في أوضاع مشابهة لم تحمل فيروسات الطائفية والتطرف والانتقام والاستئصال والثأر. لقد حذرنا وما زلنا نحذر من تداعيات العنف على التماسك الاجتماعي والسلم الأهلي والوحدة السورية. فمن الواضح للعيان أن مشروع العنف السياسي لا يشكل تعبيراً عن حالة طبقية أو مطالب قومية أو طموحات ديمقراطية. العنف السياسي في سورية كان دفعاً مدروساً ومتعمداً للحراك الاجتماعي نحو المذهبية والطائفية والتطرف، باعتبارها الحاضن الأول للموت والقتل والثأر.

قائمة المصادر

المرزوقي، منصف. 2011. **انها الثورة يا مولاي: القرن الواحد والعشرون قرن الثورة العربية**. تونس: الدار المتوسطية للنشر.

يحيى، عقاب. 2018. «معوقات عودة الديمقراطية إلى الثورة.» **الرافد**، 19 أيار/ مايو، 126-http://www.alraafed.com/2018/05/19/%D9%A4/. تاريخ الوصول 15 تموز/ يوليو 2022.

رأسماليَّة الخليج العربي والاقتصاد السياسي العالمي المتغيّر

آدم هنية

بعد نهاية الاستعمار البريطاني، وظهور الولايات المتحدة كقيادة عالميَّة مهيمنة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، أصبحت منطقة الخليج في الشرق الأوسط محوراً استراتيجياً رئيسياً للسياسة الخارجيَّة للولايات المتحدة. وضمن هذا السياق، تشكلت علاقات وثيقة جدًا بين الإدارات الأمريكيَّة المتعاقبة ودول مجلس التعاون الخليجي الست: المملكة العربية السعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر، وعُمان. وتشترك هذه الدول في عدد من الخصائص التي تميزها عن الدول الأخرى في الشرق الأوسط: أولاً، تتبع جميعها النظام الملكي، وتهيمن فيها العائلات الحاكمة القويَّة على الجهاز السياسي وعلى جزء كبير من الثروة الاقتصاديَّة. ثانياً، أدت الاحتياطيات

الكبيرة لدى دول مجلس التعاون الخليجي من النفط والغاز الطبيعي إلى توليها دوراً رئيسياً في الإمداد العالمي للطاقة، فضلاً عن إنتاج البتروكيماويات. وعززت الثروة الناتجة عن الهيدروكربونات تحولاً سريعاً ودراماتيكياً في البيئة الحضريَّة في الخليج، كما مكنتها من الامتداد إلى قطاعات غير نفطيَّة مثل الاتصالات، والنقل والخدمات اللوجستية، والأعمال الزراعيَّة التجاريَّة، والتصنيع. ومع ذلك، ورغم ثروتها الماليَّة الهائلة واحتياطاتها الكبيرة من الهيدروكربونات، إلا أنَّ دول مجلس التعاون الخليجي ما تزال تُعرف بمستويات عالية جداً من عدم المساواة واستغلال العمالة المتفشي. ويتجلى ذلك بشكل ملحوظ في الظروف التي يواجها عدد كبير من العمال المهاجرين المؤقتين الذين يشكلون أكثر من نصف القوى العاملة في دول الخليج.

تطورت في السنوات الأخيرة الأبحاث والكتابات حول الخليج العربي في اتجاهات جديدة ومثيرة. فبدأت الأعمال النقديَّة متعددة التخصصات بتحدي الأساليب المنهجيَّة المحدَّدة في منطقة الخليج، ولا سيما النموذج السائد المعروف باسم نظرية الدولة الريعيَّة (RST). فبدأ الدارسون بإعادة النظر أيضاً في كيفية دراسة تاريخ الخليج، ما يلفت الانتباه إلى الإرث الدائم للاستعمار البريطاني والاستمراريَّات الموجودة بين حقبتي ما قبل النفط وبعده. وأصرت الكثير من هذه الأدبيات على تقديم فئات مثل الطبقة والرأسماليَّة لفهم الخليج، والابتعاد عن الأطر الجوهرانيَّة والثقافويَّة التي سادت عند دراسة المنطقة لسنوات عديدة. وكان من الجوانب المهمة لذلك محاولة موقعة الخليج بشكل كامل في العمليات الإقليميَّة والعالميَّة، واستكشاف جوانب تنمية الخليج بما يتجاوز مجرد مسألة النفط (مثل البنية التحتيَّة والخدمات اللوجستية، والموانئ، والمصارف والتمويل).

الرأسماليَّة العالميَّة والنفط والخليج

بدأ النفط منذ العقود الأولى من القرن العشرين، باستبدال الفحم كمصدر رئيسي للطاقة في قطاعات النقل العالمي، والتصنيع، والإنتاج الصناعي. وأدت كفاءة طاقة النفط العاليَّة، وإمكانية نقله، إلى جعله وقوداً مثالياً للمركبات، والطائرات، والشحن. وكان ذلك أمراً ضروريّاً ليس فقط لتطوير وسائط جديدة للنقل المدني، بل ساهم أيضاً بزيادة قدرات الدول على شنّ الحروب. وقد شكّلت المنتجات النفطيَّة أيضاً المادة الأوليَّة الأساسيَّة في إنتاج السلع الجديدة مثل البلاستيك، والألياف الصناعية، والمنظّفات، والأسمدة، التي أصبحت جميعها جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية اعتباراً من منتصف القرن العشرين. وبالنسبة للحكومات الغربيَّة التي كانت قلقة من تشدد اتحادات الفحم في الولايات المتحدة وأوروبا، اعتُبر النفط «أكثر موثوقيَّة من الناحية السياسيَّة».

كان لهذا التحول إلى رأسماليَّة عالميَّة مرتكزة على النفط تداعيات هائلة على الشرق الأوسط؛ فبحلول منتصف الستينات، كان من الواضح أنَّ منطقة الخليج تمتلك إمدادات ضخمة من النفط (والغاز) سهل الوصول والرخيص نسبيّاً، واعتُبرت المنطقة ضروريَّة لتلبية الطلب الدولي المتسارع على هذه الموارد. ولمواجهة الحركات الثوريَّة المناهضة للاستعمار المتجذرة في أجزاء أخرى من الشرق الأوسط، بما في ذلك الدول الغنية بالنفط مثل العراق، وإيران، وليبيا، والجزائر، ظهرت دول الخليج كركيزة أساسيَّة لقوة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط منذ منتصف القرن العشرين. كانت هذه علاقة مبنية على فهم بسيط: ستضمن الممالك الخليجية دعماً شاملاً لطموحات السياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة في الشرق الأوسط، بما في ذلك ضمان التدفق المستمر للنفط إلى السوق العالمية. وفي

المقابل، ستوفر الولايات المتحدة دعماً سياسياً وعسكرياً كاملاً للعائلات الحاكمة في الخليج. وما تزال السمات الأساسيَّة لهذه العلاقة سارية حتى يومنا هذا.

شهد العقد الماضي تغيراً كبيراً في أسواق النفط العالميَّة، كان أبرزها النمو السريع في إنتاج النفط في أمريكا الشمالية بسبب تطوير حقول النفط غير التقليديَّة في الولايات المتحدة وكندا (هذه احتياطيات يُعتبر استخراجها صعباً وأكثر تكلفة من الوقود الأحفوري التقليدي). ونتيجة لذلك، أصبحت الولايات المتحدة مُصدّراً صافياً للنفط في أوائل العام 2011، وتفوقت على المملكة العربية السعوديَّة لتصبح أكبر منتج في العالم في العام 2013. وقد حافظت على هذا المركز حتى يومنا هذا. مع ذلك، ما يزال الخليج يحتل مكانة مركزيَّة في أسواق الهيدروكربونات في العالم بسبب انخفاض متوسط تكلفة الإنتاج مقارنة بالدول الأخرى. في العام 2019، بلغت حصة دول مجلس التعاون الخليجي من الهيدروكربونات العالميَّة أقل بقليل من ربع الإجمالي العالمي. وتُعتبر إمدادات النفط في المملكة العربيَّة السعوديَّة ذات أهمية خاصة؛ فباعتبارها «منتجاً متحكماً» للنفط، فإنَّ المملكة قادرة على ضخ إمدادات جديدة إلى السوق بسعر رخيص وبسرعة، وبالتالي لها تأثير كبير على أسعار النفط العالمية.

لكن لا يمكن اختزال مكانة الخليج في الاقتصاد السياسي العالمي ببساطة في صادراتها النفطية. فكان على نفس القدر من الأهميَّة ما تفعله بالفوائض الماليَّة التي تراكمت من خلال بيع النفط في السوق العالمية، أو ما يسمى بـ «إعادة تدوير البترودولار». خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، ارتبطت تدفقات البترودولارات الخليجيَّة ارتباطاً وثيقاً بتطور الأسواق الماليَّة العالمية؛ ومن أحد الأمثلة المبكرة على ذلك كان ظهور أسواق اليورو، وهي الأسواق الماليَّة التي تطورت في أوروبا خلال أواخر خمسينات وستينات

القرن الماضي، وهي أسواق تقع خارج نطاق السلطة القضائيَّة والأنظمة القوميَّة، وكانت معفاة إلى حد كبير من الضرائب والقيود الماليَّة المحليَّة الأخرى. بعد توطين شركات النفط الخليجيَّة في السبعينات والزيادة الكبيرة في أسعار النفط نتيجة لذلك، وصلت ودائع البترودولار في بنوك أمريكا الشمالية وأوروبا، العاملة في أسواق اليورو، إلى مستويات عالية للغاية. وزادت هذه الفوائض الماليَّة بشكل كبير من قدرة البنوك الدولية على إقراض الشركات متعددة الجنسيات، والحكومات، والمقترضين الآخرين. كما كان لها تأثير حاسم على شكل أزمة ديون «العالم الثالث» خلال الثمانينات؛ فحينها اضطرت البلدان التي تعاني من ضائقة مالية في الجنوب إلى استعارة البترودولار المعاد تدويره من خلال أسواق اليورو. أما اليوم، فتعد قوة مدينة لندن في النظام المالي العالمي إرثاً مباشراً لهذه الأسواق الأوروبيَّة، وما تزال الروابط مع الخليج ذات أهمية كبيرة.

يُعاد تدوير البترودولارات الخليجيَّة في الأسواق الدوليَّة من خلال وسائل أخرى غير مباشرة. ويشمل ذلك شراء دول الخليج للسلع والخدمات الأجنبيَّة، لا سيما السلع والخدمات المرتبطة بتطوير البنية التحتيَّة الحضريَّة مثل الآلات، ومعدات النقل، والهندسة المتطورة، وخدمات البناء. ويتمثل المسار الرئيسي الآخر لإعادة تدوير البترودولار في شراء الخليج للمعدات والخدمات العسكرية من دول مثل الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا؛ فبين عامي 2015 و2019، اشترت دول الخليج الست أكثر من خُمس الأسلحة المباعة على مستوى العالم، واحتلت المملكة العربيَّة السعوديَّة والإمارات العربية المتحدة وقطر المركزين الثامن والعاشر في قائمة أكبر مستوردي الأسلحة في العالم. واشترت المملكة العربيَّة السعوديَّة وحدها ربع إجمالي صادرات الأسلحة الأمريكيَّة خلال تلك الفترة، مقارنة بـ 7.4% في الفترة ما بين 2010 و2014.

رأس المال والدولة في الخليج

إنَّ صادرات الهيدروكربونات وفوائض البترودولار ضروريَّة أيضاً لفهم أنماط التنمية الداخلية في الخليج. تتطرق الأعمال الأكاديميَّة عادةً إلى هذا الموضوع من خلال نظرية الدولة الريعية، وهو إطار نظري استُخدِم لأول مرة في السبعينات لتفسير الخصائص الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والسياسيَّة في الدول الغنية بالموارد في الشرق الأوسط، ومنذ ذلك الحين عُمِّم هذا الإطار أيضاً ليستخدم في دول أخرى حول العالم. هناك العديد من الأشكال المختلفة لنظرية الدول الريعيَّة، لكن نقطة انطلاقها المشتركة هي الحجة القائلة بأنَّ الوصول إلى «أرياع» كبيرة ومستمرة من بيع النفط يمنح العائلات الحاكمة في الخليج (وبالتالي الدولة في الخليج) استقلاليَّة واضحة وسلطة على أجزاء أخرى من المجتمع. فلا يحتاج الحكام إلى الاعتماد على الضرائب أو التنازلات الديمقراطيَّة، لضمانهم الحصول على ريع النفط. وقد استُخدم توفر ريع النفط لتفسير مجموعة متنوعة من الظواهر الاجتماعيَّة في الخليج: الاستبداد وانعدام الديمقراطية، وضعف مؤسسات المجتمع المدني، والاعتماد على شبكات المحسوبيَّة، و«العقليات» الريعيَّة، وأنماط التنمية الاقتصاديَّة.

هناك العديد من الانتقادات الموجهة لنظرية الدولة الريعيَّة، من ضمنها: التساؤل عن تنبؤاتها التجريبيَّة حول السكون السياسي وعلاقته مع وجود ريع النفط، وادعاءات بأنَّ النظريَّة تستبعد الفاعليَّة السياسيَّة ولا تفسر بشكل مقنع التباين الاجتماعي والسياسي في البلدان المختلفة؛ وانتقاد بأنَّ النظريَّة تقلل من شأن الاقتصاد السياسي للإمبرياليَّة في الشرق الأوسط. إلا أنَّ معظم هذه الانتقادات تميل إلى قبول الفصل الأساسي بين الدولة والطبقة الذي تتميز به نظرية الدولة الريعيَّة، ويُشتق في

النهاية من توجهات ماكس فيبر في علم الاجتماع: «دولة قوية» (مدعومة من عائدات النفط) منفصلة تماماً وتهيمن بشكل كامل على طبقة تجاريَّة «ضعيفة».

ترفض الانتقادات، الأكثر جوهريَّة للنظريَّة، هذا الفصل بين الدولة ورأس المال، وتشير إلى الوزن الكبير للتكتلات التجاريَّة الكبيرة في الاقتصاد السياسي في الخليج. وعادة ما يتم تنظيم هذه التكتلات في مجموعات قابضة وتنشط في قطاعات متنوعة، بما في ذلك قطاعات الإنشاء، والتطوير العقاري، والعمليات الصناعية (خاصة الصلب، والألمنيوم، والخرسانة)، وتجارة التجزئة (خاصة تجارة الاستيراد، وملكيَّة مراكز التسوق والمولات) والتمويل. غالباً ما يأتي مالكو هذه التكتلات من عائلات تجاريَّة كانت بارزة في الفترات المبكرة من تشكيل الدولة. ومع ذلك، تخضع هذه التكتلات التجارية الكبيرة والمتنوعة في كثير من الحالات لسيطرة أعضاء من النظام الملكي الحاكم. وبهذا المعنى، يجب أن يُنظر إلى العائلات الحاكمة في الخليج على أنَّها جزء من الطبقة الرأسماليَّة الخاصة (فضلاً عن كونها جزءاً أساسياً من كيفيَّة ممارسة سلطة الدولة).

إنَّ اعتبار أفراد الأسرة الحاكمة على أنَّهم رأسماليون، وليسوا مجرد قادة سلطويين، يعيد صياغة طريقة تفكيرنا في رأس المال والدولة في الخليج. ومن هذا المنظور، يتم تصور الدولة على أنَّها تعبير مؤسسي عن القوة الطبقيَّة في الخليج، حيث يعتمد تراكم رأس المال بشكل كبير على وساطة الدولة. وبهذه الطريقة بالضبط تعمل الدول الرأسماليَّة في كل مكان، والخليج ليس استثناء. وبالفعل، هناك وفرة من الأمثلة على دعم الدولة في الخليج لتراكم رأس المال الخاص (بما في ذلك رأس المال الخاص للعائلات الحاكمة)، وهذه الأمثلة موثَّقة جيداً، ومن ضمنها: الأراضي المدعومة والمنح الأخرى، وعقود الدولة المربحة لمشاريع مختلفة، والاستثمارات المشتَرَكة بين

رأس المال الخاص والدولة، ودعم مؤسسات الدولة السياسي والمالي للاستثمارات الخارجيَّة من قبل التكتلات الخاصة. إن الدولة في الخليج، كما في كل المجتمعات الرأسمالية، دولة طبقيَّة وليست مؤسَّسة محايدة أو طفيليَّة معلَّقة فوق المجتمع.

من خلال دعمها من قبل هذه العلاقات مع الدولة، وسعت أكبر التكتلات التجارية في الخليج من انتشارها الدولي بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة. ركزَّت الاستثمارات الخليجية الدوليَّة تاريخيّاً على أمريكا الشمالية وأوروبا، ولكن ابتداءً من أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كانت هناك زيادة كبيرة في حجم تدفقات رأس المال من الخليج إلى الدول العربيَّة المجاورة. وحدثت تدفقات رأس المال الإقليميَّة هذه عبر مجموعة متنوعة من الآليات، بما في ذلك عمليات الاندماج والاستحواذ، واستثمارات الأقليَّة في الأسواق الماليَّة العربيَّة، وإنشاء شركات تابعة/ فرعيَّة عابرة للحدود، والتحكم في حقوق الترخيص والوكالة. يعمل تدويل رأس المال الخليجي من خلال هذه الوسائل وغيرها بشكل متزايد على تشكيل أنماط التنمية عبر العديد من القطاعات الاقتصاديَّة الرئيسيَّة في الشرق الأوسط، ومنها قطاعات العقارات والإنشاء، والبنية التحتية والخدمات اللوجستية، والخدمات المصرفيَّة والماليَّة، ووسائل الإعلام والاتصالات، وتجارة التجزئة والمبادلات التجاريَّة، والأعمال التجارية الزراعيَّة. ونتيجة لذلك، أصبح الاقتصاد السياسي لمختلف البلدان العربية منسجماً بشكل وثيق مع ديناميكيات تراكم رأس المال في الخليج نفسه.

الهجرة، والمواطنة والعمل في الخليج

الجانب المهم الآخر للتكوين الطبقي في الخليج هو دور العمالة المهاجرة ومسألة المواطنة ذات الصلة. يشكل غير المواطنين ما بين

82-56% من القوى العاملة في المملكة العربيَّة السعوديَّة، وسلطنة عمان، والبحرين، والكويت، وحوالي 95% في قطر والإمارات. هذه الأرقام المذهلة أساسيَّة لفهم البنية الطبقيَّة في الخليج. من خلال نظام الكفالة سيئ السمعة، يرتبط العمال المهاجرون بصاحب عمل معيَّن، ويُمنعون من البحث عن عمل بديل، أو حتى مغادرة البلاد دون إذن. وتعمل الغالبيَّة العظمى من هؤلاء المهاجرين (90%) في القطاع الخاص (في قطاعات مثل الإنشاء، والعمل المنزلي، والبيع بالتجزئة)، وغالباً ما يتقاضون رواتب منخفضة ويخضعون لظروف عمل خطيرة وشديدة الاستغلال. وبهذا المعنى، فإنَّ استغلال العمالة المهاجرة هو جزء أساسي من تراكم رأس المال للتكتلات التجاريَّة الكبرى في الخليج.

قارنت مجموعة كبيرة من الأدبيات ظروف العمالة المهاجرة في الخليج بمفاهيم العمل بالسخرة أو العمل «غير الحر»؛ إذ يُمنع المهاجرون من دخول البلاد أو مغادرتها دون إذن صاحب العمل، ولا يمكنهم تغيير وظائفهم متى شاءوا، وفي كثير من الأحيان تُسحب جوازات سفر العمال منهم، ويضطرون إلى دفع رسوم توظيف باهظة تجعلهم محاصَرين في الديون لفترات طويلة من الزمن. أما النقابات، فهي محظورة، وأي نوع من الإضراب أو الاحتجاج سرعان ما يقابل (قانونياً) بالترحيل. ويتم تعزيز كل ظروف العمل هذه من خلال الفصل المكاني للعمال المهاجرين، ذوي الأجور المنخفضة، في معسكرات العمل، والرقابة المشدَّدة على الحركة من وإلى العمل.

إحدى عواقب هذا الاعتماد الكبير على العمال المهاجرين هي أنَّ ملايين العائلات، في جميع أنحاء جنوب آسيا والشرق الأوسط وشرق إفريقيا وأماكن أخرى، تعتمد على التحويلات الماليَّة التي يُرسلها العمال في الخليج إلى بلدانهم. يوجد عمال مهاجرون في الخليج أكثر من أي منطقة أخرى في الجنوب العالمي، وتحتل المملكة العربيَّة السعوديَّة وحدها مرتبة

ثانـي أكبـر مصـدر للتحويـلات الماليَّـة فـي العالـم (بعـد الولايـات المتحـدة). وعلـى سـبيل المثـال، تشـكِّل تدفقـات التحويـلات فـي باكسـتان وبنغلاديـش وسـريلانكا ونيبـال، أكثـر مـن 5% مـن إجمالـي الناتـج المحلـي (وفقـاً لإحصـاءات فـي العـام 2016)، والغالبيَّـة العظمـى مـن العامليـن فـي الخـارج مـن هـذه البلـدان (تقريبـاً 90% فـي بعـض الحـالات) توجـد فـي الخليـج. ويمكـن أن يكـون الاعتمـاد علـى التحويـلات الماليـة مـن الخليـج أكثـر وضوحـاً علـى المسـتوى المحلـي؛ فمثـلاً فـي ولايـة كيـرالا الهنديـة يُقـدَّر أنَّ التحويـلات تشـكل أكثـر مـن 36% مـن صافـي الناتـج المحلـي فـي الولايـة، وهـي مكـون حيـوي للاسـتهلاك بالنسـبة للعديـد من الأسـر.

تسـلط هـذه التدفقـات عبـر الحـدود للعمـال المهاجريـن الضـوء علـى أنَّ الطبقـة ليسـت مجـرد فئـة مجـرَّدة تصـف علاقـة معينـة بـرأس المـال وإنتـاج فائـض القيمـة داخـل المسـاحات القوميَّـة. تنشـأ الطبقـات بشـكل ملمـوس مـن خـلال الترابـط بيـن المسـاحات الجغرافيَّـة، وتتشـكل باسـتمرار مـن خـلال تدفقـات (وتهجيـر) البشـر عبـر الحـدود. ولهـذا تداعيـات مهمـة لفهـم مـا يحـدث فـي لحظـات الانكمـاش الاقتصـادي فـي الخليـج؛ ففـي مثـل هـذه الأوقـات، غالبـاً مـا يتـم ترحيـل العمـال المهاجريـن فـي الخليـج، ويكـون ذلـك فـي كثيـر مـن الأحيـان مـن دون الحصـول علـى أجـور متأخـرة أو تعويضـات. كان هـذا واضحـاً فـي أعقـاب الأزمـة العالميَّـة فـي العـام 2008، ولا سـيَّما فـي دبـي، ويمكـن أيضـاً ملاحظتـه فـي المملكـة العربيَّـة السـعوديَّة فـي أعقـاب انخفـاض أسـعار النفـط العالميَّـة الـذي بـدأ فـي منتصـف العـام 2014، حيـن أدت حمـلات الحكومـة السـعوديَّة إلـى طـرد عـدة ملاييـن مـن العمـال المهاجريـن. تحـدث هـذه الأنـواع مـن الترحيـل الجماعـي مـن دون أي اهتمـام يذكـر برفـاه المهاجريـن أو عائلاتهـم، وعـادة مـا تسـبب انخفاضـاً حـاداً فـي تدفقـات التحويـلات عبـر الحـدود. ويشـير عمل المهاجريـن فـي الخليـج -الـذي يتصـف بكونـه «يمكـن الاسـتعاضة

عنه (disposable)»- إلى الطرق التي يمكن أن تعمل بها ممرات الهجرة والتحويلات كأحزمة نقل للأزمة الاقتصادية، مما يؤدي إلى إزاحة آثار الانكماش الاقتصادي مكانياً على المجتمعات الفقيرة الموجودة في البلدان التي ترسل العمالة إلى الخليج.

لم تمنع الأعداد الكبيرة من العمال المهاجرين في الخليج مستويات كبيرة من الفقر والاستبعاد الاجتماعي بين المواطنين. ففي بعض البلدان - لا سيما المملكة العربية السعودية، وعُمان، والبحرين - توجد معدلات عالية جداً لبطالة الشباب وتهميش اقتصادي واضح للمواطنين. سعت حكومات الخليج إلى معالجة ذلك من خلال دفع نسبة أكبر من المواطنين إلى القوى العاملة في القطاع الخاص. وفي حين أنَّ العديد من مخططات «خلجنة» سوق العمل قائمة منذ عقود، لم يكن هناك تغيير كبير في أنَّ الغالبيَّة الساحقة من القوى العاملة في القطاع الخاص في الخليج هي من المهاجرين. وأحد الأسباب الرئيسيَّة لفشل مثل هذه المخططات هو أنَّ معظم المواطنين غير مستعدين لقبول الأجور والظروف الأكثر فقراً التي يواجهها المهاجرون.

على مستوى أوسع، تلعب الهجرة دوراً أساسياً في بناء طبيعة المواطنة الخليجية. فلكون بيع تصاريح العمل يمكن أن يكون مسعىً مربحاً للغاية، يتنافس المواطنون للحصول على هذه الحقوق. ويتم تصوير المهاجرين في المجال العام بطريقة عنصريَّة، حيث يؤكد المتحدثون الرسميون للحكومات ووسائل الإعلام على «التهديد» الذي تشكله الهجرة على المواطَنة من الناحية الثقافيَّة واللغويَّة والديموغرافيَّة والجنسيَّة والاقتصاديَّة. وقد ترافقت الطبيعة الأمنيَّة الشديدة لخطاب الهجرة في الخليج مع انتقال السيطرة اليوميَّة على الهجرة، لتصبح في يد أرباب العمل في القطاع الخاص والمواطنين الأفراد. وبهذه الطريقة، تشكل الهجرة هوية المواطنين وموقعهم في مواجهة الدولة والعائلات الحاكمة.

المسارات المستقبلية للخليج

في أعقاب الانتفاضات الشعبيَّة التي بدأت في تونس في العام 2010 واجتاحت الشرق الأوسط بسرعة، كان على دول الخليج أن تتخذ موقعاً محورياً. في سوريا وليبيا واليمن، شمل ذلك التورط المباشر في النزاعات العنيفة والحروب من خلال تسليح الفصائل والحركات السياسيَّة المختلفة. في بلدان أخرى - لا سيما مصر، ولبنان، والعراق، والأردن - سعت دول خليجيَّة مختلفة إلى رعاية القادة السياسيين والأحزاب التي كان يُنظر إليها على أنها تتماشى مع مصالحها المستمرة في المنطقة. تضمَّن هذا العرض للقوة الخليجيَّة مستويات كبيرة من الدعم المالي للحكومات الجديدة التي ظهرت في السنوات التي أعقبت انتفاضات العامين 2010-2011. وارتبط التمويل الخليجي لهذه الحكومات ارتباطاً وثيقاً بالحفاظ على نماذج التنمية النيوليبراليَّة في الشرق الأوسط، بما في ذلك الدور المستمر للمؤسسات الماليَّة الدوليَّة، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في تحديد الأولويات الاقتصاديَّة والاجتماعية. وعلى المستوى السياسي، دعم الخليج بحزم استبداداً متجدداً يهدف إلى منع أي تغيير جوهري في البُنى الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة للمنطقة.

خلال كل هذا، من المهم أن نتذكر أن هناك مصالح مشتركة وتنافسات شديدة بين دول الخليج المختلفة. ففي حين وفر تشكيل مجلس التعاون الخليجي درجة محدودة من الوحدة الاقتصاديَّة والسياسيَّة في الخليج - وخاصة فيما يتعلق بالهيمنة الأمريكيَّة في المنطقة - إلا أنَّ المجلس ما يزال يتميز بمنافسة حادة بين دول الخليج المختلفة. الأبرز هنا هو الانقسام العميق بين قطر من جهة والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من جهة أخرى، الذي اندلع بشكل علني منذ العام 2017. تعود أصول هذا النزاع إلى ما قبل الصراع الحالي،

وترتبط ارتباطاً وثيقاً بمحاولات المنافسة من قبل البلدان الثلاثة لتأكيد الهيمنة الإقليمية.

كما أن هنالك تنافس إقليمي رئيسي آخر، هو الصراع طويل الأمد بين إيران والمملكة العربيَّة السعودية. كان هذا التنافس حاضراً منذ الثورة الإيرانيَّة في العام 1979 التي أطاحت بالنظام الملكي المدعوم من الغرب وأفسدت الترتيبات الأمنيَّة القائمة منذ فترة طويلة في الخليج الغني بالنفط. في الواقع، كانت الحرب بين العراق وإيران التي أعقبت هذه الثورة دافعاً رئيسياً وراء التشكيل الأصلي لمجلس التعاون الخليجي في العام 1981. ولكن مع صعود الملك سلمان إلى العرش السعودي في العام 2015، وتعيينه نجله محمد بن سلمان وزيراً للدفاع ووليّاً للعهد في العام 2017، اتَّخذت «الحرب الباردة» مع إيران طابعاً حاداً بشكل خاص. وقد اشتمل هذا على محاولة المملكة - بدعم من الإمارات كحليف رئيسي لها في الخليج - لجذب قوى عالميَّة أخرى إلى المعركة، ولا سيما الولايات المتحدة، فضلاً عن تعميق العلاقات السياسيَّة والاقتصاديَّة بين دول الخليج وإسرائيل. وقد انتشرت آثار الصراع مع إيران في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وخاصة في اليمن وسوريا والعراق ولبنان.

ومن المهم هنا تسليط الضوء على الحرب في اليمن التي أطلقتها المملكة العربيَّة السعودية والإمارات العربيَّة المتحدة في أواخر العام 2015، وهي الأكثر ثراءً في الشرق الأوسط ضد أفقر دولة في المنطقة. تسببت هذه الحرب في أكبر أزمة إنسانيَّة في العالم، حيث يحتاج أكثر من 24 مليون شخص (80% من سكان البلاد) إلى مساعدات إنسانيَّة. ولكن كما هو الحال في جميع الحروب، هناك سياق جيوسياسي أوسع يقود التدخل السعودي-الإماراتي في اليمن. يقع اليمن في وسط قوس جغرافي أوسع يربط شبه الجزيرة العربيَّة وشرق إفريقيا

والبحـر الأحمـر والمحيـط الهنـدي، وتتواجـد بشـكل مكثـف فـي هـذه المنظمـة مصالـح الولايـات المتحـدة والصيـن والهنـد ودول أوروبيَّـة مختلفـة. وسـتكون السـيطرة علـى طرق الشـحن، والقواعـد العسـكريَّة، والبلـدات، والموانـئ التـي تربط هذه المسـاحة الجغرافيَّة معـاً، محـدداً مهمـاً للقـوة العالميَّـة فـي السـنوات القادمـة. ومـن خـلال تدخلهمـا فـي اليمـن، تحـاول السـعوديَّة والإمـارات المطالبـة بجـزء مـن هـذه الجائـزة الاسـتراتيجية.

أضـاف ظهـور جائحـة كوفيـد-19 فـي العـام 2020 بعـداً جديـداً للعديـد مـن التوجهـات التـي نوقشـت فـي هـذا الفصـل. الأهـم هنـا هـو الانخفـاض الكبيـر للغايـة فـي أسـعار النفـط الـذي حـدث فـي أوائـل العـام 2020، نتيجـة الانكمـاش غيـر المسـبوق فـي النشـاط الاقتصـادي العالمـي. وأدى الانهيـار فـي أسـعار النفـط إلـى الضغـط علـى الإنفـاق الحكومـي فـي الخليـج، لا سـيما بالنظـر إلـى احتمـال أن تظل الأسـعار منخفضـة لفتـرة زمنيـة طويلـة. ومـع ذلـك، مقارنـة بالـدول الأخـرى المنتجـة للنفـط فـي الشـرق الأوسـط وخارجـه، فـإنَّ دول الخليـج لديهـا مسـتويات منخفضـة نسـبياً مـن الديـون الحاليـة وتمكنـت مـن الاقتـراض بأسـعار رخيصـة إلـى حـد مـا فـي الأسـواق الدوليـة. عـلاوة علـى ذلـك، فـإنَّ التركيبـة الطبقيَّـة الخاصـة فـي الخليـج المشـار إليهـا أعـلاه (الاعتمـاد الكبيـر علـى العمالـة المهاجـرة مـن غيـر المواطنيـن) تعنـي أنَّـه يمكـن إزاحـة هـذه الضغـوط الاقتصاديَّـة جزئيـاً مـن خـلال إرسـال العمـال المهاجريـن إلـى بلادهـم. فـي الواقـع، قـد تكـون إحـدى النتائـج الضـارة لأزمـة كوفيـد-19 تعزيـز مكانـة دول الخليـج فـي أسـواق النفـط العالميَّـة، خاصـةً إذا أصبحـت الأصـول فـي البلـدان الأخـرى متاحـة بسـعر أرخـص فـي عالـم مـا بعـد الفيـروس.

بل متى كان عالمنا يبتسم؟

جلبير الأشقر

سألنا عنوان المؤتمر «متى تعود الابتسامة إلى عالمنا؟»، ومثل هذا السؤال يُثير لديّ، ولدى آخرين كثر، على ما أعتقد، جملة أسئلة إضافية تتعلّق بالابتسامة عينها: فأي ابتسامة يجري الحديث عنها؟ ومتى كانت هناك ابتسامة في عالمنا كي نبحث في عودتها؟ بل هل كان عالمنا حقاً يبتسم في أي وقت مضى؟ هذه أمور لا بدّ من توضيحها قبل الإجابة عن السؤال الذي تضمّنه عنوان المؤتمر، كي نتفادى سوء التفاهم.

وأودّ أن أبدأ في هذا الصدد بقول لأحد أقطاب الثورة الفرنسية، أحد أبرز المساهمين في المرحلة الراديكالية للثورة الفرنسية (حكم اليعاقبة الذين وصلوا إلى السلطة في العام 1793)، هو سان جوست، الذي له قول شهير في موضوع السعادة: «السعادة فكرة جديدة في أوروبا». والسعادة طبعاً تعبّر عنها وترمز إليها الابتسامة، موضوع المؤتمر، خاصة وأن الكلام يدور حول ابتسامة العالم. والحال أن سان جوست، بقوله إن السعادة فكرة جديدة في أوروبا، قصد المقارنة مع أمريكا التي شهدت

ثورة ديمقراطية قبل فرنسا، وكان لثورتها وقع عظيم على الثورة الفرنسية والحركات الثورية الأوروبية.

وبحديثه عن السعادة في أوروبا، لم يقصد سان جوست بالتأكيد السعادة الفردية، سعادة بعض الأفراد التي لا يمكن أن تكون أمراً جديداً في أي قارة من القارات، بل قصد السعادة الاجتماعية، سعادة الأغلبية الشعبية. وبوصفه مفكراً ديمقراطياً ثورياً، رأى بالطبع أن السعادة لا تكتمل سوى عندما تكون سعادة المجتمع. فلنضع قول سان جوست الشهير في السياق الذي ورد فيه، وهو خطاب ألقاه في مجلس النواب الثوري الفرنسي، عام 1794:

> لتعلم أوروبا أنكم لا تريدون أن يبقى أي بائس أو أي ظالم على أراضي فرنسا، فليُثمر مثالنا على الأرض بمجملها ولينشر فيها حبّ الفضائل والسعادة، فالسعادة فكرة جديدة في أوروبا.

تشير السعادة هنا إلى مجتمع خالٍ من البؤس والظلم، وترتبط بالتحرّر الثوري الذي يوفّر شروط السعادة لغالبية المجتمع، حيث لا تحرّر ديمقراطي ثوري من دون مشاركة الغالبية، ومن دون أن يترافق بحالة من التفاؤل في المستقبل لدى هذه الأغلبية وسعادتها للتخلّص من الآفات التي عانت منها. هنا يكمن سرّ «الابتسامة»، بمعنى ابتسامة المجتمع وليس ابتسامة الأفراد، وكم بالأحرى ابتسامة العالم أجمع التي سأل عنها عنوان المؤتمر.

من وجهة النظر هذه إذاً، كانت الثورة الفرنسية لحظة سعادة أثمرت في أوروبا بعد عقود قليلة، مثلما تمنّى سان جوست أن تُثمر، أثمرت ما أُسميَ «ربيع الشعوب» في منتصف القرن التاسع عشر. ورأينا صداها يدوّي لاحقاً في أكثر من مناسبة تاريخية، وصولاً إلى «الربيع العربي» عندنا في العام 2011. وقد تلت الموجة الثورية الكبرى التي عرفتها أوروبا في

منتصف القرن التاسع عشر، موجة ثورية كبرى ثانية أعقبت الثورة الروسية لعام 1917. غير أن هذه الموجة جاءت في زمنٍ قاتم جداً، عند أواخر حرب طاحنة، هي الحرب العالمية الأولى، وقد عقبها بسرعة صعود الفاشية، وبالتالي دخول العالم في نفق مُظلم جداً وكئيب، وصولاً إلى الحرب العالمية الثانية. ثم جاءت موجة التحرّر اللاحقة على النطاق العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، وقد تمثّلت في مرحلة نزع الاستعمار وتحرّر بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وكانت مرحلة أمل في عموم ما سميّ بالعالم الثالث.

إذا صحّ أن تلك المرحلة ذاتها شهدت ولادة الكيان الاستعماري الصهيوني، فقد سرّعت ولادته سقوط العديد من الأنظمة العربية الرجعية والتابعة في السنوات التي تلت النكبة. فدخلت منطقتنا في مرحلة بلغت ذروتها في ستينات القرن المنصرم، بالتزامن مع الصعود العالمي لحركات التحرّر الوطني والديمقراطي وتجذّرها، وفي طليعتها صمود الشعب الفيتنامي في وجه العدوان الأمريكي الذي رفع المعنويات الثورية على الصعيد العالمي.

في تلك المرحلة التاريخية تزامن الغليان الثوري الكبير في الصين الذي عُرف باسم «الثورة الثقافية»، مع صعود الحركات المناهضة للأنظمة الدكتاتورية في الاتحاد السوفييتي والبلدان الخاضعة لهيمنته، وأبرزها ما أسمي «ربيع براغ» في تشيكوسلوفاكيا في العام 1968. والحال أن الستينات كانت قد شهدت ذروة مرحلة الازدهار الاقتصادي الذي استمر حوالي ثلاثين عاما في أعقاب الحرب العالمية الثانية، في ظل سيادة نمط التنظيم الاقتصادي المعروف بالكينزي[1] في البلدان الغربية والسياسات التنموية في العالم الثالث، واقد ترافق كل ذلك بسياسات اجتماعية إصلاحية وتشييد «دولة الرفاه».

[1] نسبة إلى الاقتصادي البريطاني جون مايناردكينز (المحرر).

في منطقتنا العربية، شهد عقد الستينات تجذّر الحركة القومية متمحورة حول مصر الناصرية، إثر تجذّر التجربة الناصرية في مصر بالذات منذ بداية العقد. وفي نهاية ذلك العقد، هبّت موجة التجذّر على النطاق العالمي، وقد حفزتها لدينا هزيمة الجيوش العربية في حرب 1967 التي نجم عنها تجذّر شامل في مجتمعاتنا، كان أحدَ أوجهه البارزة ورأسَ حربته صعودُ الكفاح المسلّح الفلسطيني. كان الجيل الذي تسيّس بفعل هزيمة 1967 جيلاً ثائراً وآملاً، وأنا أنتمي إليه. بل كانت لدينا ما اتضح بعد مرور الزمن أنها كانت أوهاماً، أو ربما جازت تسميتها أحلاماً حفزتنا على النضال الثوري. وكان أملنا ذاك مدعاة لسعادة ثورية، بل نشوة، وقد ارتسمت على وجوهنا «ابتسامة» بالمعنى الذي سبق ذكره، لكنها ابتسامة جيل من دون سواه.

لكن أي ابتسامة تخطر في البال اليوم إزاء سؤال «متى تعود الابتسامة إلى عالمنا؟». من يقرأ هذا العنوان في الوقت الراهن يرى فيه، في الحقيقة، إشارة إلى زمن ما قبل جائحة كوفيد-19 والأزمة الاقتصادية التي رافقتها. لكن «الابتسامة» في الحقيقة غابت عن عالمنا منذ عقود طويلة، وتحديداً منذ انتهاء المرحلة الكينزية والتنموية في الاقتصاد العالمي وبدء الهجمة النيوليبرالية التي استكملت شروط انتصارها في الثمانينات والتسعينات. وقد خلق تبدّل موازين القوى العالمية، مع انهيار الاتحاد السوفييتي، مجالاً فسيحاً أمام الإمبريالية الأمريكية، بينما تحوّلت روسيا بذاتها إلى رأسمالية فاحشة وسياسة إمبريالية داعمة للاستبداد، كما نراها في منطقتنا.

وبالرغم من حصول تحولات سياسية ديمقراطية في بعض بلدان العالم، لاسيما بلدان أوروبا الشرقية، ترافقت هذه التحولات بارتداد في الشروط الاجتماعية والاقتصادية في إطار تفشي النيوليبرالية الذي أدّى إلى توسّع الهوّة الاجتماعية بشكل عظيم بين الفقر والثروة، الأمر الذي ما لبث أن تسبّب في موجة

ارتداد سلطوي رافقت صعود تيارات غارقة في الرجعية، سواء أكانت أصولية دينية أم تيارات أقصى اليمين من النمط الفاشي، وصولاً إلى رئاسة دونالد ترامب في الولايات المتحدة الأمريكية، التي جاءت تتويجاً لردة رجعية عالمية مرادفة لصعود الفاشية في عشرينات وثلاثينات القرن الماضي.

هكذا فقدَ عالمنا «الابتسامة» منذ أربعين عاماً تقريباً، منذ أن دخلنا في مرحلة الردّة الرجعية العالمية التي بلغت الآن ذروتها. ويعتمد المستقبل على ما سوف يحدث في الولايات المتحدة على الأخص، حيث تدور معركة بين التجذّر الشبابي الذي تجسّد في المرحلة الأخيرة في حركة «Black Lives Matter» (حياة السود مهمة) بوجه خاص، وبين ظاهرة ترامب شبه الفاشية. أعتقد أن هذه المعركة ستكون مصيرية لأكثر من الولايات المتحدة بكثير، نظراً لما تحتله تلك الدولة من مكانة في العالم بسبب حجمها الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي والثقافي.

هنا يتحوّل السؤال الذي انطلقنا منه إلى السؤال التالي: كيف يمكن للجيل الجديد أن يستعيد القدرة على الابتسام والأمل، وبأي شروط وكيف؟ فهناك دواعي للأمل في كون الجيل الجديد على النطاق العالمي، تحمل قطاعات واسعة منه أفكاراً تقدمية، تلتقي مع القِيَم التي كانت سائدة في الستينات لدى شبيبة ذلك الزمن، أبناء وبنات جيلي، بل وتتخطّاها. ونرى هذه الأفكار منتشرة من جديد في أوساط الشبيبة حتى في الدول التي لم نكن نتوقع أن يحصل فيها ذلك، لاسيما الولايات المتحدة، إذا أشرنا إلى ظاهرة بيرني ساندرز على سبيل المثال، وقد استقطبت ملايين الشبان والشابات، أو إذا أشرنا إلى ظاهرة جريمي كوربين في بريطانيا. وقد كانت هاتان الدولتان قلعتي اليمين العالمي خلال مرحلة «الحرب الباردة»، بينما نرى فيها اليوم نسبة عالية من التسيّس اليساري، بل اليساري الجذري، هي في نظري وفي ضوء المقاربة التي حاولت تقديمها هنا، مدعاة للأمل.

لكن كيف يستطيع هذا الجيل أن يضمن حلول الابتسامة محل الكآبة السائدة حالياً؟ يعتمد الأمر بصورة أساسية، في نظري، على تخطّي إرث التجارب الفاشلة التي جرت باسم الاشتراكية في القرن العشرين. تلك التجارب التي بسقوطها، بانهيارها وإفلاسها، تركت أثراً عميقاً في المجتمعات، ما زال مستمراً حتى الآن. وهو يشكّل عائقاً كبيراً أمام استعادة أنماط من الوعي تسمح بالتنظيم والنضال الفعّالين من أجل تغيير العالم، بحيث تعود الابتسامة إليه. أي أن الأمر يتلخّص بالنهاية بقدرة الجيل الجديد على أن يتسلّح بفكر ثوري مجدّد تعدّدي بطبيعته ومتناسب مع هذا العصر، غير فكر القرن العشرين، ذلك الذي ارتبط بالتجارب الفاشلة، بل فكر ينسجم مع قِيَم الجيل الجديد، قِيَم الديمقراطية الجذرية، والمساواة الحقيقة، والتحرّر من كافة أشكال الاضطهاد، سواء أكان طبقياً أم جنسياً أم عرقياً أم قومياً أم دينياً، الخ.

وخلافاً لما شاهدنا في القرن الماضي من حركات ادّعت الاشتراكية ولم تراعِ القِيَم المذكورة، بل شملت أنظمة مناقضة تماماً لمعظم تلك القيم، فإن عودة فكرة السعادة إلى الظهور، وكأنها مرة أخرى «فكرة جديدة»، مثلما كانت في زمن سان جوست، يقتضي تجديد الفكر الذي يولّد فكرة السعادة. هذا هو في نظري الشرط التاريخي الرئيسي لإعادة الابتسامة إلى عالمنا، وهو ينطبق على منطقتنا بصورة خاصة جداً، بعد أن عرفنا «الربيع العربي» مع كل ما حمله من آمال كبيرة وتفاؤل عظيم، ومن ثم انتكاسة ذلك الربيع الأول، ما دلّ على صعوبة المهمة الثورية وكثرة العقبات أمامها، بغياب فكر ثوري يتجسّد في إطار منظّم على شكل شبكات أو ائتلافات أو سواها. وقد تكررت المعضلة في الموجة الثورية الإقليمية الثانية لعام 2019، التي أسميت «الربيع العربي الثاني». فلا بدّ من أن يجد الجيل الجديد سبيلاً في كل بلد إلى تنظيم فعّال مستند إلى وضوح فكري ثوري، كي يتمكّن يوماً من تحقيق آماله وأحلامه، بحيث تعود الابتسامة إلى منطقتنا، فيما تعود إلى عالمنا.

العالم العربي ما بعد وباء كوفيد-19

جورج جقمان

(1)

لقد كان من تبعات انتشار فايروس كورونا تكاثر الكتابات حول شكل العالم ما بعد انتهاء وباء كوفيد-19 الذي تسبب به هذا الفايروس، أو حتى كيف سينتهي، إن انتهى. وقد سبقت هذا الوباء أوبئة أخرى في العقود الثلاثة الماضية، تسببت بها فايروسات أخرى (ايبولا، وسارس، وإنفلونزا الطيور، وإنفلونزا الخنازير)، أو غيرها (جنون البقر)، من بين أوبئة أخرى قبل ذلك. غير أن ما ميز هذا الوباء هو انتشاره على نطاق عالمي، وعلى وجه الخصوص أثره الاقتصادي أولاً، وعلى الأنظمة الصحية ثانياً، وأثره الممكن أو المتوقع على الحياة مستقبلاً.

لذا، لم يكن من المستغرب نشوء مجموعة من الأسئلة حول المستقبل والتوقعات الممكنة بناء على النتائج المعروفة في أي وقت من الأوقات. ولعل السؤال الأهم التالي يجمل هذه

التساؤلات: هل ستكون الحياة «عادية» بعد انتهاء الوباء، أم أنه ستكون هناك «عادية» أخرى لا نعرف يقيناً ملامحها بعد؟

لكن صيغة هذا السؤال كما يجيء في العديد من الكتابات مضللة في الواقع. فلم تكن هناك «عادية» واحدة في العالم أجمع، أو في أي بلد من البلدان. وتكفي الإشارة، هنا، إلى مؤشر واحد لما فيه من دلالة على مختلف نواحي الحياة. فقد بينت دراسات أجريت في العام 2018 أن أغنى 1% من سكان العالم يملكون 45% من الثروة في العالم، وأن 64% من سكان العالم يملكون أقل من 2% من الثروة على نطاق عالمي. وهذا التباين موجود، أيضاً، في الدول «المتقدمة». فمثلاً، نجد في الولايات المتحدة أن 1% يحوزون على 40% من الثروة. وتقاس الثروة كمجموع الممتلكات النقدية والعقارية وأصول أخرى ناقص أية ديون موجودة.

لهذا التباين الكبير أثر واضح على مختلف نواحي الحياة، من صحة وتعليم ونوع العمل ومستوى المعيشة، وطول العمر أيضاً. فلا غرابة -إذاً- أن عدداً من الأسئلة الأساسية حول المستقبل تمحورت حول الصراعات الممكنة أو المتوقعة في عالم ما بعد وباء كوفيد-19، وبخاصة بوجود فقر أكبر وبطالة أكثر انتشاراً وعلى نطاق عالمي، كإحدى النتائج المتوقعة بفعل الأثر الاقتصادي للوباء.

لم ينشأ هذا التباين الكبير في معنى «العادية» وماهيتها في غفلة من الزمن. إنها، كما يقر الجميع الآن، نتيجة سياسات محددة في حقبة النيوليبرالية التي بدأت في أواسط سبعينات القرن الماضي، وما زالت مستمرة حتى الآن. عنوان هذه الحقبة: الخصخصة، أي تقدم دور القطاع الخاص في معظم نواحي الحياة، وتقهقر دور الدولة في معظم نواحي الحياة: في الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي والماء والكهرباء والخدمات العامة، وعولمة هذا النموذج، وفتح الأسواق للقطاع

الخاص. صحيح أن بقايا دولة الرفاه ما زالت موجودة في دول عدة، لكنه صراع مستمر فيه مدٌّ وجزر. وقد يكون من المفارقات أن القوى التي تسمى يسارية في الدول الغربية على وجه التحديد، أصبحت هي التي تلعب دوراً محافظاً في الواقع، للحفاظ على ما هو موجود من حقوق اجتماعية واقتصادية، أو العودة إلى ما كان سابقاً.

في واقع الأمر، إن الصراع المتوقع القادم، كان قد بدأ قبل انتشار الوباء وفي دول مختلفة، ومتّخذاً أشكالاً عدة، من بينها ازدياد الشعبوية السياسية والغوغائية المرافقة لها في العادة، التي تتغذى على العنصرية من بين عناصر أخرى، والتي يمثلها الرئيس ترامب بشكل أفضل من غيره، نظراً لدور الولايات المتحدة في العالم، ولشخصيته الفريدة نوعاً ما. والمفارقة هنا، في الولايات المتحدة ودول أخرى أيضاً، أن الفئات الاجتماعية الأكثر تضرراً من النيوليبرالية المعولمة، هي التي تشكل أجزاءً مهمة من القاعدة الانتخابية لترامب وآخرين من السياسيين؛ ذلك أن هؤلاء السياسيين لا يوجد لديهم برنامج اقتصادي مختلف عن السياسات الاقتصادية التي أدت إلى إفقار ناخبيهم. بل نجد، في معظم الحالات، سياسات يمينية تماماً، أو أسوأ، كما في حالة ترامب، وبولسنارو في البرازيل بالنسبة للبيئة، وتخفيف الضرائب عن الأغنياء. ولعل هذا الوضع يعطي معنىً متجدداً لعبارة «الوعي الزائف» لدى من ينتخبونهم من المتضررين من سياساتهم الاقتصادية.

والمفارقة أيضاً، أن هذه السياسات الاقتصادية التي يتبناها صندوق النقد الدولي، وعلى نطاق معولم (منها الوصفة المعروفة القاضية بتقليص إنفاق الدولة على المنافع العامة، أو الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ورفع الدعم عن مواد أساسية يحتاجها الفقراء) أثبت فشلها باعتراف باحثين من صندوق النقد الدولي نفسه. ففي مقالة نُشرت في العام 2016، كتبها

ثلاثة من الباحثين الرئيسيين في الصندوق، بينوا فيها أن السياسات الاقتصادية في هذه الحقبة من الرأسمالية المعولمة، تؤدي بالضرورة إلى ازدياد الفقر وعدم المساواة الاقتصادية، داخل الدول وعلى نطاق عالمي، هذا إضافة إلى الأثر السلبي لازدياد عدم المساواة هذا على النمو الاقتصادي.[1]

وعلى الرغم من صعوبة التيقن من مختلف نواحي الحياة ما بعد الوباء، توجد نواحٍ يوجد فيها رأي أغلبية من الاقتصاديين، حول التبعات الاقتصادية للوباء، وعلى نطاق عالمي؛ ذلك أن الكثيرين منهم يتوقع كساداً اقتصادياً معولماً سيبان بوضوح أكبر في العام 2021، ويُتوقع حسب البعض أن يستمر لعشر سنوات، وستبقى آثاره لما بعد ذلك. فعلى سبيل المثال، تطلبت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة (2008) ستة أعوام للعودة إلى نفس نسبة التشغيل أو البطالة. وبالمقارنة، تعتبر الأزمة الحالية حسب بعض الاقتصاديين أكبر من أزمة العام 1929. هذا في الولايات المتحدة، فماذا عن العالم العربي الذي يعاني من أزمة بطالة مزمنة أكبر بكثير كما سنرى.

لذا، من المتوقع أن نشهد صراعاً معولماً سببه الفقر، بين من يريد أن يحافظ على ما لديه، أو العودة إلى ما كان لديه من وضع اقتصادي، وبخاصة الشركات الكبرى المعولمة، وبين من بات فقيرا بسبب تبعات الوباء.

من الواضح أن العالم العربي لن يكون بمنأى عن هذه التبعات. وفي الواقع، كانت أغلبية الدول العربية تعاني من أزمة اقتصادية مزمنة قبل انتشار الوباء، إضافة إلى كونها من ناحية سياسية أنظمة سلطوية استبدادية، حتى لو وجد اختلاف في الدرجة

[1] Jonathan D. Ostry, Prakash Loungani, and Davide Furceri, "Neoliberalism Oversold?," *Finance & Development* 53, no. 2 (June 2016): 38-41.

بيـن دولـة وأخـرى. وربمـا كان مفاجئـاً أن بـدأت الانتفاضـات والثـورات العربيـة فـي تونـس وليـس فـي دولـة عربيـة أخـرى، مثـل مصـر، بوجـود مؤشـرات واضحـة علـى غليـان داخلـي، مـن إضرابـات واعتصامـات ومطالبـات، مترافـق مـع إغـلاق بـاب العمـل السياسـي وعسـف الأجهـزة الأمنيـة. وأذكـر أنـه فـي نقاشـات مـع بعـض الزمـلاء بعـد الثـورة فـي تونـس أن قـال بعضهـم: «اللـه يسـتر، شـو بـدو يحصـل فـي مصـر». لكـن ذلـك لـم يكـن مسـتغرباً، إذ إن الحاجـة إلـى تغييـر جـذري كانـت قـد وُضِعَـت علـى جـدول أعمـال شـعوب المنطقـة العربيـة منـذ سـنوات خلـت.

(2)

لغـرض توقـع الاحتمـالات الممكنـة لوضـع العالـم العربـي مـا بعـد وبـاء كوفيـد-19، مـن الضـروري الإشـارة، ولـو بإيجـاز، إلـى بعـض عناصـر الوضـع مـا قبـل الانتفاضـات والثـورات العربيـة، أخـذاً بعيـن الاعتبـار أن هـذا الوضـع لـم يتغيـر بعـد الثـورات، وبخاصـة فـي الجوانـب الاقتصاديـة، ولأسـباب سأشـير إليهـا لاحقـاً. لكـن مـن يريـد الاطـلاع بدرجـة مـن التفصيـل علـى الوضـع العربـي قبـل الانتفاضـات والثـورات، أشـير إلـى أفضـل كتابيـن -باعتقـادي- حـول الموضـوع: كتـاب «الشـعب يريـد» لجلبيـر الأشـقر، وبخاصـة الجـزء المتعلـق بأسـباب إعاقـة التنميـة فـي معظـم الـدول العربيـة، وتقريـر أو كتـاب لجنـة الأمـم المتحـدة الاقتصاديـة والاجتماعيـة لغـرب آسـيا (إسـكوا)، الـذي صـدر فـي كانـون الأول/ديسـمبر 2016. ولعـل عنـوان الكتـاب يوحـي بالكثيـر: «الظلـم فـي العالـم العربـي»؛ نعـم، الظلـم.

إن نظـرة سـريعة علـى الوضـع فـي العالـم العربـي مـن خـلال بعـض الأرقـام توحـي بالكثيـر. علـى سـبيل المثـال، فـإن نسـبة الشـباب فـي الـدول العربيـة، أسـوة بمعظـم الـدول الفقيـرة، أعلـى منهـا مـن الـدول

الغنية، إذ أن حوالي 70% من السكان دون سن الثلاثين. وتبلغ نسبة البطالة بين من هم بين أعمار 15 و24 عاماً 24.4%، حسب منظمة العمل الدولية للعام 2010؛ أي عشية الانتفاضات العربية. ووفقا لتقرير «إسكوا»، تبلغ نسبة الفقراء في الدول العربية 21.3%، حسب خط الفقر الوطني في كل بلد. ووفقا للتقرير ذاته، تبلغ نسبة شبه الفقراء أو المعرضين للفقر 19.5%. بالتالي، يصبح مجموع الفقراء وشبه الفقراء 40.8% من مجموع السكان.

على الرغم من هذا، كانت تقارير صندوق النقد الدولي عن بعض الدول، مثل مصر، «مشجعة»، واجتهدت فيها هذه التقارير لتجد بعض نواحي «التقدم». وقد يبان أن الحكمة تأتي بعد الحدث، إذ قالت مديرة الصندوق كرستين لاجارد، بعد اندلاع الثورات، إن البطالة المرتفعة كانت فعلاً «قنبلة موقوتة». وبخلاف تقارير صندوق النقد الدولي، كانت التقارير المكتومة للسفارة الأمريكية في القاهرة قبل الثورة (التي كانت ترسل إلى وزارة الخارجية ونشرت ويكيليكس بعضاً منها) أكثر واقعية في تحذيرها من احتقان الوضع في مصر والإشارة إلى المخاطر المحتملة.

إذا نظرنا للوضع في العالم العربي بشكل إجمالي من ناحية سياسية، ومن ناحية اقتصادية، وتساءلنا بداية: من يحكم؟ الإجابة هي: تحالف ثلاثي بين السياسيين والأمن أو الجيش وعدد من رجال ونساء الأعمال. أما بالنسبة لاقتصاد معظم الدول العربية، فقد يبان أنه اقتصاد سوق، وهذا بمعنى معين صحيح، ولكنه ليس اقتصاداً رأسمالياً بالمعنى الموجود في الكتب، ولهذا يسمى بـ «اقتصاد المحاسيب»، إذ أن العلاقات الزبائنية جزء أساسي من بنية هذه الأنظمة، حتى لو اختلف الوضع أو الدرجة بين دولة وأخرى. لذا، إن بقاء هذه الأنظمة يتطلب أن تكون استبدادية أو سلطوية حتى يتم منع التغيير. هذه الدول لا تنتج تنمية أو فرص عمل حسب حاجة مواطنيها، وبخاصة في إطار العولمة الجارية حالياً. بالتالي، وبتعبير أكثر

درامية، لا خيار لهذه الدول إلا أن تكون استبدادية، إذا أرادت استمرار السرقة والنهب الحاصل في معظمها، وإن اختلفت الدرجة من دولة لأخرى؛ إذ يوجد نهب «معتدل» ونهب متطرف ونهب «متواضع».

أستثني هنا تونس على الصعيد السياسي، التي نجحت في إحداث تغيير سياسي ودستور جديد ومجلس نيابي منتخب بحرية، لكنها لم تنجح حتى الآن بإحداث تغيير اقتصادي، وبخاصة في المناطق الجنوبية الأفقر تقليدياً. توجد لذلك أسباب عدة، لكن يتساءل المرء عن مقدرة تونس على إجراء التغيير المطلوب في ظل شروط صندوق النقد الدولي الذي منح تونس قرضاً في العام 2016 مشروطاً بتخفيض أجور القطاع العام، وتعويم الدينار، الأمر الذي سيؤدي إلى هبوط قيمته الشرائية. هذا إضافة إلى اشتراط منظمة التجارة العالمية لـ «الانفتاح التجاري»، الذي بان أنه يعمل لصالح الدول الكبرى وشركاتها العابرة للحدود على حساب الدول النامية وصغار المزارعين والمنتجين فيها. وقد سمى تقرير «الإسكوا» سياسات منظمة التجارة العالمية هذه بـ «إنفاق الفقير على الثري».

(3)

إذاً، إن كانت الأزمة الاقتصادية العالمية ستترك أثرها على معظم الدول العربية كما يتوقع الكثيرون، بما في ذلك مديرة دائرة البحث في صندوق النقد الدولي جيتا جوبيناث (Gita Gopinath) - التي قالت إن العالم سيشهد أسوأ كساد منذ الكساد العظيم في العام 1929 - فمن الجلي أن البطالة ستزداد بما في ذلك بين الشباب، ونسبة الفقراء وشبه الفقراء ستتعدى الخمسين في المائة في معظم الدول العربية، باستثناء بعض دول الخليج فيما يتعلق بمواطنيها فقط، ولكن ليس بالعاملين فيها

من مختلف الدول، حتى لو ناب مواطنيها إفقارٌ نسبي. بالتالي، سنشهد اضطرابات اجتماعية واحتجاجات في مختلف الدول، ومن المتوقع أن تبدأ موجة ثالثة من الانتفاضات ستسعى إلى قمعها - بطرق مختلفة - الثورة المضادة العربية، التي قادتها منذ العام 2011 دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية، لكن الآن بتحالف علني مع إسرائيل، من قبل الإمارات على الأقل.

أشير بشكل خاص إلى مصر، التي ضحى فيها الجيش والولايات المتحدة بالرئيس مبارك، خشية حدوث تغيير جذري بفعل الثورة. وفقد كان من شأن ذلك الوضع أن أثار خوفاً وصل إلى حد الهلع في أوساط من أصبح لاحقاً الثورة المضادة العربية. وقد بان هذا القلق البالغ في كتابات عدد من وسائل الإعلام السعودية والخليجية عموماً، وفي نقد غير مسبوق للولايات المتحدة، وكيف أنها «تخلت عن أصدقائها» المفترض أن توفر لهم الحماية، مقابل تبعية دولهم لها.

لقد كانت هذه نقطة محورية من منظور هذه الدول، وفي تقديري هذا أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت السعودية والإمارات إلى توثيق التحالف مع إسرائيل، ليس فقط من أجل الصراع مع إيران، وإنما أساساً لتوفير النفوذ الذي تملكه إسرائيل داخل الولايات المتحدة، لغرض إيجاد ضمان أكبر بعدم تكرر سيناريو التخلي عن مبارك. وقد عبر عن هذا بوضوح وبشكل فظ ومهين أيضاً، الرئيس ترامب عندما كرر أكثر من مرة أنهم إن أرادوا الحماية، عليهم أن يدفعوا. ورأينا كيف تم الدفع، وعلى مراحل، وما زال.

ومنذ ذلك الحين وحتى الآن، لعبت الإمارات، بشكل خاص، دوراً متقدماً على السعودية، وعلنياً أيضاً، كرأس حربة الثورة المضادة العربية. وقد رأينا هذا في السودان وتونس بشكل خاص، إلى درجة أن عضو البرلمان التونسي ورئيسة الحزب الدستوري

الحـر، عبيـر موسـى، اتهمـت مـن قبـل برلمانييـن آخريـن بأنهـا ممثلـة الإمـارات فـي البرلمـان، كونهـا تلعـب دوراً نشـطاً فـي الهجـوم علـى حـزب النهضـة الإسـلامي. وكانـت الإمـارات قـد قـادت منـذ سـنوات حملـة نشـطة داخـل وخـارج الدولـة ضـد الإخـوان المسـلمين والأحـزاب الإسـلامية التـي اعتبرتهـا إدارة الرئيـس أوبامـا «معتدلـة»، لأنهـا الوحيـدة المرشـحة لاسـتلام الحكـم كبديـل للأنظمـة القائمـة فـي عـدد مـن الـدول العربيـة. وإذ كان مـن الممكـن أن نشـهد موجـة ثالثـة مـن الانتفاضـات العربيـة، بفعـل الإفقـار المتوقـع وازديـاد البطالـة إلـى نسـب غيـر مسـبوقة فـي معظـم الـدول العربيـة فـي العـام القـادم ومـا بعـده، سـتلعب الثـورة المضـادة العربيـة دوراً نشـطاً فـي منـع التغييـر مـا أمكنهـا ذلـك. وسـيتم هـذا بالدعـم الممكـن غيـر المباشـر مـن قبـل إسـرائيل، وبخاصـة فـي حالـة مصـر.

أشـير إلـى مصـر تحديـداً لأنهـا، أيضـاً، مرشـحة لانفجـار الوضـع فيهـا مـرة أخـرى. ففـي دراسـة مهمـة صـدرت مؤخـراً فـي نهايـة آب/أغسـطس مـن العـام الحالـي (2020)، قـام بهـا ثلاثـة باحثيـن عـرب، جـرى اسـتخلاص التالـي:

> لقـد تـم بنـاء اسـتقرار الأمـن والاقتصـاد الكلـي فـي مصـر مؤخـراً علـى أسـس ضعيفـة، كشـفت عـن هشاشـتها جائحـة كوفيـد-19. وبالتالـي عـادت البـلاد الآن إلـى نُقْطَـة البِدَايَـة، فـي موقـفٍ يشـبه إلـى حـد بعيـد مـا كانـت عليـه قبـل ثـورة 2011: مسـتقرة فـي الظاهـر، ولكـن فـي الداخـل ثمّـة مشـكلات بنيويّـة عميقـة ومظالِـم اجتماعيّـة محتدمـة، مـع اسـتنفاد كل مـا يمكـن أن يخفّـف مـن حدّتهـا.[2]

[2] اسـحق ديـوان، ونديـم حـوري، ويزيـد الصايـغ، **مصـر بعـد فيـروس كورونـا: العـودة إلـى المربـع الأول**، ورقـة بحثيـة (مبـادرة الإصـلاح العربـي، 26 آب/ أغسـطس 2020)، https://bit.ly/3vjaUGU

بالتالـي، سيسـتخدم النظـام الأدوات نفسـها لقمـع أيـة انتفاضـة ممكنـة، وربمـا تسـتطيع الإمـارات والسـعودية إسـعاف النظـام بدعـم مالـي سـخي، كمـا حصـل مـا بعـد 25 يناير، حتـى لـو كانـوا ليسـوا فـي البحبوحـة الاقتصاديـة السـابقة نفسـها.

وفـي النهايـة، سـيعتمد نجـاح أيـة موجـة ثالثـة مـن الانتفاضـات العربيـة الممكنـة علـى ثلاثـة عوامـل:

1. ألا يكـون للجيـش دور سياسـي واقتصـادي أساسـي فـي النظـام، أي مصلحـة بعـدم التغييـر. قـد يتوفـر هـذا العامل فـي تونـس، ولكنـه غيـر متوفـر فـي مصـر والسـودان. وأيضـاً، عـدم تماسـك الجيـش إن قـام هـو بالقمـع المباشـر، ويبـدو أن هـذا العامـل لـن يكـون متوفـراً فـي سـوريا الـذي بقـي فيهـا الجيـش موالـياً للنظـام.

2. وجـود أحـزاب وحـركات منظمـة لهـا قيـادات معروفـة ومطالـب محـددة وليسـت عرضـة للتفتـت، وهـو مـا ليـس متوفـراً فـي حالـة لبنـان، أو حـركات قـادرة علـى لـم صفوفهـا بسـرعة، مثـل تجمـع المهنييـن فـي السـودان.

3. أهـداف غيـر متباينـة تسـعى أساسـاً إلـى تغييـر طبيعـة النظـام، وليـس الوصـول إلـى الحكـم تحـت وصايـة الدولـة العميقـة. وهـو عامـل غيـر متوفـر فـي مصـر، حيـث انقلبـت قـوى الثـورة الشـبابية علـى نظـام مرسـي، وانضمـت موضوعيـاً إلـى الدولـة العميقـة، فأكلـت نفسـها يـوم أكل الثـور الأبيـض، أو بعـد ذلـك بقليـل.

قائمة المصادر

ديوان، اسحق، ونديم حوري، ويزيد الصايغ. 2020. **مصر بعد فيروس كورونا: العودة إلى المربع الأول**. ورقة بحثية. آب/أغسطس. مبادرة الإصلاح العربي، https://bit.ly/3vjaUGU.

Ostry, Jonathan D., Prakash Loungani, and Davide Furceri. 2016. "Neoliberalism Oversold?" *Finance & Development* 53 (2). 38-41.

سقوط الرفاه وصعود حقوق الإنسان

صامويل موين

تستكشف هذه الورقة التحوُّل من السعادة إلى النيوليبراليَّة، من خلال البحث في الفكرة العالمية عن حقوق الإنسان وعلاقتها بالاشتراكيَّة والنيوليبراليَّة. وبذلك، فهذه الورقة تلخص كتاباً حديثاً ألّفته بعنوان «ليست كافية: حقوق الإنسان في عالم غير عادل». يبدأ الكتاب بالحديث عن مُنشَقّة تشيكوسلوفاكية تُدعى زدينا تومينوفا، كانت المتحدثة باسم منظمة «Charter 77» (ميثاق 77)، وهي من أوائل المنظمات غير الحكومية المستقلة في التاريخ، وظهرت بعد اتفاقيات هلسنكي في العام 1975. استخدمت تومينوفا تأطير حقوق الإنسان لانتقاد الدولة التشيكوسلوفاكيَّة، ودفعت ثمن توضيح أهمية ما يعتبر الآن معاييراً دوليَّةً لحقوق الإنسان. حتى أنها تعرضت لضرب رأسها على الرصيف، لأنَّ منظمة ميثاق 77 (التي كان الكاتب المسرحي والرئيس المستقبلي فاتسلاف هافيل ينتمي إليها) كانت تعتبر تهديداً على النظام. دافعت تومينوفا عن حقوق الإنسان للجمهور الغربي بصفتها مُنشَقةً

عـن الشـرق، كمـا يتضـح مـن رحلتهـا بنـاءً علـى دعـوة مـن الحكومـة التشيكوسـلوفاكية فـي أواخـر سـبعينات، وفـي خطابهـا فـي دبلـن فـي العـام 1981. وأعربـت تومينوفـا عـن امتنانهـا لوصـول الاشـتراكيَّة إلـى تشيكوسـلوفاكيا، وحتـى عـن امتنانهـا لوصـول النظـام الشـيوعي عندمـا كانـت فـي شـبابها، محاجِـة أنهـا جلبـت المسـاواة الاجتماعيَّـة، وأنهـت قـدرة بعـض النـاس فـي الحصـول علـى امتيـازات أكثـر مـن الآخريـن علـى أسـاس العائلـة أو الثـروة.

إلّا أنَّ تومينوفـا، ورغـم تقديرهـا للاشـتراكيَّة، أقـرَّت بأنهـا قـد فسـدت فـي الوقـت الراهـن، وأصبحـت ذريعـة لإنـكار حقـوق الإنسـان الثمينـة، كالحـق فـي حريـة التعبيـر وانتقـاد سياسـات الحكومـة. ومـع ذلـك، حـذرت تومينوفـا جمهورهـا مـن أنَّ هنـاك أيضـاً خطـراً عكسـياً لحقـوق الإنسـان، حيـث يمكـن أن تصبـح فكـرة حقـوق الإنسـان ذريعـة للتخلـي عـن الاشـتراكيَّة. وبـدلاً مـن ذلـك، مـا كانـت تأمـل فـي رؤيتـه هـو اتحـاد الفكرتيـن لتجنـب تلاشـي مبدأ المسـاواة تحـت ذريعـة الحريـة. للأسـف، اصطدمت تومينوفـا بخيبـة أمـل قاسـية.

بالنظـر إلـى تكـرار اسـتخدام كلمتـي «حقـوق الإنسـان» و«الاشـتراكيَّة» المتـاح علـى محـرك جوجـل (Ngram Viewer)، كمـا هـو موضـح فـي الشـكل 1، نجـد أنَّ فكـرة الاشـتراكيَّة كانـت أكثـر شـيوعاً فـي معظـم فتـرات القـرن العشـرين، بالمقارنـة مـع مفهـوم حقـوق الإنسـان (أو علـى الأقـل، تـم اقتبـاس الاشـتراكيَّة بشـكل متكـرر أكثـر). ومـع ذلـك، وكمـا حـذرت تومينوفـا، بـدأت فكـرة الاشـتراكيَّة بالانهيـار السـريع مباشـرة قبـل بدايـة الثمانينـات، وفـي نفـس اللحظـة، بـدأت فكـرة حقـوق الإنسـان فـي هـذا الصعـود السـريع، الـذي أصبـح لحظـةً حاسـمةً فـي تشـكيل الحاضـر. ومـن المثيـر للاهتمـام أنَّـه بحلـول نهايـة الحـرب البـاردة فـي العـام 1989، تتقاطـع الخطـوط، سـامحةً لبـدء مثـل

هـذا النقـاش فـي مؤتمـر مواطـن السـنوي السـادس والعشـرين، فـي جامعـة بيرزيـت، وهـو تطـور لـم يكـن مـن الممكـن تصـوره فـي الماضـي. وهـو مـا يثيـر سـؤالاً حـول كيفيـة التفكيـر فـي العلاقـة بيـن حقـوق الإنسـان، كمجموعـة مـن المعاييـر القوميَّـة والدوليَّـة، وبيـن سياسـات المسـاواة ووعـود الاشـتراكيَّة.

الشكل (1): تكرار استخدام مصطلحات «حقوق الإنسان» و«الاشتراكية» باللغة الإنجليزية في الكتب الموجودة في قواعد البيانات الخاصة بمحرك جوجل (2020-1860)[1]

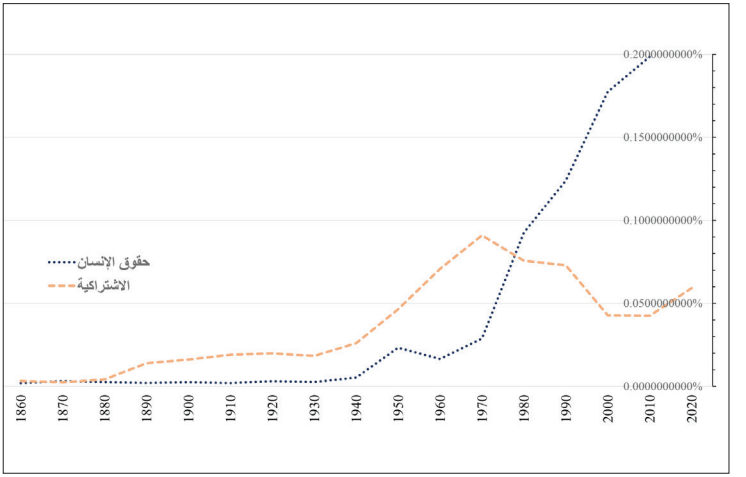

هنـاك جـدل هائـل حـول الكيفيـة التـي يجـب أن نفكـر بهـا فـي تاريـخ حقـوق الإنسـان. ليـس هنـاك شـك فـي أن ثـورات سـواحل الأطلسـي، بمـا فـي ذلـك الثـورات الأمريكيَّـة، والفرنسـيَّة، والهايتيَّة، ولاحقًـا الثـورات فـي أمريـكا اللاتينيـة، جعلـت حقـوق الإنسـان

[1] منتـج بنـاء علـى معطيـات محـرك جوجـل، ويمكـن إعـادة إنتاجـه فـي المحـرك، أو الوصـول إلـى الاستفسـار الـذي وضـع لاسـترجاعه عـن طريـق الوصلـة التاليـة: https://books.google.com/ngrams/interactive_chart?content=human+rights,socialism&year_start=1800&year_end=2022&corpus=en&smoothing=3

نموذجاً واسع الانتشار. ومع ذلك، كما ناقشت من قبل، تم تصوّر هذا بشكل أساسي في إطار قوميّ أو في إطار الدولة. وفي سياق كهذا، كان الدفاع عن حقوق الإنسان في الماضي وسيلةً لإقامة دولة لهذه الشعوب. وذلك يشبه، إلى حد كبير، ما حاول الفلسطينيون فعله بالرغم من المعارضة الشديدة لذلك.

ورغم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي طرحته الأمم المتحدة في العام 1948، إلّا أنَّه من الملاحظ مدى قلة شعبية فكرة حقوق الإنسان في الأربعينات. في الواقع، كانت تلك هي ذروة اللحظة القوميّة في تاريخ العالم بعد إنهاء الاستعمار، والصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، بسبب اصطدام طموحين للسيطرة الوطنية على الأرض، وتجسد ذلك خلال النكبة. وعلى هذا النحو، بدلاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإنَّ النظر إلى الرسم البياني أعلاه (الشكل 1) يظهر أنَّ صعود حقوق الإنسان في التاريخ الحديث كان نتيجةً لبعض الأحداث الغامضة في السبعينات، وسأعود إليها لاحقاً.

عبر تتبع تاريخ حقوق الإنسان وعلاقتها بالاشتراكيَّة، تستعرض هذه الورقة خطاباً يتكون من ثلاث مراحل أوصلتنا إلى النظام النيوليبراليّ الحالي. وفي هذه العملية، من المهم تحديد سبب حدوث ذلك، وما هي العواقب الناتجة. علاوة على ذلك، سأتناول علاقة هذا الحدث بالاشتراكيَّة. ولتحديد سياق المراحل الثلاث المذكورة أعلاه، سأعود إلى كتاب كارل ماركس «حول المسألة اليهودية» لفهم كيفيَّة وصولنا إلى حاضرنا.

جادل كارل ماركس في كتابه «حول المسألة اليهودية» بأنَّ حقوق الإنسان يجب أن تُفهم على أنَّها أيديولوجية مصالح برجوازية، وليست مطلباً عالمياً. وبشكل مقنع للغاية، رأى

ماركس أنَّ جميع التطلعات الإصلاحيَّة مرتبطة بنمط الإنتاج، وخَلص إلى أنَّ إطار الحقوق كان غير مرناً، ومفهوماً برجوازياً لا يمكن إنقاذه ولا يمكن استخدامه لأغراض التحرر. بالنسبة لماركس، فإنّ الحقوق تتعلق بمجرد التحرر السياسي، عوضاً عن التحرر الإنساني. ورغم اعترافي بجدارة حجته، سأتحدى موقفه تجاه عدم مرونة الحقوق، من خلال شرح التحوّل من سعادة الرفاهية إلى النيوليبراليَّة من خلال نهجين: أولاً، تتبنى هذه الورقة نهجاً فلسفياً في التمييز بين توفير الكفاف من جهة، والتوزيع المتكافئ من جهة أخرى. ثانياً، تتبنى مقاربةً تاريخيَّةً تدرس المراحل الثلاث التي تطورت فيها حقوق الإنسان، بدايةً من القرن التاسع عشر، مروراً بمنتصف القرن العشرين، حيث دول الرفاه القوميَّة، ووصولاً إلى الوقت الحالي، حيث النيوليبراليَّة.

تَنُصُّ فكرة توفير الكفاف على أنَّ هناك عتبةً تحدد مقدار ما يستحقه الفرد، إمّا من حيث القيمة النقدية، مثل الدخل الأساسي العالمي، أو من حيث المعايير الأساسية في الحياة، مثل الحق في السكن، والصحة، والغذاء، والمرافق الصحيَّة. إنَّ نموذج توفير الكفاف هو مثاليَّة أخلاقيَّة، حيث القضية المطروحة تُعَرَّف من خلال علاقتها بالمثاليَّة الأخلاقيَّة المنافسة التي تسمى التوزيع المتكافئ. تختلف هاتان المثاليتان؛ ففي حين أنَّ إحداهما تتركز على إعطاء الأقل حظاً حداً أدنى من الحماية، تسعى الأخرى لجعل الأغنياء يعيشون بين بقية الناس، من خلال وضع حد أعلى لعدم المساواة. بهذا المعنى، في الحالة الأولى، إذا تم توفير الكفاف لشخص ما، فلا يهم مدى زيادة ثروة الآخرين.

يمكن تَتَبُّع مفهوم توفير الكفاف إلى توماس باين، الذي انتقد في العام 1796 ما يسمى بالشيوعي الثوري الأول، فرانسوا نويل بابوف. فجادل باين بأنَّه لا يهم مدى ثراء الأغنياء، طالما

أنَّ الفقـراء يخرجـون مـن براثـن الفقـر. تلقـت هـذه الفكـرة نقـداً فـي الأزمنـة المعاصـرة، بحجـة أنَّ الكفـاف ليـس كافيـاً. حيـث يجـب علينـا بـدلاً مـن ذلـك النظـر فـي تنظيـم المجتمعـات فـي بنيـة مسـاواة غيـر هرميَّـة، وبالتالـي، وضـع حـد أعلـى للتوزيـع، وليـس مجـرد حـد أدنـى لتوفيـر الكفـاف.

وأمّـا بالنسـبة للمراحـل الثـلاث لتطـوّر حقـوق الإنسـان، فبـدأت المرحلـة الأولـى خـلال رأسـماليَّة القـرن التاسـع عشـر، وحَـدَّدَت سـياق تطـوّر وجهـة نظـر ماركـس حـول فكـرة الحقـوق أو حقـوق الإنسـان. وفـي سـياق كهـذا، ترتبـط فكـرة الحقـوق ارتباطـاً وثيقـاً بازديـاد تراكـم ثـروة وسـلطة النخبـة أو الأثريـاء. وعندمـا ارتبـط الأمـر بتطبيـق القانـون والحمايـة القضائيَّـة، فـإنّ الحقـوق كانـت مكتَسـبة بشـكل رئيسـي لأولئـك الذيـن دافعـوا عـن حريـة التعاقـد ضـد تدخـل الدولـة والممتلـكات المقدسـة. إذاً، كانـت هـذه الفكـرة مناهضـةً لإعـادة التوزيـع ولتدخـل الدولـة. وبالتالـي، ليـس مـن المسـتغرب أنَّ النتائـج التجريبيـة لذلـك فـي العديـد مـن البلـدان خـلال ذروة الرأسـماليَّة، كانـت شـكلاً غيـر منظـم مـن الأسـواق، أدى إلـى الفقـر المدقـع خـلال عصـر النمـو المتسـارع، وإلـى عـدم المسـاواة. فحُقـق النمـو بشـكل أساسـي للأثريـاء، ليـس فقـط داخـل المجتمعـات، ولكـن أيضـاً علـى مسـتوى العالـم، حيـث كانـت رأسـماليَّة القـرن التاسـع عشـر ظاهـرةً إمبرياليَّـةً عالميَّـةً أدت إلـى إفقـار أجـزاء كثيـرة مـن العالـم، مـن خـلال إثـراء الأغنيـاء.

لذلـك، بمجـرد النظـر إلـى الحقـوق بارتباطهـا برأسـماليَّة القـرن التاسـع عشـر، يبـدو أنَّـه كان لهـا مـن الناحيـة العمليـة وظيفـة الدفـاع عـن مصالـح الأثريـاء، علـى الرغـم مـن الأفـكار الأخـرى حـول الحقـوق ابتـداءً مـن الثـورة الفرنسـيَّة حتـى ذلـك القـرن. إلّا أنَّ ذلـك تغيـر بعـد نضـالات منتصـف القـرن العشـرين مـن أجـل العدالـة وإنهـاء الاسـتعمار، حيـث يمكننـا تعميـم مجـيء تطلعـات دولـة الرفـاه القوميَّـة، أو حتـى الاشـتراكيَّة الوطنيَّـة، علـى نطـاق واسـع.

مُختلفة عن رأسماليَّة القرن التاسع عشر، كانت الدولة خلال القرن العشرين أكثر قدرةً على التَّدخُّل من أجل الصالح العام لتنظيم العمل والإنتاج، ولتحقيق توزيع أكثر مساواة ممّا كانت عليه من قبل. وقد طُبقت قوانين لصالح الأقل حظاً، وطُبقت أيضا مقترحات كانت قد وُضعت في القرن التاسع عشر لضمان الحقوق الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة، مثل الحق في العمل وتنظيم مكان العمل. كما و«طُوِّبت» فكرة دور دولة الرفاه بتوفير الخدمات الصحيَّة وغيرها للناس في العديد من الدساتير بعد اعتمادها في الدستور المكسيكي في العام 1917.

فرضت دول الرفاه، المنشأة حديثاً، ضرائب مرتفعةً على الأغنياء وقوانين لتحقيق المساواة. وهكذا، من منظور المُثُل، بحلول منتصف القرن العشرين، حُقّق كلٌّ من توفير الكفاف والتوزيع المتكافئ معاً، بعد أن أُهملا في القرن التاسع عشر. إلّا أنَّه كان ما يزال هناك نقاش حول ما إذا كان من الممكن إنقاذ فكرة الحقوق من أجل الإصلاح الاجتماعي، فحتى الليبراليون - أمثال جون هوبسون - أمكنهم القول إنَّه لم يكن أحد تقريباً في ذلك الوقت يعتقد أنَّ الحقوق هي أنسب وسيلة لتوفير الرفاه، كما هو موضح أدناه.

هناك ميل بين الإصلاحيين الاجتماعيين المعاصرين إلى الثورة، ضد نظرية الحقوق الطبيعيَّة والأساسيَّة للأفراد التي بنيت عليها الفلسفة السياسيَّة في القرن الثامن عشر، إلى حد إنكار فائدة الاعتراف بأي حقوق للفرد على أنَّها أساس الإصلاح الاجتماعي.[2]

إلّا أنَّ الحقيقة هي أنَّ الحقوق أثبتت مرونتها وقابليتها للإصلاح،

[2] John A. Hobson, "Socialistic Imperialism," *International Journal of Ethics* 12, no.1 (October 1901): 44-58.

حيث استخدمتها العديد من دول الرفاه في محاولة لتحقيق توفير الكفاف مع ضمان التوزيع المتكافئ أيضاً.

هذا ليس لإضفاء الطابع المثالي على مثل هذه الدول، لأنها تعمل على الحصريَّة. فكانت الإمبرياليات هي التي بنت دول الرفاه، مع استبعاد مع استبعاد الرعايا الذين تسيطر عليهم هذه الإمبرياليات خارج حدود الدولة - المركز. وبهذا المعنى، كانت دول الرفاه مقيَّدةً بالمشاريع القوميَّة؛ فلم تكن فقط عالميَّةً وإقصائيَّةً في خارج الإمبراطوريات، بل كانت أيضاً إقصائيَّةً داخلياً، خاصّةً عندما يتعلق الأمر بالنساء والمواطنين الذين يعانون من العنصرية، وهو أمر مستمر بالطبع حتى اليوم، لكنه كان ملحوظاً بشكل أكبر في منتصف القرن العشرين.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ فكرة دولة الرفاه كانت بمثابة طموح قوميّ في كثير من تكراراتها. وشمل ذلك التوجهات العرقيَّة - القوميَّة، مثل توجهات أدولف هتلر، ولكن أيضاً في النسخ اليساريَّة، بما في ذلك الأيديولوجيَّة الاشتراكيَّة القوميَّة للناشطين والسياسيين، في أماكن مثل إسرائيل وفلسطين، الذين حاولوا اتخاذ المثل الثوري للقرن التاسع عشر وإضفاء مشروع سياسي قوميّ عليه. إذًا، استمرت فكرة الحقوق، وقد تكون فكرةً منطقيَّةً في إطار دولة الرفاه.

وكما هو متوقع، استخدم ثوماس مارشال، وهو من أكبر المنظرين لدولة الرفاه الذين تطرقوا إلى الحقوق في أعمالهم، الاستعارة التي استخدمتها في بداية الورقة لشرح المغزى من دولة الرفاه، وبالنتيجة، المغزى من الحقوق الاجتماعية. فلم تكن مجرد محاولة لإيجاد حد أدنى من الحماية للأقل حظاً، على الرغم من أنَّه كان من المفترض أن تؤدي هذه الوظيفة. كما أنَّه لم يقصد بها تحدي حد أعلى للتوزيع غير المتكافئ. ويتضح هذا في عمله، بسبب اعتقاده أنَّ دولة الرفاه ستؤدي

إلـى المسـاواة بالنتيجـة، كمـا كان الحـال حينهـا. مـن الناحيـة النظريـة، قـد نفتـرض أنَّـه إذا تـم تحديـد حـد أدنـى للحمايـة، فـإنَّ الأغنيـاء فقـط هـم مـن سيسـتطيعون دفـع ثمنهـا، وبالتالـي سـينخفض مسـتواهم بالضـرورة، وبالتالـي، فـإن توفيـر الكفـاف والتوزيـع المتكافـئ سـوف يتحققـان معـاً بالضـرورة، وهـذا مـا اعتقـده مارشـال. لـم تعـد هنـاك «مجـرد محاولـة للتخفيـف مـن الضـرر الواضـح للعـوز فـي الطبقـات الدنيـا مـن المجتمـع»، لأنَّ دولـة الرفـاه «اتخـذت شـكل العمـل لتعديـل نمـط عـدم المسـاواة الاجتماعيـة بالكامـل، ولـم تعـد تكتفـي برفـع مسـتوى الحـد الأدنـى لـدى الطبقـات الدنيـا مـن الصـرح الاجتماعـي، تاركـةً البنيـة الفوقيـة كمـا كانـت.»[3]

علـى هـذا النحـو، أعتقـد أنَّـه مـن المعقـول جـداً قـراءة الإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسـان علـى أنَّـه مجـرد انبثـاق لمشـروع الرفـاه القومـيّ، الـذي كان اشـتراكيّاً فـي العديـد مـن تمظهراتـه حـول العالـم. لـم يكـن الهـدف خلـق حمايـة دوليّـة للحقـوق، وهـو مـا انعكـس فـي غيـاب الحـركات لحمايـة الحقـوق الدوليّـة أو العابـرة للقوميـات فـي ذلـك الوقـت. وبـدلاً مـن ذلـك، بـدا أنَّ الهـدف هـو ميثـاق للرفـاه القومـيّ عندمـا يُفهـم تاريخيـاً، وبالتالـي، فهـو مرتبـط بأهـداف توفيـر الكفـاف والتوزيـع المتسـاوي. لذلـك، ليـس مـن المسـتغرب أن يتضمـن النصـف الثانـي مـن الإعـلان العالمـي حقوقـاً اقتصاديَّـةً واجتماعيَّـةً ذات صلـة بالوقـت الحاضـر، مثـل الحـق فـي العمـل والصحـة والسـكن والغـذاء وغيرهـا. ومـع ذلـك، مـا أقترحـه هـو أنَّـه فـي ذلـك الوقـت، كانـت مرتبطـةً فـي الواقـع بسياسـات الرفـاه التـي كانـت قوميّـةً وقائمـةً علـى المسـاواة أيضـاً.

مـن المهـم الملاحظـة أنَّـه تحـت الظـروف الإمبرياليَّـة للسياسـة

[3] T.H. Marshall, "Voluntary Action," *The Political Quarterly* 20, no.1 (January1949): 25-36.

العالميَّة في أربعينات القرن الماضي، كان من دواعي قلق قادة إنهاء الاستعمار رفع هذه المُثُل إلى الساحة العالميَّة لتدويلها. تَركت الأربعينات مجموعةً كبيرةً من الفقراء، إمّا في موقع الخضوع الإمبريالي، أو في دول جديدة. وكان الأمر الأكثر إثارةً للقلق بالنسبة للقادة، أي القادة القوميين الناجحين للدول الجديدة، هو أنَّ إنهاء الاستعمار أدى في الواقع إلى زيادة عدم المساواة العالميّة. ومن أكثر الجوانب المأساوية، والأكثر لفتاً للانتباه في التاريخ بعد الحرب العالميَّة الثانية، أنَّه رغم تقلص الفجوة بين الأغنياء وباقي السكان في دول الرفاه، إلّا أنَّه من منظور عالميّ، ازدادت الفجوة من حيث الدخل والثروة بين السكان البيض الأثرياء في شمال الكرة الأرضية والجنوب العالميّ.

ومن الضروري تذكُّر أنّ القوميين في الجنوب العالميّ هم من قاموا بتدويل العديد من المبادئ الأخلاقيَّة، وعلى وجه الخصوص، أجندة المساواة لدولة الرفاه. ويتجلى هذا بشكل أوضح في مقترحات النظام الاقتصاديّ الدوليّ الجديد في الأول من أيار/مايو 1974، حيث أصرَّت مجموعة الـ 77 على أنَّ المساواة لا تُهم فقط داخل الدول، بل أيضاً فيما بينها، وبدأ البعض في هذا الوقت الحديث عمّا أسموه عالم الرفاه. في الوقت الحاضر، نرى في الغالب أنَّ العالم هو مساحة للعمل الإنساني لمعالجة الفقر العالميّ، وهي مشكلة توفير الكفاف. إلّا أنَّه لا ينبغي نسيان أنَّ التوزيع المتكافئ كان أعلى آمال القوميين ما بعد الاستعمار، وهو هدف لم يحققوه.

عُورِضَت مقترحات النظام الاقتصاديّ الدوليّ الجديد من قبل أفراد مثل هنري كيسنجر والعديد من الأمريكيين الآخرين. وبدلاً من ذلك النظام، لدينا الآن حقبة النيوليبراليَّة. في ختام هذه الورقة، سأوضح كيف يجب أن نفكر في العلاقة بين حقوق الإنسان والنيوليبراليَّة، لأنَّنا كما أوضحنا أعلاه، نعيش

في زمن حقوق الإنسان، الذي يصادف في الوقت نفسه أنَّه عصر انتصار الأثرياء. على هذا النحو، كيف يمكننا ربط الحقائق القائلة بأنَّه على أنقاض دول الرفاه، ظهرت حقوق الإنسان في المقدمة كمُثُل أخلاقيَّة في عصر النيوليبراليَّة؟

في البداية، يجب وضع بعض الملاحظات الأوليَّة: **أولاً**، لا يَكمُن المفهوم العام لحقوق الإنسان في الفهم الماركسي بأنها تعمل لصالح رأس المال، بل هي مرتبطة بمبادئ تشمل حرية التعبير والتحرر من التعذيب، وفي سياقات راديكاليَّة معينة، بتقرير المصير. لا يعني هذا أنَّه لم يكن هناك نزعة دوليَّة في عصرنا لانتصار الأثرياء، ولكنه بشكل رئيسي في مؤسسات دوليَّة أخرى مثل صندوق النقد الدوليّ والبنك الدوليّ، التي لا تقول إنها تروج لحقوق الإنسان. لذلك، من المهم جداً أن تظل حقوق الإنسان قضيةً إصلاحيَّةً حتى في الفترة النيوليبراليَّة.

ثانياً، كان هناك تركيز كبير في خطاب حقوق الإنسان على ما أسميه المساواة في المكانة. كما أشرت أعلاه، كانت دول الرفاه ما تزال أبويَّةً وعنصريَّةً، وما زالت جميع الدول كذلك، إلّا أنَّنا شهدنا في عصرنا قلقاً متزايداً حول المبادئ النسوية والمناهضة للعنصريَّة، التي تدعو إلى معاملة الجميع بشكل مساوٍ بغض النظر عن العرق والجنس والإعاقة والميول الجنسية، إلخ. وترتبط حقوق الإنسان كقضيَّة دوليَّة ارتباطاً وثيقاً بحملات من هذا النوع الداعي إلى المساواة في المكانة، وتختلف هذه عن المساواة في التوزيع. أصبحت النساء على الصعيد العالميّ في عصرنا أكثر مساواةً مع الرجال، على الرغم من أنهن ما زلن لا يعامَلن بالمثل، لكنَّ النساء الثريات في العديد من الأماكن يبقين أقل مساواة بالمقارنة مع بقية النساء في الدول الغربيَّة. وبالتالي، لا ترتبط الحملات التي تدعو إلى المساواة في المكانة (equity) ارتباطاً مباشراً بالمساواة في التوزيع (equality)، بل أصبحت حقوق الإنسان

على المدى الطويل مرتبطةً، في الواقع، بتوفير الكفاف. فلم تلتفت الحركات الدوليّة لحقوق الإنسان خلال فترة السبعينات إلى الحقوق الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة. أمّا اليوم، فهي مهمة للناشطين والمناصرين في سياقات مختلفة، وترتبط حصراً بتوفير الكفاف.

ادعائي هو أنَّه رغم كلّ هذه الحقائق، إلّا أنَّ حقوق الإنسان لا تتعلق بالمساواة الماديَّة والفرق بين الأغنياء وبقية الناس. وبالتالي، من الضروري التفكير بحقوق الإنسان على أنَّها تحاول، إلى جانب العديد من القوى الأخرى، تأسيس حد أدنى للحماية، لكن دون أي حد أعلى لعدم المساواة. ويجعل هذا حركة حقوق الإنسان ومُثُلها اليوم مرتبطةً بالإطار الاقتصاديّ النيوليبراليّ. ومن أجل إثبات هذا الادعاء، يحتاج المرء إلى النظر في سياقات قوميَّة مختلفة منذ ظهور ما نسميه النيوليبراليَّة في العالم على مراحل: بداية، كسياسة في تشيلي في العام 1973، ثم في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في مطلع الثمانينات، ثم في أوروبا الشرقيَّة مع سقوط الاتحاد السوفيتي. وعند التفكير في كل دولة، علينا أن نأخذ في عين الاعتبار دور المؤسسات الدوليَّة، مثل المؤسسات الماليَّة الدوليَّة لتحديد دورها.

نحن نعيش في وضع يمكن أن نسميه كابوس مارشال. فقد افترض عالم الاجتماع الإنجليزي ثوماس مارشال أنَّه إذا وضعنا حداً أدنى للحماية، فسنحصل تلقائياً على حد أعلى لعدم المساواة، إلّا أنَّ ذلك ليس صحيحاً. ففي الواقع، نحن نشهد حالياً عكس ذلك؛ إذ نجحت مكافحة الفقر ليس فقط كاهتمام أخلاقيّ واهتمام بالحقوق، ولكن كحملة ناجحة، تجاوزت ما لم يحلم به أيُّ إصلاحي في التاريخ، ولكنَّها حدثت في وقت أُزيل فيه أي قيد على عدم المساواة الاقتصاديَّة في العديد من البيئات القوميَّة. أعتقد أنّ الصين قد قَدَّمت البصمة

المميزة لعصرنا من الناحية الاقتصاديَّة. فقد أدى التسويق منذ العام 1981 إلى تَخليص أكثر من 700 مليون إنسان من الفقر المدقع، كما يقيس البنك الدوليّ (الشكل 2). ومع ذلك، تَوسَّع في الوقت نفسه عدم المساواة في الترتيب الهرمي الطبقي الداخلي في الصين بِشَكل أسرع من أي بلد في تاريخ العالم، وحصل ذلك بسرعة أكبر بكثير ممّا هو عليه في الولايات المتحدة، حيث تم استبعاد أي قدر ضئيل من المساواة في التوزيع من السياسات منذ السبعينات (الشكل 3).

الشكل (2): نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في الصين (1981-2010)[4]

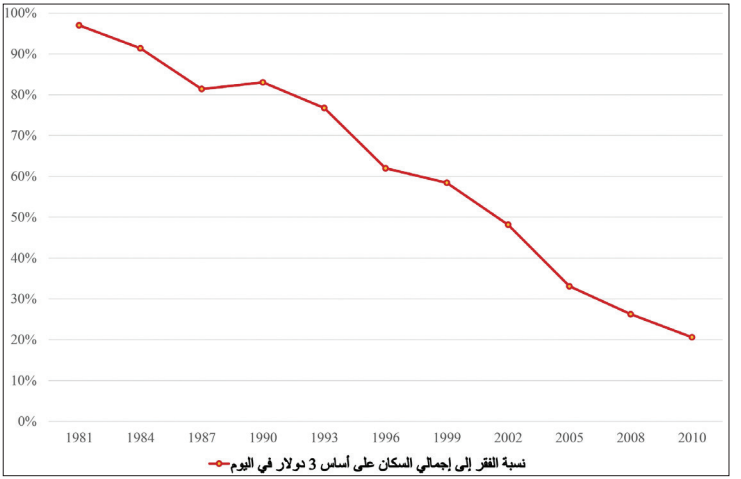

[4] منتج بناء على معطيات موقع ourworldindata.org، ويمكن إعادة إنتاجه أو الوصول إلى الاستفسار الذي وضع لاسترجاعه عن طريق الوصلة التالية:
https://ourworldindata.org/grapher/share-in-extreme-poverty-including-and-excluding-china?time=earliest..2010&country=~CHN
تالياً، أعلنت الصين تخلصها من الفقر المدقع كلياً في شباط/فبراير 2021 (المحرر).

الشكل (3): اتجاهات معامل جيني لقياس عدم المساواة في توزيع الدخل، في الصين والولايات المتحدة (1965-2015)[5]

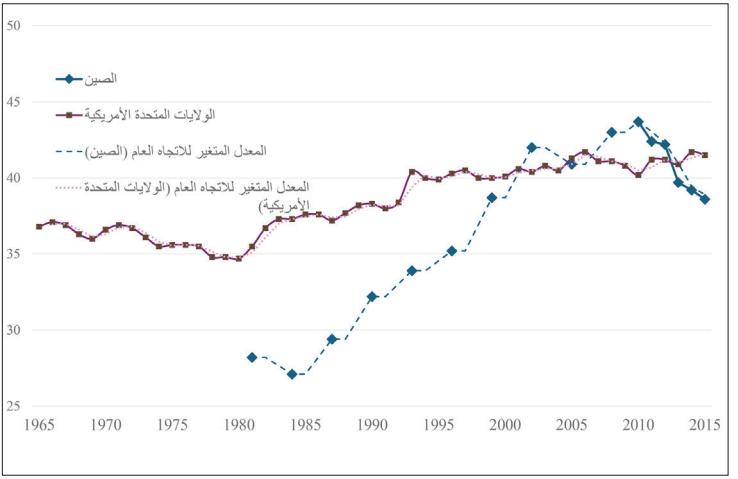

في الختام، تفترض هذه الورقة أنَّ حقوق الإنسان تتلاءم مع عالم نيوليبراليّ، لأنَّها في أفضل حالاتها، إذا تعاملت مع اهتمامات متعلقة بالتوزيع على الإطلاق، تُركّز فقط على حد أدنى من الحماية، ولا تتيح المساحة لاعتبار عدم المساواة المحليَّة أو العالميَّة كقضايا مستقلة. وبينما كانت الأيديولوجيَّات السابقة، ولا سيَّما الاشتراكيَّة، تُشكّل تهديداً كبيراً على النيوليبراليَّة، إلّا أنَّ حقوق الإنسان ليست كذلك. يعود هذا إلى أنَّه في حين تهتم حقوق الإنسان بالعمل على حد أدنى للحماية، فإنَّ النيوليبراليَّة قادرة على طمس أي حد أعلى للترتيب الهرمي وعدم المساواة. وقد يتساءل المرء، فيما يتعلق بتاريخ النضال الفلسطيني والعديد من النضالات الأخرى حول العالم، كما حدث في جنوب إفريقيا، حول السياسة الكامنة وراء إعادة تَصوّر النضال من أجل التحرر الوطني على أنَّه نضال من أجل حقوق الإنسان.

[5] منتج بناء على معطيات موقع worldbank.org.

يبدو أنَّ حقوق الإنسان كفكرة أثبتت ملاءمتها بشكل مريح نسبياً مع عالمنا النيوليبراليّ.

استنتاجاتي ذات شقين: أولاً، لا أقترح التخلي عن فكرة حقوق الإنسان، فهي جيدة، لا سِيّما في عصر الشعبويَّة ومعاداة المهاجرين، التي غالباً ما تَتَّخذ أشكالاً إقصائيَّةً وعنصريَّةً. علاوةً على ذلك، إنَّ الحنين إلى دولة الرفاه هو حنين إلى دولة رفاه الرجل الأبيض. وثانياً، حتى لو دافعنا عن حقوق الإنسان، فما يزال بإمكاننا القول إنَّها ليست كافية. علينا أن نعود إلى تلك اللحظة عندما أَصرَّت المُنشَقة التشيكيَّة زدينا تورمينوفا على أنَّنا يجب أن نحتضن حقوق الإنسان، فقط إن كانت جنباً إلى جنب مع سياسات أكثر طموحاً، وفي حالة تورمونيوفا كانت تلك هي السياسات الاشتراكيَّة. ولِنُلَخص، فإنَّ التزاماتنا الأخلاقيَّة لا تقتصر فقط على توفير الكفاف، ورغم أهميته، إلّا أنَّ التوزيع المتكافئ مهم أيضاً من الناحية الأخلاقيَّة. وحتى لو لم يوافق المرء على ذلك، فمن الواضح في العديد من الأماكن حول العالم أنَّه في ظل ظروف عدم المساواة الاقتصاديَّة، يَختارُ أولئك الذين يعانون من الركود كبشَ فداء من الضحايا. في مثل هذه الحالة، يَتبيَّنُ أنَّ حقوق الإنسان للضعفاء قد تعتمد على المزيد من المساواة للطبقة الوسطى، مقارنةً بالأغنياء. وإذا كان هذا صحيحاً، فعلى أُسُسٍ استراتيجية، يجب أن نتأكد أيضاً من وضع حقوق الإنسان في حزمة أكبر من السلع، لا سِيّما في السياسة الانتخابيَّة، ولكن يجب أيضًا التفكير دوليّاً في البديل العالميّ لسياسات المساواة أو حتى السياسات الاشتراكيَّة.

قائمة المصادر

Hobson, John A. 1901. “Socialistic Imperialism.” *International Journal of Ethics* 12 (1).

Marshall, T.H. 1949. “Voluntary Action.” *The Political Quarterly* 20 (1).

هذا الكتاب

شكلت جائحة كوفيد–19 عدسة مكبرة لفشل النظام النيوليبرالي، حيث شعر الكثيرون من عامة الناس إبان الجائحة أن أمامهم خياران: الموت بسبب المرض، أو الموت بسبب الجوع. ولم يناقش أحد بشكل جدي إمكانية استخدام الموارد المالية المتراكمة لدى قلة من الناس (يملك ستة وعشرون شخصاً منهم نصف ثروة الكوكب) لتمكين العمال، وصغار التجار، ومقدمي الخدمات، والذين يعتاشون من العمل بالقطعة، وغيرهم، من أجل تجنّب الوباء. بل ربما يعتبر من يضع سؤالاً من هذا القبيل متطرفاً.

لقد اختنق الناس في الفضاء الرحب للعولمة النيوليبرالية، اختنقوا وهم موعودون بالإبداع، والتمكين، والفرص، والتميّز. فقد اتضح أن هذه الوعود تخفي وراءها وعداً بأخذ النيوليبرالية إلى قمَّتها الفاشية.

تهدف سلسلة «مداخلات وأوراق نقدية» إلى تفعيل وتعميق النقاش النقدي حول قضايا محورية تتعلق بالتحولات في فلسطين والعالم. وهي تعكس في الغالب ما يدور في المؤتمرات والندوات التي يعقدها المعهد بشكل مستمر.

ISBN 978-9950-408-21-0

معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان
Muwatin Institute for Democracy and Human Rights